دراسةٌ قياسيّةٌ لبيان تأثير مُحددات الشُّمول المالي على مؤشرات السلامة المصرفية بالبنوك التجارية في جمهورية مصر العربية

الدكتور/ محمد محمد أحمد باغه

مدرس إدارة الأعمال بكلية التجارة – جامعة قناة السويس

ملخص الدراسة

تناولت الدراسة قياس تأثير محددات الشمول المالى التى حددتها قمة مجموعة العشرين – عددها أحد عشر مؤشرا– لوصف الشمول المالى على مؤشرات أبعاد السلامة المصرفية للبنوك التجارية العاملة فى مصر؛ حيث قام الباحث بتطبيق الدراسة على عدد ستة بنوك تجارية تتنوع ملكيتها بين القطاع الحكومى، والخاص والأجنبى خلال الفترة الزمنية من عام 2014 وحتى عام 2020 وباستخدام منهجية التكامل المشترك والنماذج الطولية (المقطعية–الزمنية) استطاع الباحث التوصل الى عدد من النتائج؛ منها عدم وجود علاقة قصيرة الأجل بين مجمل محددات الشمول المالى ومؤشرات السلامة المصرفية بالبنوك التجارية فيما عدا بعد تمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. كذلك بينت نتائج القياس وجود علاقة طويلة الأجل بين محددات الشمول المالى (الوصول المالى، الإنتشار المصرفى واستخدام الخدمات المالية)، وتحسن مؤشرات السلامة المصرفية. وقد أكدت النتائج على وجود تأثير معنوى لأبعاد محددات الشمول المالى على جميع مؤشرات السلامة المصرفية للبنوك التجارية فى مصر. وقد قدم الباحث فى ختام دراسته مجموعة من التوصيات التى يتوقع أن يستفيد منها القطاع المصرفى من أجل مزيد من السلامة المصرفية فيه من خلال التركيز على أهم مؤثرات محددات الشمول المالى ومحاولة تحسينها.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالى، السلامة المصرفية، البنوك التجارية، الوصول المالى، الإنتشار المصرفى، الربحية، جودة الأصول، السيولة المصرفية، كفاية رأس المال، التكامل المشترك.

Abstract

The study dealt with measuring the impact of the determinants of financial inclusion set by the G20 Summit - there are eleven indicators - to describe financial inclusion on the indicators of the banking safety dimensions of commercial banks operating in Egypt. Where the researcher applied the study to a number of six commercial banks whose ownership varied between the government, private and foreign sectors during the period of time from 2014 to 2020, and by using Cointegration methodology and longitudinal models (Panel Data), the researcher was able to reach a number of results. Including the absence of a short-term relationship between the overall determinants of financial inclusion and banking safety indicators in commercial banks, with the exception of financing micro, small and medium enterprises. The measurement results also showed the existence of a long-term relationship between the determinants of financial inclusion (financial access, banking penetration and the use of financial services), and improved banking safety indicators. The results confirmed the existence of a significant effect of the dimensions of the determinants of financial inclusion on all indicators of banking safety of commercial banks in Egypt. At the conclusion of his study, the researcher presented a set of recommendations that the banking sector is expected to benefit from for more banking safety in it by focusing on the most important influences of the determinants of financial inclusion and trying to improve them.

Key words: financial inclusion, banking safety, commercial banking, financial access, banking penetration, profitability, asset quality, bank liquidity, capital adequacy, joint integration.

المُقدِّمة

أحدثت التَّطورات التكنولوجيّة، وبخاصة في مجال التكنولوجيا المالية بالقطاعات المصرفية، تنافس الدول والمؤسسات، فيما بينها، في تبني إستراتيجيات تستهدف تحقيق مُعدلات مُتزايدة من إتاحة خدماتها وتزايد انتشارها، والوصول إلى أكبر قدر ممكن من العملاء المستفيدين من الخدمات المالية المقدمة، بما يُعزِّز من تحسين مؤشرات نتائج النشاط المالي الاقتصادي والاجتماعي في البيئات محل التطبيق.

يحظى الشمولُ الماليُّ، في الوقت الراهن، باهتمامٍ كبيرٍ ومتزايدٍ من جانب الحكومات والمؤسسات في مختلف دول العالم، لما له من إمكانية التأثير المهم والفاعل في إحداث الطفرات التنموية وتحقيق مستهدفات خطط التنمية المستدامة، وقد تضمَّنت الرُّؤى الخاصة بمختلف الدول بدائل إستراتيجية من أجل تطبيق الشمول المالي، بما يساعد على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي نظراً لما يُمكن أن يُسهم به من إتاحة للخدمات المالية لمختلف شرائح المجتمع بتكلفة مقبولة وطريقة مناسبة، فضلاً عن دوره في جذب المُستبعدين من النظام المالي في محاولة لإدماجهم بالاقتصاد الرسمي من خلال مجموعة الخدمات التي يُمكن أن يُقدِّمها القطاع المصرفي (Cojoianu et al.,2020).

تبنَّت جمهورية مصر العربية في خطتها الإستراتيجية "رؤية مصر 2030" تطبيق الشمول المالي، وقد أخذ البنك المركزي المصري على عاتقه بلورة هذا الهدف على أرض الواقع من خلال مساهمات القطاع المصرفي في إحداثه، ولما كانت البنوك أحد أهم أدوات تحقيق الشمول، فإنه من الأهمية بمكان الوقوف على أهم محدداته في البيئة المصرفية المصرية (تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2020)، إذ ثبت من الدراسات، التي أجراها البنكُ الدوليُّ في هذا الصدد، تباين الفرص والتحديات التي تواجه الدول عند تطبيقها لإستراتيجية الشمول المالي حسب مستويات التطور في البُنى التحتية والتكنولوجية، وتطور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ودرجة النهوض التي يتسم بها القطاع المصرفي بكل دولة، لذا وجب

الوقوف على أهم المتطلبات التي تعزز تطبيقه، ودراسة واقع هذا التطبيق على السلامة المالية المصرفية للقطاع المصرفي المصري (EMNES studies,2018).

من خلال ما سبق يسعى الباحث، من خلال الدراسة الحالية، إلى قياس الدور التأثيرى الذي تُمارسه محددات الشمول المالي في تعزيز جدارة مؤشرات السلامة المالية المصرفية للبنوك التجارية العاملة في مصر، ومن ثم تقديم مجموعة التوصيات التي تحسن فاعلية إستراتيجية الشمول المالي التي انتهجتها مصر خلال السنوات الأخيرة. فقد تمَّ تقسيم البحث إلى أربعة أقسام، حيث يتناول القسم الأول: الإطار النظرى وأدبيات موضوع الدراسة. ويستعرض القسم الثاني: الدراسة الاستطلاعية. أما القسم الثالث فيتناول: منهجية البحث. ويتناول القسم الرابع: الدراسة القياسية ونتائج اختبار فروض الدراسة. ويستعرض القسم الخامس والأخير: مناقشة لنتائج الدراسة، وتقديم التوصيات والدراسات البحثية المستقبلية المقترحة.

القسم الأول: الإطار النظري وأدبيات موضوع الدراسة

أولا: الإطار النظري

1. ماهية الشمول المالي

اكتسب مفهوم الشمول المالي، وما به من تطور في التكنولوجيا المالية المرافقة له، زخماً كبيراً على مستوى دول العالم؛ لما له من دور في مُجابهة التحديات الحرجة أمام تعزيز الاحتواء المالي والنمو الاحتوائي والعمل على زيادة التنويع في الأنشطة الاقتصادية، من خلال الابتكارات المالية التي تسهم في إتاحة وتقديم الخدمات المالية للسكان، وتيسير إتاحة مصادر تمويلية بديلة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتحقيق الاستقرار المالي من خلال ضبط إيقاع المخاطر التشغيلية والتنظيمية في المؤسسات، وقراءة وفهم مستجدات التطور الحادث في المجالات المختلفة، ورفع كفاءة المعاملات المالية للشركات والدول نحو مزيدٍ من الإصلاحات؛ من أجل تحسين بيئات الأعمال (Bank,2010 World).

1/1 تعريف الشمول المالي

يُعرف مجلس الاستقرار المالي، التكنولوجيا المالية الخاصة بالشمول المالي، بأنها: الابتكارات المالية المُستحدثة من خلال التقنيات التي يُمكنها تطوير نماذج عمل أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة، ويُمكن أن يكون لها أثرٌ ملموسٌ على الأسواق والمؤسسات المالية، وكذلك على تقديم الخدمات المالية (FSB,2017). يشير أحد الباحثين إلى أن التكنولوجيا المالية تمثل أداة مهمة لخلق بدائل لنماذج العمل المالية الحالية؛ من خلال إيجاد نماذج مبتكرة تستغل التطور التكنولوجي الديناميكي الحادث على مستوى الأسواق والمنتجات (Alexandra,2018).

على الرغم من عدم بلورة مفهوم واضح للتحول الرقمى المالي إلا أن هناك تجانساً فكرياً حول اشتماله على البنية التحتية المالية المُعدَّة لتقديم منتجات مالية مبتكرة تعمل على التمكين المالي للأفراد والمؤسسات والدول من الوصول للمدفوعات، التسهيلات المالية والائتمانية عبر الشبكات الإلكترونية والعنكبوتية ودون تعامل مباشر بين مُقدِّم الخدمة والمستفيدين منها، وهو ما يُعزز الأهداف الإستراتيجية للشمول المالي (Peteron,2018). لا تقتصر أهمية التكنولوجيا المالية على فكرة تقديم نموذج عمل مبتكر، وإنما تمتدُّ لتسهم في تخفيض التكاليف المرتبطة بالخدمات والمنتجات المالية، وإشباع حاجات جمهور المتعاملين، وتوفير بدائل أمامهم من الخدمات المقدمة بالمؤسسات المالية والمصرفية (Maja,2018).

يُمكن للباحث وضع تعريف لتكنولوجيا الشمول المالي بأنها: ظاهرة تصف الإمكانات المشتركة بين الخدمات المالية والمصرفية والقطاعات التقنية، حيث تقوم الأخيرة بالدخول إلى الأسواق بابتكار أو تغيير سلة المنتجات والخدمات التقليدية المقدمة في القطاع المالي والمصرفي، من أجل تحقيق أهداف الشمول المالي، الذي يستند إلى طرح خيارات مالية متعارف عليها أكثر يسراً للفئات الأقل استخداماً للخدمات المصرفية والمالية.

2/1 محددات الشمول المالي

ذكرت توصيات اجتماعات مجموعة العشرين G20، مع توصية الشراكة العالمية GPFI من أجل الشمول المالي، لدعم جهود بيانات الشمول المالي العالمى والوطنى بقمة لوس كابوس Los

Cabos Summit بالمكسيك في يونيو 2012، مجموعة من المؤشرات التي عملت على قياس ثلاثة أبعاد رئيسية لمكونات التكنولوجيا المالية لقياس الشمول المالي تمثلت فيما يلي (Inclusion Indicators,2012 GPFI,G20 Financial)

1/2/1 الوصول المالي

يُمثل هذا البعد الخطوة الأولية نحو تحقيق الشمول المالي؛ حيث يعد الحساب المصرفي بوابة مهمة للمفردة/ الفئة المستهدفة للعبور إلى استخدام الخدمات المالية المختلفة التي تقدمها المؤسسات المالية والمصرفية، فيشير هذا البعد إلى القدرة على استخدام الخدمات الماليـة من المؤسسـات الماليـة (AFI,2013)، ويأخذ هذا البعد عدداً من المقاييس الدالة عليهن والتي أشارت إليها مجموعة من الدراسات السابقة فيما يلي:

1/1/2/1 عدد الحسابات المصرفية للبالغين

أكدت مجموعة البنك الدولي في توصياتها بخصوص الشمول المالي على ضمان تغطية الحسابات المصرفية لكل الأفراد، ويعتبر هذا المقياس الأكثر أهمية وتعبيراً عن الشمول المالي، وتستخدمه الكثير من دول العالم، باعتباره اختصاراً للوصول المالي، الأمر الذي يُسهم في زيادة تحرُّك المؤسسات نحو اتباع إستراتيجيات أخرى مكملة لإتاحة الخدمات المالية للجمهور (Shihadeh and et al.,2020). وتؤكد الدراسات، التي تمت في هذا المجالن أن الشمول المالي يتفاوت حول دول العالم بشكل كبير، حيث حققت الدول المتقدمة شمولاً لمُواطنيها من خلال حيازتهم لحسابات مصرفية، وعلى عكس ذلك فإنَّ الدول النامية لم تستطع تحقيق ذلك، فمتوسط النسبة لحيازة الأفراد لحساب بنكى في دول الشرق الأوسط بلغ نحو 14%، بينما بلغ نحو 69% في دول آسيا. وعلى مستوى النوع فهناك أيضاً تفاوتٌ كبيرٌ متحققٌ في الشمول المالي بين الذكور والإناث، وخصوصاً في الدول العربية، (Park and Mercado,2018).

2/1/2/1 بطاقات الائتمان الممنوحة

تُمثِّل وسيلة للدفع إلى جانب أنها تعدُّ مصدراً للائتمان قصير الأجل كلما تمَّ استخدامُها، حتى عند قيام حامليها بسداد المُستحق عليهم في كلِّ دورة، وقد تبيَّن أنَّ استخدام بطاقات الائتمان

يؤثر على طلب الائتمان قصير الأجل؛ حيث حققت اقتصاداتُ الدول ذات الدخل المرتفع استخداماً لبطاقات الائتمان تجاوز 50%، في حين كان استخدام تلك البطاقات بالدول ذات الدخل المنخفض حوالي 9%، فقط على الرغم من التوسع الجاري في استخدامها (CGAP,2017 – Alfonse & Florence, 2012).

3/1/2/1 بطاقات الخصم للبالغين

تعتبر بطاقة إلكترونية بلاستيكية صادرة من البنوك ومرتبطة بحسابٍ جارٍ أو توفير، وتُستعمل في عمليات الدفع والشراء والسحب النقدي، ويتم خصم قيمة السحب أو المدفوعات من الرصيد الموجود بحساب العميل (Reddy,2017 – Han et al.,2013).

4/1/2/1 عدد حسابات الهواتف الذكية

ارتكزت إستراتيجيات التحوُّل إلى الاقتصاد غير النقدى في دول العالم من خلال تكثيف العمل نحو تقديم الخدمات المالية المتنقلة "Mobile Financial Service "MFS، والتي يمكن وصفها من خلال مسارين أساسيين، الأول: تقديم مجموعة الخدمات المصرفية من خلال الهاتف الذكي Smart Mobile Banking، مثل خدمات تحويل الأموال ودفع الفواتير. والثاني: توفير خدمات مالية عبر الهاتف الذكي Smart Mobile Money، وهي الخدماتُ نفسُها التي يوفرها مسار الخدمات المصرفية عبر الهاتف الذكين ولكن هذه المرة من يُقدِّمها مؤسساتٌ غير مصرفية، مثل شركات الاتصالات (Sansone and Formisano,2016).

2/2/1 الانتشار المصرفي

يُعبِّر هذا البعد عن مدى الانتشار الذى يُحققه القطاع المصرفيُّ من حيث توزيع الوحدات المصرفية على المناطق الجغرافيّة بمختلف مناطق الجمهوريّة، كذلك سهولة الوصول المالي من خلال الأجهزة الرقمية المُستحدثة، والتي تعمل على تقديم الخدمات المالية بنقلها بالوكالة.

1/2/2/1 عدد الفروع المصرفية

يعدُّ انتشارُ الفروع أو الوحدات المصرفية أحد مقاييس الكثافة المصرفية (Sindani et al., 2019)؛ حيث يعبر عنه بأنه: عدد الفروع/ الوحدات لكل عشرة آلاف نسمة من السكان، ومن

حيث مكان التطبيق فتعدُّ الكثافة المصرفية في مصر ضعيفة للغاية حيث يعمل نحو 38 بنكاً بالقطاع المصرفي المصري، تمتلك 4118 فرعاً موزعة على مستوى الجمهورية، منها بنوك القرى وعددها 1017 فرعاً (تقرير البنك المركزى المصرى، 2019)، ويصل إجمالي عدد العاملين بالقطاع المصرفي إلى نحو 113.615 موظفاً (تقرير البنك المركزي المصري، 2020).

2/2/2/1 عدد ماكينات الصراف الآلي ATM`s

تعتبر أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع أحد الوسائل المُبتكرة للوصول للخدمات المالية، والمستخدمة في تقليل تضخم الكثافة المصرفية قدر الإمكان بأسرع وقت ممكن وأقل تكلفة، وتعرف نقاط البيع Points of Sale على أنها: أجهزة خاصة مُتصلة بشبكة المؤسسة المالية وتكون تحت تصرُّف المحتفظ بها، حيث تقوم الأجهزة بفحص مدى كفاية رصيد الحساب العميل للوفاء بمُشترياته، ثم يتمُّ اصدار بيان بموقف عملية الشراء، فإن تمت يتمُّ الخصم من رصيد العميل وإضافته إلى رصيد المحتفظ بجهاز نقطة البيع (Arner et al.,2015). وتكمن مزايا نقاط التوزيع الآلية في أنها تعمل على رفع معدلات المبيعات، ووسيلة فاعلة لتقليل المخاطر المختلفة، وحفظ رؤوس الأموال والاستثمار بعمليات مالية آمنة، وتيسير عمليات الرقابة الرقمية من جانب المستفيدين من عمليات الدفع الإلكترونى (تقرير الاستقرار المالي المصري 2018، Sansone and Formisano,2016 – United Nations, 2016).

3/2/1 استخدام الخدمات المالية

يُعبِّر هذا البعد عن جودة الخدمات المقدمة بالقطاع المصرفي، والتي تشتمل على مجموعة المنتجات المالية التي يقدمها البنك، على النحو التالي:

1/3/2/1 حجم الائتمان الممنوح للأفراد

يشير هذا البعد إلى نشاط المؤسسات المالية المصرفية في منح الائتمان للأفراد الراغبين فيه، ويلعب الائتمان المصرفي دوراً مهماً في الاقتصاد القومي، فهو نشاط متشابك ومتعدد الأبعاد، واستخدامه بشكل مناسب يعدُّ قيمة مُضافة لاقتصادات الدول (Zins et al.,2016). تظهر

دراسة أعدها صندوق النقد العربى أن 56% من البالغين بالمنطقة العربية قد حصلوا على شكل من أشكال الائتمان (صندوق النقد العربى، 2012). ويُمكن تصنيف التسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك التجارية كمجال تطبيق البحث، إلى نوعين، الأول: التسهيلات الائتمانية المباشرة، وهي المُكوِّن المؤثر في جانب الأصول، وأحد العوامل المهمة التي تحدد دور الجهاز المصرفي في التنمية الاقتصادية، ومن أنواعها: (القروض، التمويل التأجيرى، الكمبيالات المخصومة، الحسابات الجارية المدينة). أما النوع الثاني فهو: التسهيلات الائتمانية غير المباشرة، وتمثل الالتزامات غير الاعتيادية على البنك التجاري تجاه طرف ثالث بالوكالة عن عميلة (David and Oluseyi,2018).

2/3/2/1 حجم مدخرات الأفراد

يُعبِّر هذا البُعد عن جاذبية الجهاز المصرفي لتلقّي ودائع الأفراد من خلال تقديم تشكيلة متنوعة من المنتجات والخدمات المصرفية التي تلبي رغبات العملاء لإيداع اموالهم بالوحدة المصرفية، حيث تُشكِّل الودائع أهمَّ مصادر الأموال المُتاحة للبنوك، وتنقسم إلى الودائع المصرفية والودائع غير المصرفية (Sanderson et al.,2018).

3/3/2/1 حجم المحفظة الائتمانية بالبنك

تعدُّ إحدى الخدمات التي تقدمها البنوك التجارية، وقد أثبتت الدراسات أن هناك علاقةً وثيقةً بين الائتمان الممنوح من البنك لعملائه من الأفراد والمؤسسات والشمول المالي، حيث العلاقة الطردية بين ارتفاع حجم الإقراض بنسبة 10% يؤدى إلى تقليص حجم الفقر إلى 3.1%، ومن هنا يتم التأكيد على أهمية خفض التكاليف المتعلقة بأنظمة الائتمان وجعلها أكثر كفاءة وشفافية. يمكن القول: إن ارتفاع تكلفة الإقراض من أهم عقبات تدفقات السيولة (Christensen et al.,2018).

4/3/2/1 حجم الائتمان النشط كنسبة من الائتمان الممنوح

استبعد الفكرُ الكلاسيكيُ في الاقتصاد فكرة الاكتناز وظهرت الحاجة إلى أداة تقوم بحشد المدخرات من أجل توفير السيولة اللازمة لتدوير عجلة الاقتصاد، فيرى شومبتير أنَّ الخدمات

التي يقوم بها القطاع المصرفي بين حشد المدخرات وتقييم الفرص الاستثمارية ضرورية لأي نمو اقتصادي منشود يسعى إلى الخروج من ضعف الإنتاجية إلى تحسين المناخ الاستثمارى، ومن ثمَّ تحقيق الرفاهية المجتمعية (Kapoor,2019).

5/3/2/1 تمويل المشروعات متناهية الصغر، والصغيرة والمتوسطة

تواجه المشروعاتُ متناهيةُ الصِغر، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، العديد من التحديات من أهمها الحصول على التمويل اللازم لبدء النشاط أو التوسع فيه، فقد ذكر (Siddik and Kabiraj,2018) في دراسة أجريت حول تأثير الشمول المالي على الاستقرار المالي أنَّ ما يقرب من 63% من المشروعات صغيرة الحجم لا تستطيع الحصول على التمويل المناسب لها، وحسب بيانات مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، فإنَّ فجوة التمويل للمشروعات متناهية الصغر، وصغيرة ومتوسطة الحجم في منطقة الشرق الأوسط، تبلغ نحو 160-180 مليار دولار (Delgado et al.,2010). في دراسة مهمة قام بها كلٌّ من البنك الدولي واتحاد المصارف العربية استنتجت أن 8% فقط من الائتمان المقدم من القطاع المصرفي العربي عام 2011 تمَّ منحُهُ للمشروعات صغيرة الحجم، هذه النسبة تفاوتت من دولة عربية إلى أخرى، حيث كانت بدولة الجزائر نحو 24%، تليها اليمن 20%، ثم لبنان 16%، ثم مصر 5%، وأخيراً 2% في دول الخليج العربى من إجمالي محفظة التمويل المصرفي خلال أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين (تقرير البنك الدولي، 2011).

2. السلامة المالية المصرفية

1/2 تعريف السلامة المصرفية

أثارت الأزمات المالية التي حدثت منتصف التسعينات من القرن العشرين ضرورة مراجعة إستراتيجيات الأمان المصرفي في دول العالم، ونتيجة لذلك ألزم صندوق النقد الدولي أعضاءَهُ بتقييم السلامة المالية للنظام المصرفي القومي. وتعتبر عملية تقييم السلامة المالية أحد مداخل إدارة المخاطر والتي تعرف على أنها: "العملية المنوط بها مراجعة نظام السلامة المالية المصرفية من خلال الرقابة على المخاطر"، (Mishkin,2005). كذلك عرفها مجلس الاستقرار المالي

على أنها: النشاط المقوم لاستقرار النظام المالي بهدف التقاط إشارات الخطر أو القصور خلال أي فترة زمنية (Financial Stability Review,2006).

يُمكن للباحث، من خلال ما سبق، تعريف السلامة المالية على أنها: تحوُّط المؤسسة المالية من خلال وضع السياسات الرقابية الوقائية اللازمة لرصد المخاطر المحتملة التي يُمكن أن تعترض موقفها المالي، وكذلك وضع إستراتيجيات المواجهة والتقويم العلاجية من أجل تجنُّب الأزمات المصرفية.

ذكر (Santoso,2007) أنَّ هناك خمس دعائم رئيسية للسلامة المالية المصرفية، وهي:

- انضباط مؤشرات الاقتصاد الكلي واستقرار مناخه.
- كفاءة الأسواق المالية.
- بنية تحتية أساسية ومالية وتكنولوجية عالية.
- شبكات فاعلة للأمان المالي والتمويلي.
- رقابة موضوعية على المؤسسات المالية العاملة في السوق المالي.

2/2 أبعاد السلامة المالية المصرفية

تعتبر مؤشراتُ السَّلامة الماليّة المصرفيّة من أهم الأدوات اللازمة لتحليل السلامة الكلية كمؤشر للاستقرار المالي والتي تضمُّ (مؤشرات الربحية، مؤشرات السيولة، مؤشرات جودة الأصول، معيار كفاية رأس المال)، والتي يُمكنها توصيفها كما يلي:

1/2/2 مؤشرات الربحية

تشكل الربحية صافي نتائج عدد كبير من القرارات والسياسات المتخذة بالمؤسسة المالية، فهى عبارة عن: العلاقة بين الإيرادات التي حققتها الوحدة المصرفية وبنود الاستثمارات التي شكَّلت تحقيقها، وتعدُّ الربحيّة من الأهمية بمكان لمواجهة المخاطر التي قد يتعرَّض لها البنك، وتُشكِّل تهديداً على بقائه واستمراره، كذلك تبعث الربحية إلى جمهور المودعين والمستثمرين الحاليين والمرتقبين لرسائل طمأنة على أموالهم المستثمرة بالبنك، كذلك تعدُّ مؤشرات الربحية دالة على

كفاءة الإدارة في استخدام الأصول المتاحة بفاعلية وكفاءة، وهي معبرة عن السياسات التمويلية، والتشغيلية والاستثمارية بالبنك (Căpraru and Ihnatov,2014).

يُركز مؤشر الربحية على تقييم قدرة البنك التجاري لمواجهة الخسائر وتدعيم ملاءة رأس المال، والاتجاه الزمني لإيرادات المؤسسة المالية ومن ثم مقارنها مع نظرائها في قطاع الصناعة المصرفية، وجودة تركيبة الدخل المُتحقق، كذلك مدى كفاية المخصصات والدرجة التي تساعد بها بعض البنود غير العادية. ويمكن قياس الربحية من خلال ما يلي (Kajola et al.,2018):

العائد على الأصول = صافي الربح بعد الضرائب/ إجمالي الأصول

وتقيس هذه النسبة مدى كفاءة إدارة البنك التجاري في توليد الأرباح الممكنة عن طريق الاستخدام الأمثل للأصول المتاحة.

العائد على حق الملكية = صافي الربح بعد الضريبة / حق الملكية

وتستهدف هذه النسبة قياس مقدار الربح المتحقق مقارنة بإجمالي المتوافر من حق الملكية بالبنك.

2/2/2 مؤشرات السيولة

تُعبِّر السيولة عن قدرة البنك على مواجهة الالتزامات المالية التي عليه، والمتمثلة في تلبية طلبات السحب من جانب المودعين، واستيفاء طلبات الاقتراض التي يسعى إليها المقترضون، أيضاً ضمان تسديد التزامات البنك الجارية، إلى جانب ما سبق يمكن أن تعبر السيولة على قدرة البنك من تحويل ما لديه من أصول نقدية بشكل سريع لمواجهة الطوارئ، التي يُمكن أن يتعرَّض لها دون تحقيق خسائر (Almaleeh,2020- Barra and Zotti,2017).

تنبع أهمية السيولة في البنك التجاري في أنها مؤشر لتعزيز ثقة عملاء البنك وأصحاب المصالح التي تظهر قدرة البنك على الاستجابة السريعة لتوقعاتهم. جدير بالذكر أنه عند تقييم سيولة البنك فإنه لابد من احتساب المستوى الحالي منها، وكذلك الحاجة المستقبلية لها وفق الاحتياجات التمويلية المتوقعة (Barra and Zotti,2017 – Akter&Mahmud,2014).

يُمكن قياس السيولة من خلال النسب المالية التالية حسب دراسة (Han and Melecky,2013):

- إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول، وتقيس هذه النسبة المركز الإجمالي للسيولة بالبنك.
- إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع، وتسمح هذه النسبة بقياس قدرة البنك على توظيف ما لديه من أموال مودعة من جانب عملائه على منح الائتمان لمن يطلبه من المقترضين.

3/2/2 مؤشرات جودة الأصول

يبين تصنيف أصول البنك التجاري حجم المخاطر الحالية والمحتملة، المُتعلِّقة بسياسات الائتمان البنكي، والمحفظة الاستثمارية التي يتبنّاها، والأنشطة التي تتمُّ خارج الميزانية Off Balance Sheet، ويظهر هذا المعيار قدرة إدارة البنك على إدارة المخاطر. جديرٌ بالذكر أنَّ تقييم جودة الأصول يستلزم احتساب كفاية مخصصات الديون، والمخاطر التي يُمكن أن تؤثر على قيم الاستثمارات مثل المخاطر النظامية والمخاطر الخاصة، ومخاطر السمعة. (Zhang,2018)، (تقرير البنك المركزي المصري، 2017).

ويمكن قياس جودة الأصول من خلال ما يلي:

- القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض: تمثل القروض غير المنتظمة حجم الائتمان المتعثر الممنوح للعملاء، ويعبر هذا المؤشر عن قدرة إدارة البنك على إدارة منظومة الإقراض لديها خلال فترات الاستحقاق، وتدلُّ قيمة المؤشر المرتفعة على فشل الإدارة في تحقيق إدارة كفوءة لمحفظة القروض لديها (Kajola et al.,2018).
- مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة: يعدُّ هذا المؤشر أحد أهم المقاييس المستخدمة في قياس جودة الأصول البنكية، حيث يبين حجم المخصصات المقدرة من قبل إدارة البنك لمواجهة المخاطر المُتعلقة بالقروض المُتعثرة، وهذا المؤشر يُعبِّر عن قدرة البنك في السيطرة على الاضمحلال. جدير بالذكر سعي البنوك الدائم إلى زيادة نسبة هذه المخصصات (Adhana& Gulati,2019 – Kajola et al.,2018).

4/2/2 معيار كفاية رأس المال

تشير مؤشرات كفاية رأس المال Capital Adequacy Indicators إلى مدى تماسك الوحدة المصرفية أمام الصدمات المالية التي يُمكن أن تُصيبها، وتتمثل أهمية مثل هذه المؤشرات في أنها تتحوط من المخاطر المالية، التي يُمكن أن يُواجهها البنك كمخاطر سعر الصرف، والمخاطر الائتمانية، ومخاطر سعر الفائدة، وتشتمل مؤشرات كفاية رأس المال على حساب المخاطر التي تتعرَّض لها بنود داخل الميزانية العمومية للبنك، والمخاطر التي يُمكن أن تتعرَّض لها البنود خارج الميزانية العمومية Off Balance Sheet، كالتعامل في العقود المستقبلية والاستثمارات طويلة الأجل (Mehrotra& Yetman,2015).

تلجأ البنوك إلى تطبيق تعليمات البنك المركزي وفق نصوص اتفاقية بازل 3 لتحديد حدٍّ أدنى من رأس المال، وهي 10%، من أجل تدعيم الملاءة الخاصة برأس المال؛ حتى تكون لديها قدرة التعامل مع مجموعة المخاطر المحتملة. ويتمُّ احتساب كفاية رأس المال من خلال تنسيب رأس المال إلى الأصول المُرجحة بالمخاطر داخل الميزانية والالتزامات العرضية المرجحة (Basel Committee 3).

ثانيا: أدبيات موضوع الدراسة

يتناول الباحث فيما يلي الدراسات السابقة التي تتناول موضوع البحث من خلال مجموعة من المحاور التالية:

المحور الأول: دراسات تناولت تأثير محددات الشمول المالي على مؤشرات ربحية البنك.

المحور الثاني: دراسات تناولت تأثير محددات الشمول المالي على مؤشرات سيولة البنك.

المحور الثالث: دراسات تناولت تأثير محددات الشمول المالي على مؤشرات جودة الأصول.

المحور الرابع: دراسات تناولت تأثير محددات الشمول المالي على معيار كفاية رأس مال البنك.

المحور الخامس: الفجوة البحثية ومساهمة الدراسة المتوقعة.

يقوم الباحث بعرض هذه المحاور على النحو التالي:

1. دراسات تناولت تأثير محددات الشمول المالي على مؤشرات ربحية البنوك التجارية

استهدفت دراسة (Kunt and Klapper,2012)، التي تمَّت على مستوى القارة الأفريقية، محاولة فهم الدور الذي يلعبه الشمول المالي في تطوير الأداء الاقتصادي، خصوصاً من خلال أداء المؤسسات المالية العاملة في اقتصادات الدول، وقد قامت الدراسة على تحليل ثلاثة مسارات أساسية، وهي أولاً: تحديد ماهية الشمول المالي في إفريقيا من خلال وصف بدائل إتاحة الخدمات المالية بجودة وتكلفة مناسبتين لمُستخدميها، ورسم سياسات تحفيز الأفراد على استخدام تلك الخدمات بصور منتظمة ومستمرة، وتطوير استجابات المؤسسات المصرفية لرغبات العملاء واحتياجاتهم، وتعزيز رؤية امتلاك الحسابات البنكية الرسمية، وتنمية السلوك الادخاري، وفتح مسارات التمويل والتأمين. أما المسار الثاني فتمثل في توفير منهجية لشمول الفئات المُهمشة من خلال لعب التكنولوجيا دوراً في ذلك، كأجهزة الصرف الآلي ونقاط البيع وتوفيق الطريق، بين الاستقرار والشمول المالي. واستهدف المحور الثالث التركيز على دور مؤسسات التمويل والقطاع المصرفي في تعزيز آليات الشمول المالي من خلال توفير التمويل الملائم بتكلفة معقولة، وتعزيز المدفوعات الإلكترونية ووضع خطط لمحو الأمية المالية.

حاولت دراسة (Kumar,2013) وضع إطار لمحددات الشمول المالي من خلال تطبيق الدراسة على 29 محافظة وإقليماً بدولة الهند، خلال الفترة من عام 1995 وحتى عام 2008، وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية قوية بين عدد المنشآت الصناعية وما تشمله من عمالة وبين تحقيق الشمول المالي، وإثر ذلك أكدت الدراسة على أن المحافظة أو الإقليم الذي يُشكل وزناً نسبياً من الناحية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، فإنَّ أفراده يتجهون إلى التعامل في الخدمات المصرفية التي تقدمها المؤسسات المالية، ونتيجة لذلك أوصت الدراسة اتجاهات السياسات الاقتصادية بالدولة إلى إجراء إصلاحات صناعية وتدشين مشروعات مختلفة تسهم في زيادة قاعدة الشمول المالي ومن ثمَّ تحسين الأداء المؤسسي والاقتصادي العام.

ذكرت دراسة (Baza and Rao,2017) عند تحليلها للشمول المالي للبنوك العاملة في دولة إثيوبيا خلال الفترة من عام 2006 وحتى عام 2015 أنَّ نسبة 33.8% من البالغين يمتلكون حساباً مصرفياً لدى المؤسسات المصرفية؛ بغية الحفاظ على أموالهم من المخاطر التي يُمكن أن تتعرَّض لها، فيقومون بالادِّخار لدى البنوك، إلى جانب استخدامهم للخدمات المالية المقدمة من جانبها، وقد أكدت الدراسة في نتائجها التأثير السلبي للاستبعاد المالي على القطاع المالي في إثيوبيا.

توصلت دراسة (Shihadeh and et al.,2018) عند تحليلها العلاقة بين الشمول المالي الذي عبَّرت عنه الدراسة بستة مقاييس منها عدد أجهزة الصرف الآلي، عدد البطاقات الذكية الممنوحة، الائتمان الممنوح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، خدمات المشروعات، عدد الفروع المصرفية والحسابات المصرفية، والأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية المتمثل في إجمالي الربح والعائد على الأصول، من خلال استخدام البيانات السنوية لعدد ثلاثة عشر بنكاً تجارياً وباستخدام سلسلة زمنية مدتها خمس سنوات من عام 2009 وحتى عام 2014. وقد أسفرت نتائج الدراسة عن وجود تأثير معنوي للمتغير المستقل المتمثل في الشمول المالي على الأداء المالي في البنوك التجارية العاملة في الأردن.

دراسة (Siddik et al.,2018) خلصت إلى وجود علاقة موجبة بين محددات الشمول المالي (إجمالي دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، متوسط الحجم إلى إجمالي القروض، نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض)، وربحية البنوك التجارية التي تتبنى إستراتيجية مُخططة للشمول المالي، فبدراسة البيانات الخطية GMM وبالاعتماد على مقياس Z-Score تبين إيجابية العلاقة ومن ثم تحقيق الاستقرار المالي.

أظهرت دراستا كلٍّ من (Vitenu-Sackey,2019)، (Akhisar et al.,2020) عند تشخيصها تأثير الابتكارات المالية على ربحية البنوك التي قيست بمعدل العائد على الأصول R.O.A ومعدل العائد على حق الملكية R.O.E، وبتطبيق الدراسة على دول أفريقية، اشتملت على 10 دول بالدراسة الأولى، واشتملت الدراسة الثانية على عدد 23 بنكاً إلكترونياً في دول

متقدمة وأخرى نامية خلال الفترة من عام 2005 حتى عام 2018، وباستخدام نموذج التكامل المشترك للبيانات القطاعية الزمنية الديناميكي، تبيَّن أنَّ انتشار الفروع المصرفية وزيادة أجهزة الصراف الآلي تمثل تأثيراً معنوياً كبيراً على ربحية البنوك محل الدراسة، وقد أشارت الدراسة إلى أن هناك علاقة عكسية غير متوقعة لبعض المتغيرات والتي يمكن أن تؤول لاختلاف البيئات، التي طبقت عليها الدراسة، من النواحي الاقتصادية والثقافية والاجتماعية الحاكمة، وكذلك مستوى تطور البنية التحتية للبنوك الإلكترونية بتلك البلدان.

بناءً على ما سبق، يُمكن للباحث وضع الفرضية التالية:

1/1 الفرض الأول: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمُحددات الشمول المالي على العائد على متوسط الأصول.

2/1 الفرض الثاني: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمحددات الشمول المالي على العائد على متوسط حق الملكية.

3/1 الفرض الثالث: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمحددات الشمول المالي على صافي هامش العائد.

2. دراسات تناولت تأثير محددات الشمول المالي على مؤشرات السيولة لدى البنوك التجارية

استندت دراسة (Barra et al.,2017) إلى مجموعة من النتائج التي توصلت إليها عند تقييم العلاقة بين أداء البنوك والاستقرار المالي كمُعبِّر عن الشمول المالي، وقد اعتمد الدراسة على أسلوب تحليل المحتوى للتقارير المالية لعدد من المؤسسات المصرفية خلال الفترة من عام 2001 وحتى عام 2014، واستخدمت الدراسة مؤشر Z-Score كمقياس للشمول المالي، وقد اشتملت مقاييس المتغير المستقل على (حجم القروض الممنوحة، حجم الودائع وإجمالي الأصول) كمعبر عن الحصة السوقية لقياس أداء البنك، وتوصلت إلى وجود علاقة طردية بين أداء المؤسسات المالية والاستقرار المالي، إلا أن العلاقة عكسية بين المنافسة في القطاع المصرفي والاستقرار المالي.

ذكرت دراسة Afrin and et al.,2017 أنَّ الشمول المالي يسهم بشكل قوي في زيادة كفاءة الأداء لعدد 120 من المزارعين لحبوب الأرز بدولة بنجلاديش، فقد توصلت الدراسة إلى أن 86% من المزارعين الحاصلين على ائتمان بنكي هم الأكثر كفاءة في استخدام الأصول الإنتاجية عن أولئك الذين لم يحصلوا على الائتمان، وأشارت الدراسة إلى أن محو الأمية المالية والائتمانية يشكل عاملاً مهماً في تنشيط سياسة الشمول المالي، ومن ثم انعكاسات ذلك على تحسن مستوى الأداء المصرفي العام، لذلك أوصت الدراسة بتوسيع نطاق التغطية المالية كونها إستراتيجية فاعلة من توفير أكبر قدر من الائتمان لعددٍ محدودٍ من عملاء البنك لتحسين الكفاءة الخاصة بهم.

حاولت دراسة (Chai and et al.,2018) بيان محددات الشمول المالي في الأنشطة المالية غير الرسمية، وذلك من خلال دراسة نشاط الائتمان لدى العملاء العاملين في الأنشطة غير المدرجة في القطاع الرسمي المالي، وقد اتجهت الدراسة إلى تفسير الشمول المالي بشكل مُغاير للشكل التقليدي، حيث حدَّدته من منظور الحماية الاجتماعية، وسهول الوصول للمؤسسات المالية عبر تقديم الخدمات التي يحتاجها هؤلاء الواقعون خارج الإطار الرسمي للاقتصاد، وقد بيَّنت الدراسة وجود علاقة قوية بين اتباع إستراتيجيات المنظور غير التقليدي الذي قدَّمته وتعزيز مستوى الشمول المالي وما للمؤسسات المصرفية من دور مهم في تحقيق ذلك وانعكاسات ذلك على مستوى الأداء التشغيلي بها.

أكدت دراسة (Evans,2018) على العلاقة السببية بين التكنولوجيا المتطورة وتعزيز الشمول المالي، حيث طُبِّقت الدراسة على 44 دولة أفريقية خلال الفترة من عام 2000 وحتى عام 2016 لبيان دور الإنترنت والهواتف الذكية في إحداث الشمول المالي، وقد استنتجت الدراسة وجود علاقة إيجابية بين التقنيات المالية المبتكرة واستخدامات التكنولوجيا بها وتوسيع قاعدة الشمول المالي، وقد ذكرت الدراسة أهمية تطوير تلك الخدمات من جانب المؤسسات المالية كونها الفاعل الأول في إحداث الشمول المالي وما يشمله من تغييرات إيجابية للمتغيرات الاقتصادية الكلية ومنها تشكيل رؤوس الأموال، النمو السكاني... إلخ.

اعتمدت دراسة (Dienillah et al.,2018) عند مقارنتها مؤشرات الشمول المالي (حجم القروض الممنوحة إلى إجمالي الناتج المحلي، حجم الودائع إلى إجمالي الناتج المحلي، الكثافة المصرفية وعدد الحسابات المصرفية)، والاستقرار المالي لعدد 19 دولة بالاعتماد على متوسط دخل الفرد خلال الفترة الزمنية من 2004 وحتى 2014. وقد توصلت إلى محدودية تأثير الشمول المالي على الاستقرار المالي في الدول ذات الدخل المنخفض، عكس النتيجة السابقة كانت في نتائج الدراسة على البلدان ذات الدخل المرتفع، وقد عزا الباحثون هذه النتيجة إلى أن الشمول المالي يعمل على زيادة حجم الودائع لدى المؤسسات المالية المصرفية العاملة في الدولة.

استهدفت دراسة (Almaleeh,2020) تحليل العلاقة بين الشمول المالي وأداء البنوك العاملة في مصر من حيث ربحتها والسيولة بها، خلال الفترة من عام 2012 وحتى 2018، وقد اعتمدت الدراسة لقياس الشمول المالي على مؤشرات قمة مجموعة العشرين G20، وكانت أهم مخرجات الدراسة وجود تأثير معنوي قوي لمؤشرات الشمول المالي على أداء السيولة (نسبة السيولة إلى العملة المحلية، نسبة السيولة إلى العملة الأجنبية، الأوراق المالية إلى الأصول، الودائع إلى الأصول، القروض إلى الودائع) بالبنوك محل الدراسة.

بناءً على ما سبق:

1/2 الفرض الرابع: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمحددات الشمول المالي على إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول.

2/2 الفرض الخامس: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمحددات الشمول المالي على إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع.

3. دراسات تناولت تأثير محددات الشمول المالي على مؤشرات جودة الأصول بالبنوك التجارية

استهدفت دراسة (Zins et al.,2016) تشخيص علاقة الشمول المالي بأداء البنوك العاملة في نيجيريا، فمن خلال تحليل بيانات عشرة بنوك خلال الفترة من عام (2007 حتى عام 2016)

وبالاعتماد على مؤشرات تقيس الأداء البنكي كمتغير تابع ومنها (القروض غير المنتظمة، كفاية رأس المال، حجم البنك، تطور الودائع وعمر البنك)، فقد توصلت إلى وجود علاقة عكسية بين المتغير المستقل ومؤشرات جودة الأصول كأحد أبعاد المتغير التابع، والتي تمَّ التعبير عنها بالقروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض.

سعت دراسة (Ahmed and et al.,2017) إلى بيان أثر تطبيق إستراتيجية الشمول المالي على مستهدفات الأداء للبنوك التجارية، كونها المرتكز الرئيسي الذي تعتمد عليه الدول في تحقيقه، فمن خلال دراسة عدد 2600 مؤسسة مالية مصرفية خلال الفترة من عام 2004 وحتى 2012 تبين وجود علاقة طردية إيجابية بين اعتماد البنوك لإستراتيجيات الشمول المالي وتحقيقها لمستهدفاتها المالية والتشغيلية التي تضمن بقاءَها واستمراريَّتَها، كذلك أوضحت الدراسة التأثير الإيجابي الذي يُمكن أن يحدثه تطبيق الشمول المالي لدى البنوك التي تلتزم بمعايير موضوعية من التكلفة والجودة المقدمة، والسعي الدؤوب نحو تلبية احتياجات العملاء لمزيدٍ من النجاح في إدارة الأصول لديها.

أثبتت دراسة (Yao and et al.,2018) عند قياسها تأثير الابتكارات المالية على تطور الصناعة المصرفية بجمهورية الصين الشعبية خلال الفترة من عام 2007 وحتى 2014 تحقق هذا التأثير بشكل إيجابي، وأظهرت الدراسة العلاقة الارتباطية الموجبة بين المدفوعات الإلكترونية وخلق القيمة في الصناعات المالية التقليدية، وباستخدام نموذج الانحدار التلقائي Vector Auto Regressive VAR تمكن الباحثون من إثبات أنَّ العلاقة بين المُتغيرات تميل إلى الاستقرارية، ومن ثم أكدت الدراسة على التأثير الكبير الذى يُحدثه تطبيق الابتكار المالي للخدمات المالية في اقتصادات الدولة النامية على تحديث الصناعة المصرفية، وقد أوصت الدراسة إلى ضرورة التعجيل المُستمر للابتكارات في هذا المجال.

على مستوى البيئة المصرية أظهرت دراسة (عثمان وصالح، 2018) وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين تطبيق الشمول المالي وتحقيق الاستقرار المالي في البنوك المصرية، وذلك عند دراستها لمجموعة من البنوك المدرجة بسوق الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من عام 2017

إلى عام 2018، وقد تم قياس الاستقرار المالي البنكي من خلال نسبة الديون غير المنتظمة إلى إجمالي الديون، وكذلك استعانت الدراسة بنسب الرفع المالي (إجمالي الخصوم إلى إجمالي الأصول)، وتكون مؤشرات الشمول المالي من عدة مقاييس منها (بطاقات الائتمان، التمويل الممنوح للأفراد، التمويل العقاري، الحسابات البنكية للبالغين، المحفظة الائتمانية للمشروعات صغيرة الحجم).

توصلت دراسة (Kwateng et al.,2019) إلى أنَّ العادة والتكلفة وثقة المستخدم تعدُّ من العوامل المُحددة للاختيار والاستفادة من الخدمة المصرفية، فعند قيام الباحثين بدراسة العوامل المؤثرة على تبني العملاء للخدمات المصرفية بدولة غانا، وبتطبيق الدراسة على 300 مفردة تستخدم الهاتف المحمول في إجراء المعاملات المصرفية تبيَّنت هذه النتيجة، ووجدت الدراسة أنَّ هناك اختلافاً في استخدام خدمات الهاتف المحمول يُعزى إلى الخصائص الديموجرافية.

بناءً على ما سبق:

1/3 الفرض الســـادس: يوجد تأثير ذو دلالة إحصـــائية لمحددات الشـــمول المالي على القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض.

2/3 الفرض السابع: يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لمحددات الشمول المالي على مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة.

4. دراسـات تناولت تأثير محددات الشـمول المالي على معدل كفاية رأس المال بالبنوك التجارية

أضافت دراسة (Mehrotra and Yetman,2015) أنَّ زيادة الاهتمام بالشمول المالي تترتب عليها مجموعة من المزايا التي يمكن أن تتحقق لاستقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي والجزئي، أجريت الدراسة عام 2015 بدولة الفلبين، وأسفرت نتائجها بالتأكيد على أن تعزيز مستويات الشمول المالي تحقق سهولة عمليات البيع والشراء، واستقرار الأسعار، وتحصين المؤسسات المالية ضد الصدمات المالية التي يمكن أن تعترض نموها، وتحسين ممارسات السياسات النقدية التي يُمكن أن تتبعها البنوك المركزية وأدواتها الممثلة في البنوك للمحافظة على استقرارها.

استنتجت دراسة (ابراهيم والصعيدي، 2018) من خلال دراستها تأثير مقررات لجنة بازل الثالثة على أداء البنوك لتعزيز إستراتيجية الشمول المالي، وذلك بفحص الآثار الناجمة عن التطبيق التدريجي لتوصيات اللجنة مع توضيح العلاقة المتداخلة بين متطلبات الشمول المالي ومستهدفات مقررات لجنة بازل الرامية إلى الحفاظ على قدرة المؤسسة المالية لمواجهة الصدمات المالية غير المتوقعة، فقد اشتملت عينة الدراسة على عينة من البنوك العاملة في مصر وعددها 13 بنكاً خلال الفترة من عام 2012 وحتى عام 2017، وانتهت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي لمقررات بازل الثالثة على القيم السوقية للبنوك محل الدراسة، أيضاً أوضحت الدراسة وجود علاقة سالبة لمعيار كفاية رأس المال على قيمة البنك، وأكدت الدراسة على الدور المهم الذى يلعبه الشمول المالي في تعزيز الأداء البنكي من حيث تعظيم القيمة والأثر.

بناءً على ما سبق:

1/4 الفرض الثامن: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمحددات الشمول المالي على معدل كفاية رأس المال.

5. الفجوة البحثية ومساهمة الدراسة المتوقعة

على الرغم من الاستفادة الكبيرة التي حصل عليها الباحث من مراجعته الدراسات السابقة الخاصة بموضوع الدراسة ومتغيراتها، إلا أنه اتضح وجود تباين بين نتائج أدبيات الدراسة حول تفسير تأثير محددات الشمول المالي على مؤشرات السلامة المالية المصرفية، ما عزَّز لدى الباحث محاولة دراسة هذه المحددات بشكل أوسع وبيان تأثيراتها على السلامة المصرفية بالقطاع المصرفي في مصر، فقد تناولت معظم الدراسات أبعاد الشمول المالي على أنها مؤشرات تقليدية تراوحت بين مقياسين أو ثلاثة مقاييس معظمها تناول (البالغين الذين يمتلكون حسابات مصرفية– أحجام الإصدارات من البطاقات الذكية– عدد الفروع المصرفية) أو دراسات اعتمدت على استقصاء آراء المستفيدين من الشمول المالي وبالطبع يمكن لنتائج هذه الدراسات أن تخضع لعدم الموضوعية في القياس وبالتالي تحديد موقف الشمول المالي الحالي في الدولة والقطاع، ما قد يُعرِّض تخطيط الشمول المالي لمخاطر جمة، من هنا كان للباحث وجهة نظر تعتمد على

شمولية القياس الكمي، فمن خلال تناول أدبيات الشمول المالي ومراجعة توصيات قمة مجموعة العشرين G20 بشأن محددات الشمول المالي وبيان مدى مناسبة تطبيقها على الواقع المالي والمصرفي المصري، فقد قام الباحث بالاستعانة بأحد عشر مقياساً للتعبير عن الشمول المالي وجميعها مقاييس كمية غير خاضعة للتحيز، كذلك لم يجد الباحث بين الدراسات السابقة أيَّ دراسة قياسية تعتمد بيانات كمية تمَّ تحليلُها وفق عوامل الزمن والقطاع.

من ناحية أخرى، اقتصرت معظم الدراسات على دراسة مؤشرات الربحية والسيولة فقط لتكوين صورة عن أداء السلامة المصرفية، إلا أنَّ الباحث قام بتوسيع دائرة قياس السلامة المالية المصرفية لتشتمل على جودة الأصول –أحد أهم مقاييس السلامة المصرفية على الإطلاق– ومعيار مهم للحكم على إدارة محفظة الائتمان بها، كذلك أدرج الباحث معيار كفاية رأس المال المقرر من قبل لجنة بازل الثالثة والمُلزمة لجميع القطاعات المصرفية حول العالم ومنها مصر.

يعتقد الباحث بإدراج كافة أبعاد الشمول المالي، التي أقرَّها مجموعة العشرين والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وتوسيع مقاييس السلامة المصرفية تكون هذه أول دراسة عربية تتمُّ في البيئة المصرية؛ لتتناول القياس الشامل لتفسير تأثير محددات الشمول المالي على مؤشرات السلامة المصرفية للبنوك التجارية المصرية.

بناءً على ذلك يتوقع أن تسهم الدراسة في بناء نموذج كمي قياسي شامل مقارن يبين تأثيرات محددات الشمول المالي المقرة عالمياً على مؤشرات السلامة المالية المصرفية في البنوك التجارية العاملة في القطاع المصرفي المصري.

يتناول الباحث في هذا الجزء دراسة الظواهر وتحليلها، التي قد تدلُّ على مشكلة البحث، وذلك من خلال التعرف على وضع مؤشرات السلامة المصرفية بالقطاع المصرفي المصري، وأيضاً توصيف واقع الشمول المالي في البيئة المصرية من خلال التعرف على بعض مؤشراته من خلال أولاً: تحليل واقع مؤشرات السلامة المصرفية. ثانياً: دراسة واقع الشمول المالي. ثالثاً: اهم استنتاجات الدراسة الاستطلاعية. رابعاً: توصيف مشكلة البحث.

أولا: واقع مؤشرات السلامة المالية المصرفية بالقطاع المصرفي المصري

1. تطور مؤشرات النمو وحجم القطاع

يشير الشكل الموضح التالى رقم (1) النمو المضطرد بالقطاع المصرفي المصري خلال السنوات القليلة الماضية من عام 2013 وحتى عام 2016، حيث تطور حجم القطاع المصرفي مقارنة بحجم الناتج المحلي الإجمالي من 91% عام 2015 إلى 122% عام 2016، في المقابل تعرَّض القطاع المصرفي خلال السنوات الماضية إلى موجة من الاندماجات قبيل الأزمة المالية العالمية، التي على إثرها انخفض عدد البنوك بشكل كبير بسبب عمليات الدمج والاستحواذ، حيث تألف القطاع المصرفي المصري من 38 بنكاً في نهاية 2015، مقارنة بعدد 52 بنكاً عام 2005، وتسيطر البنوك الثلاثة الأكبر على أكثر من نصف الأصول المصرفية بالقطاع المصرفي في مصر (تقرير الاستقرار المالي- البنك المركزي المصري،2017).

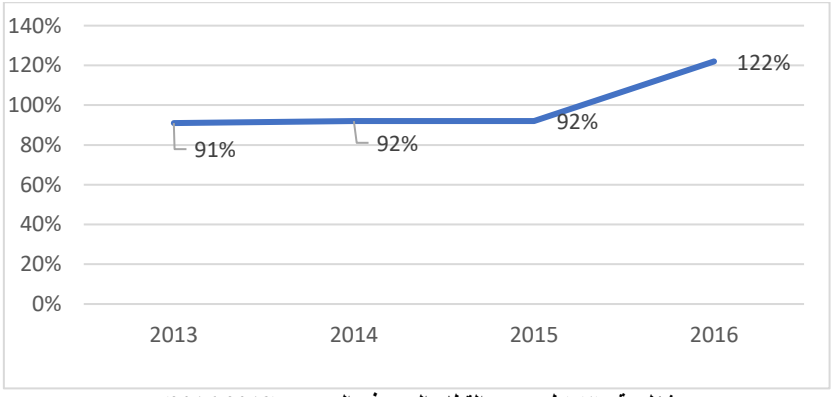

شكل رقم (1) تطور حجم القطاع المصرفي المصري (2013-2016)
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير الاستقرار المالي، البنك المركزي المصري، 2016.

كذلك يوضح الشكل السابق معدل النمو الذى حققه القطاع المصرفي المصري، حيث حقق في عام 2013 نسبة 91% من حجم الناتج الإجمالي المصري، وارتفع بمعدل 1% فقط خلال العامين التاليين، ثم ارتفع حجم القطاع المصرفي إلى نسبة 122%، ولعلَّ هذا يرجع إلى حزمة الإصلاحات النقدية والمالية التي انتهجتها الدولة المصرية في أواخر عام 2016. جدير بالذكر

أن هياكل ملكية البنوك بالقطاع المصرفي المصرية متنوعة، فغالبيتها مملوك للقطاع الخاص، حيث وصل العدد إلى 28 بنكاً خاصاً عاملاً في مصر، وهناك خمسة بنوك تنتمي للقطاع الحكومى والأهلي، بالإضافة إلى سبعة بنوك أجنبية (تقرير البنك المركزى المصرى، 2015)، ولعلَّ المشاهد في هذا الصدد هو تحسن مستويات ربحية القطاع المصرفي، حيث ارتفعت معدلات العائد على الأصول من 0.7% عام 2011 إلى 1.7% عام 2015، وحققت معدلات العائد على حق الملكية 21.2% بعدما كانت 10.4% خلال نفس الفترة، ويُعزى هذا التحسُّن جزئياً إلى تحسين درجات الكفاءة، وانخفضت نسبة التكلفة إلى الدخل من 52.9% عام 2011 وصلت إلى 45.7% عام 2015 (Beck et al.,2017).

2. تطور مؤشرات الملاءة والسيولة

يتولى البنكُ المركزيُّ المصريُّ عملية الرقابة والمتابعة على البنوك العاملة في مصر؛ فمن صميم مهامه تقييم مدى التزام البنوك بالمعايير الرقابية والتنظيمية المُتعلقة بضمان الحد الأدنى من متطلبات الاحتياطي ونسب السيولة، وكذلك مطابقة الأصول والالتزامات، من حيث الاستحقاق والعملة. فرأس المال يعدُّ ضماناً مهماً لسلامة النظام المصرفي؛ لأنه يوفر الحماية ضد الصدمات، بما يسمح للبنوك بامتصاص الخسائر ومواصلة الوفاء بالتزاماتها، وتجدر الإشارة إلى أنه يتعيَّن على البنوك (باستثناء فروع البنوك الأجنبية) الحفاظ على حدٍّ أدنى من كفاية رأس المال بنسبة 12.5% من الأصول المُرجحة بالمخاطر (التقرير السنوي، البنك المركزي المصري، 2019). وقد استوفت البنوك العاملة في مصر هذا الشرط عدا بنك واحد من أصل 38 بنكاً عام وفق العام المالي 2017/2016 (المرجع السابق)، في حين أن معظم البنوك الأخرى كان لديها نسبة كفاية لرأس المال تجاوزت 15% كما يُبيّنه الشكل التالي رقم (2):

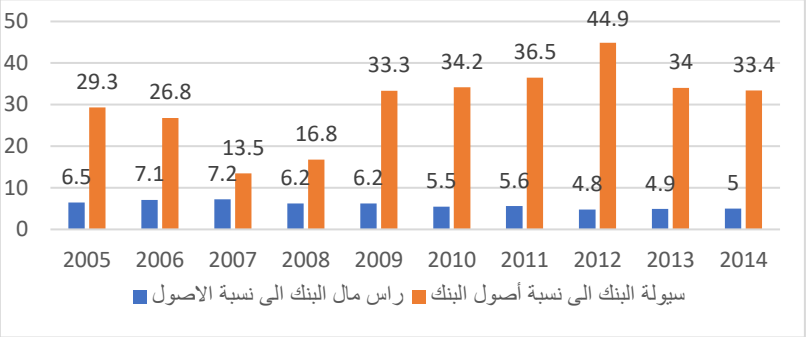

شكل رقم (2) تطور الملاءة والسيولة في القطاع المصرفي المصري (2005-2014)

المصدر: تقرير الاستقرار المالي البنك المركزي المصري، 2015

يوضح الشكل السابق موقف الملاءة المالية والسيولة لدى الجهاز المصرفي المصري خلال الفترة من عام 2005 وحتى عام 2014، حيث تراوحت نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول بين 6.5% و5% خلال عشر سنوات، وكانت النسبة الأعلى خلال عام2007. في حين تراوحت نسب السيولة إلى إجمالي الأصول بين 13.5%، و44.9% خلال الفترة، حيث كانت الأعلى عام 2012 والأقل عام 2007.

يُمثل الائتمان أحد أهم بنود الأصول لمعظم البنوك العاملة في القطاع المصرفي، فيتمُّ تخصيص معظم الائتمان المقدم إلى الحكومة المصرية، حيث يتمُّ تمويل عجز الموازنة بشكل أساسي من خلال الاقتراض من البنوك المحلية من خلال أذون الخزانة، التي ارتفع مخزونها من 55 مليار جنيه عام 2003 إلى 533 ملياراً عام 2014، كذلك ارتفعت أسعار الفائدة لجذب المدخرات لتصل في المتوسط 14% عام 2014. جدير بالذكر أن ارتفاع الطلب من أذون الخزانة يؤدي إلى مزاحمة القروض التي يُمكن أن تقدم إلى القطاع الخاص كما يوضحه الشكل التالي رقم (3):

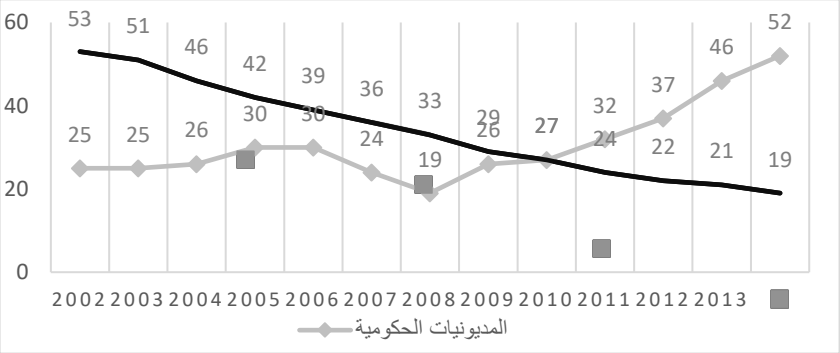

شكل رقم (3) التمويل الممنوح للحكومة مقابل التمويل الممنوح للقطاع الخاص
المصدر: التقرير المالي الشهري، وزارة المالية، 2014.

يوضح الشكل السابق تزايد أحجام الائتمان المقدمة من جانب القطاع المصرفي إلى تمويل عجز الموازنة من خلال أدوات الدين الحكومى في مقابل تقلص حجم التمويل الممنوح للقطاع الخاص وتراجع معدلاته، ولعلَّ هذا ما يفسر تزايد حجم المشكلات التي يواجهها المستثمرون بشأن الحصول على التمويل اللازم لإقامة مشروعات استثمارية، والتي يمكن إرجاعها إلى زيادة تعثر المقترضون من القطاع الخاص عن سداد مديونياتهم، وهذا ما دلت عليه مؤشرات جودة الأصول، حيث مازالت القروض غير المنتظمة مرتفعة النسبة خلال العشر سنوات الأخيرة، ولعلَّ هذه الزيادة ترجع إلى طول الفترة الزمنية المنقضية في نظر قضايا التعثر المالي من ناحية، والأداء السلبي لإدارة القروض من جانب المقترضين (EMNES,2018).

3. مؤشرات جودة الأصول

يعتبر هذا المؤشر دليلاً على مدى جودة نوعية الأصول تفادياً لمخاطر الإعسار المالي في البنوك، ويُعبر عنه بنسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض (تقرير الإستقرار المالي، البنك المركزى المصرى، 2019)، ويوضح الشكل التالى تطور النسب الخاصة بجودة الأصول بالقطاع المصرفي المصري كما يلي:

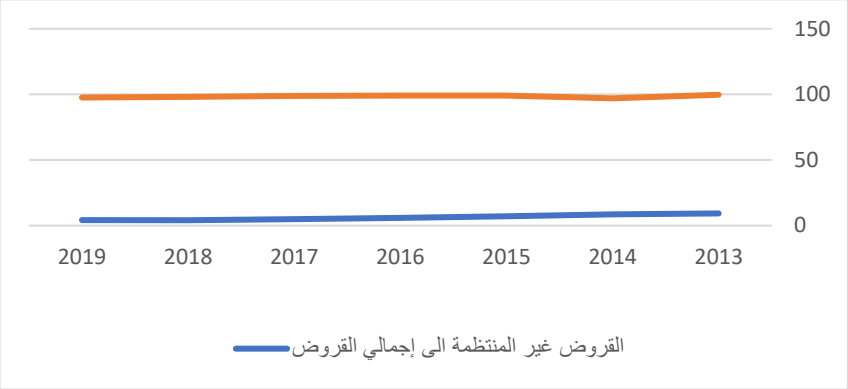

شكل رقم (4) تطور مؤشرات جودة الأصول بالقطاع المصرفي المصري (2013-2019)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات تقرير الاستقرار المالي، صندوق النقد العربي، 2020

يتضح من الشكل السابق رقم (4) تطور مؤشر جودة الأصول من خلال مقارنة القروض المتعثرة بإجمالي الائتمان (الخط السفلي)، حيث اتضح تراجع النسب من عام 2013 حيث كانت 9.3% إلى أن وصلت عام 2019 إلى 4.3% بفارق وصل إلى 5%، وعلى الرغم من هذا التراجع الكبير إلا أن النسبة مازالت مرتفعة مقارنة ببقية الدول العربية، حيث كانت النسبة عند متوسط 1.5% لكل الدول العربية ما عدا ليبيا، العراق، تونس (تقرير الاستقرار المالي صندوق النقد العربي، 2020). ويرى الباحث أن هذه النسبة مازالت مرتفعة لأسباب تتعلق بطريقة توظيف الائتمان الممنوح؛ حيث يتم استخدام القروض في غير مواضعها التي منحت من أجلها كاستخدامها لأهداف شخصية واستهلاكية، أو عدم تمكن المقترض من إدارة نشاطه الاستثمارى بما يعرضه لمخاطر عدم السداد، وعدم تمكن البنك من الحصول على أمواله التي أقرضها عملاءَهُ.

كذلك يوضح الشكل رقم (4) معدل تغطية مخصصات القروص إلى إجمالي القروض المتعثرة بالقطاع المصرفي المصري، فقد تراجعت النسبة من 99.7% عام 2013 ووصلت إلى 97.6% عام 2019، ورغم هذا التراجع إلا أن النسبة مازالت مرتفعة، ولعلَّ هذا يرجع إلى بدء القطاع المصرفي في تطبيق المعيار المحاسبى (IFRS9) الذي يقضي ببناء مخصصات إضافية بشكل

تحوُّطي منذ اليوم الأول لمنح الائتمان، بحيث يأخذ في الاعتبار البعد التنبؤي لتعثر الائتمان، وهذا من شأنه تعزيز قدرة البنك على مواجهة المخاطر الائتمانية ومن ثم تعزيز الاستقرار المالي (صندوق النقد العربي، 2020).

يرى الباحث بشأن زيادة مخصصات القروض بشكل مبالغ فيه أنه قد يصدر صورة غير ملائمة لجمهور المستثمرين، ويعكس توقعات بعدم الاستقرار وضعف الثقة في المحافظ الائتمانية مستقبلاً، إضافة إلى ذلك قد تحرم تلك المخصصات المبالغ فيها الاقتصاد من قدر كبير من الفرص التي يمكن أن تسهم في تعزيز الاستثمار والاستهلاك، ومن ثم خلق معدلات متزايدة من النمو الاقتصادي.

4. مؤشرات الربحية في القطاع المصرفي

يُشير الشكل التالي إلى تطور مؤشرات الربحية المتمثلة في مؤشر العائد على الأصول R.O.A الذى يدل على كفاءة عملية منح الائتمان، وقدرة البنك في المحافظة على استثماراته وتنميتها من خلال تحقيق عوائد مناسبة عليها ومن ثم زيادة درجة الثقة في سلامته، كذلك مؤشر العائد على حق الملكية R.O.E الذى يشير إلى أداء البنك في فاعلية استخدامه لرأسماله، الأمر الذي يُعزز من قدرته على مواجهة الخسائر التي قد يتعرض لها مستقبلاً، كما يوضحه الشكل التالي رقم (5):

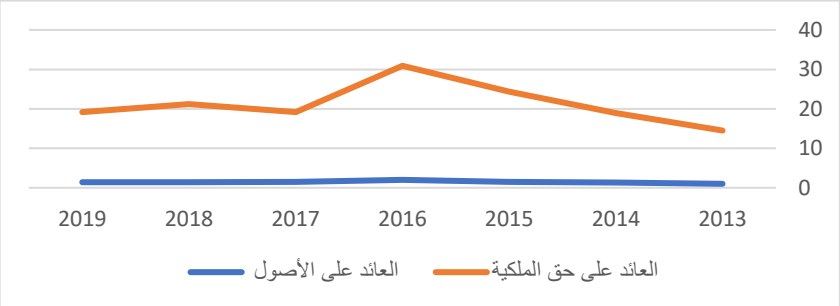

شكل رقم (5) تطور مؤشرات الربحية بالقطاع المصرفي المصري (2013-2019)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات تقرير الاستقرار المالي، صندوق النقد العربي، 2020

حيث يشير الخط السفلي إلى معدل العائد على الأصول في القطاع المصرفي المصري والذي حقق نسبة 1% عام 2013 ووصل خلال سبع سنوات إلى 1.4%، وهى نسبة جيدة إلا أنها تراجعت بداية من العام 2016 بنسبة 0.6% على الرغم من الجهود المضنية التي يقوم بها البنك المركزي المصري لتعزيز ربحية البنوك وفق متغيرات جديدة، من أهمها تحقيق الشمول المالي الذى تنفذه البنوك المصرية كلاعب رئيسى للوصول إليه. كذلك يشير الشكل أيضاً إلى تطور معدلات العائد على حق الملكية بالقطاع المصرفي المصري، والذي يُشار إليه في الشكل بالخط العلوي الذى يبين تصاعد المنحنى من عام 2013 محققاً نسبة 14.5% إلى عام 2016، محققاً نسبة 30.9% ثم تراجع خلال الأعوام التالية 2017،2018،2019 إلى نسب 19.2%، 21.5%،19.2% على التوالي، ولعل الارتفاع الكبير الذي حدث عام 2016 يرجع إلى البدء في عملية الإصلاح الاقتصادي للقطاع المصرفي، والتي بدأت بقرار تحرير سعر الصرف في 3 نوفمبر 2016.

5. كفاية رأس المال

تشير هذه المؤشرات إلى قدرة البنك على تحمُّل الصدمات، وامتصاص الخسائر مما ينعكس إيجاباً على سلامة الوضع المالي للمؤسسة المالية ومتانته، فقد تبين خلال الأزمة المالية العالمية 2018 أن عدداً من البنوك لم تمتلك رؤوس أموال ذات نوعية وجودة عالية تكفي لمواجهة المخاطر، وقد أدى إفراط البنوك في الديون داخل الميزانية وخارجها إلى تآكل تدريجي لرؤوس أموالها، وبالتالي تضاعفت خسائرها الائتمانية، ويشير الشكل التالي إلى تطور نسب كفاية رأس المال بالقطاع المصرفي المصري خلال الفترة من عام 2013 إلى 2019 كما يوضحه الشكل رقم (6) التالي:

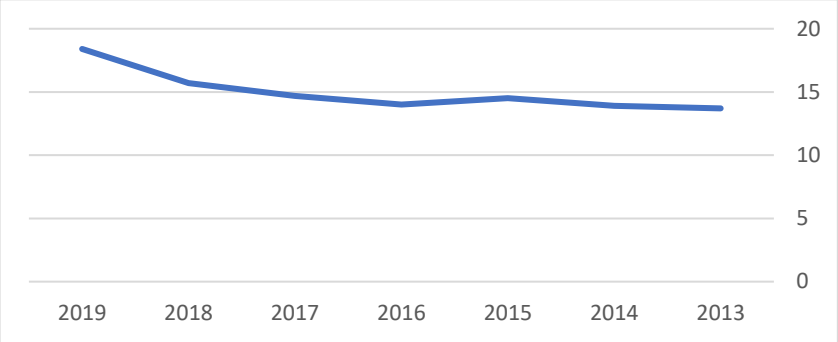

شكل رقم (6): تطور معدلات كفاية رأس المال بالقطاع المصرفي المصري (2013-2019)
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي، البنك المركزي المصري (2013-2019)

يُشير الشكل إلى الزيادة المضطردة في نسب كفاية رأس مال البنوك العاملة في مصر لتصبح عام 2019 نحو 18.4%، بعدما كانت عند نسبة 13.7% عام 2013، وهذه معدلات مقبولة وفق قرارات لجنة بازل الثالثة التي تشير إلى توافر حدٍّ أدنى من رأس المال يقدر بنحو 10.5% (صندوق النقد العربي، 2020).

ثانياً: واقع الشمول المالي في البيئة المالية المصرية

1. مقارنة مصر ببعض دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث تطور الشمول المالي

أظهرت تقارير محلية، إقليمية ودولية، موقف الشمول المالي في جمهورية مصر العربية، والذى أشارت مخرجاته إلى تراجع مصر بشكل كبير على مقياس الشمول المالي، الأمر الذى يشير إلى فقدان كثير من الفرص الضائعة على الاقتصاد المصرى ورفاهية المجتمع، ويشير الشكل (7) التالي إلى وضع مصر التنافسي في الشمول المالي مقارنة مع بعض دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENA كما يلي:

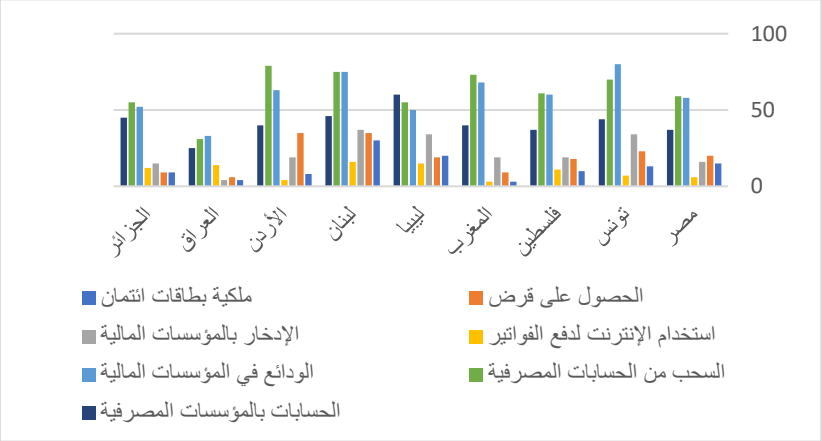

شكل رقم (7) بعض مؤشرات الشمول المالي في مصر وبعض دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير البنك الدولي، 2020

يبين الشكل السابق الوضع التنافسيَّ للشمول المالي لبعض دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنها مصر، فيلاحظ تدني مؤشرات الشمول المالي في دول منطقة MENA بشكل عام، فقد اتضح أن مؤشر البالغين الذين يمتلكون حسابات مصرفية أقل من 40% في مصر، أي أن هناك أكثر من 60% من إجمالي عدد السكان يُعانون من استبعاد مالي Financial Exclude، ولم تتعدَّ نسبة من بحوزتهم بطاقات ذكية للتعاملات البنكية 20%، كذلك من حصلوا على ائتمان بنكي كانت نسبتهم 20%، ونتيجة لتراجع مستويات الدخول سجلت نسبة الادخار في المؤسسات المصرفية المصرية معدلات أقل من 20%، على الرغم من حجم الودائع المتزايد لدى المؤسسات المالية المصرفية الذي وصل إلى نحو 60% ولكن معظمه يرجع إلى مؤسسات وليس أفراداً.

2. مؤشرات الحسابات المصرفية المملوكة للبالغين، ومعدلات الثقافة المالية السائدة

يبين الشكل التالى رقم (8) ترتيب مصر عالمياً من ناحية امتلاك البالغين لحسابات بنكية ومستوى الثقافة المالية لدى السكان كما يلي:

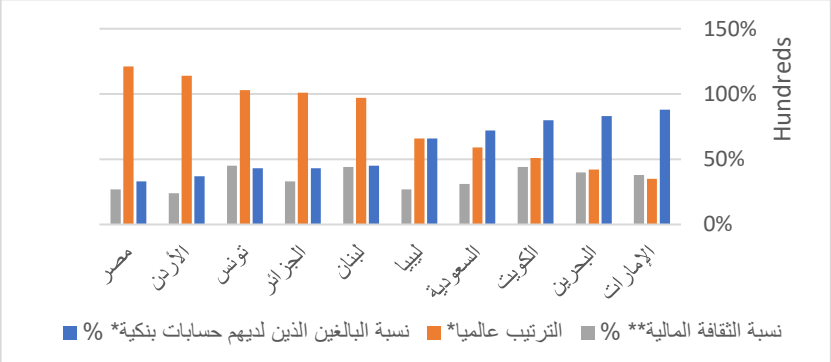

شكل رقم (8) امتلاك الحسابات المصرفية للبالغين، والترتيب عالمياً، ونسبة الثقافة المالية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير البنك الدولي، 2020 تقرير البنك المركزي المصري، 2019

أشارت بيانات تقرير البنك الدولي حول نسب الشمول المالي عام 2020، من حيث عدد البالغين الذين يمتلكون حسابات مصرفية في بعض البلدان العربية، حيث جاءت دولة الإمارات العربية المتحدة على رأس الدول العربية من حيث تحقيق نسب تطور الشمول المالي الخاصة بامتلاك البالغين لحسابات بنكية يليها مملكة البحرين، وقد جاءت مصر في المرتبة الأخيرة بين الدول الواردة بالجدول، وجاءت في الترتيب 121 عالمياً، وهو ترتيب متأخر، سواءً على مستوى المنطقة العربية والشرق الأوسط أو على المستوى العالمي، حيث يوجد 67% من إجمالي السكان لا يتوافر لهم حسابات مصرفية بالمؤسسات المالية العاملة في مصر، وترجع بعض الدراسات إلى أن هذا التراجع قد يرجع إلى تدني مستويات الدخول الخاصة بالأفراد أو تراجع مؤشرات التثقيف المالي لديهم، كما هو موضح بالجدول السابق (Almaleeh,2020)، حيث كانت الثقافة المالية بدولة الكويت ولبنان هي الأعلى، وحققت الأردن أقل نسبة خاصة بالتثقيف المالي، وبلغت هذه النسبة في مصر 27% فقط.

3. تمويل المشروعات متناهية الصغر، والصغيرة والمتوسطة

أظهر التقرير السنوي للبنك المركزي المصري عام 2019 حجم التمويل والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للمشروعات والأفراد على النحو المبين بالشكل التالي:

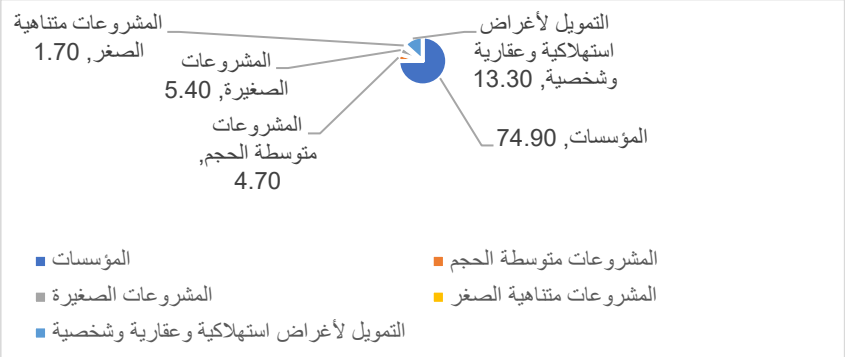

شكل رقم (9) القروض والتسهيلات المصرفية الممنوحة من القطاع المصرفي المصري

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي، البنك المركزي المصري، 2019/2018

يشير الشكل رقم (9) إلى استحواذ التمويل الممنوح للمؤسسات كبيرة الحجم على النسبة العُظمى من إجمالي حجم التمويل الممنوح للمشروعات الكبيرة بنسبة بلغت 74.9%، في حين كان إجمالي نسبة التمويل الكلي الممنوح للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة نحو 11.8%، وهي نسبة ضعيفة للغاية مقارنة بالنسبة الممنوحة لقطاع المؤسسات، أيضاً بلغ حجم التمويل لأغراض استهلاكية وشخصية وعقارية نحو 13.3% وهي نسبة تفوقت على النسبة الممنوح للمشروعات صغيرة الحجم، ما يشير إلى تأثر هذه النوعية من المشروعات بالسلب نتيجة ضعف التمويل المتاح لها مقارنة بباقي مسارات التمويل.

كذلك تشير بعض الظواهر إلى تدني مؤشرات ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بالشمول المالي، وتلقي بتأثيراتها على أداء الجهاز المصرفي ومنها ما يلي:

- انخفاض مستويات الدخول الفردية: حيث يمثل تراجع مستوى دخل الفرد إلى تراجع مستوى المعيشة، وهذا يتجسد في تراجع معدلات الادخار نتيجة عدم كفاية الدخل لمتطلبات المعيشة لغالبية السكان، لاسيما في المناطق غير الحضرية، وهذا يتبعه محدودية أو انعدام تعاملاتهم مع المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية بسبب تدني مستوى الدخول.
- ارتفاع معدلات الفقر: أسفر تدني مستوى الدخول إلى تزايد معدلات الفقر، حيث وصلت إلى ما يقارب 28% من إجمالي عدد السكان، إذ يقع نحو 30 مليون نسمة تحت خط الفقر،

ما يؤدي إلى انخفاض حجم الأموال المُتاحة للتعامل مع المؤسسات المالية (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2020).

- ارتفاع معدلات البطالة: حيث سجلت النسبة نحو 9.9% خلال الربع الثاني من عام 2019، فقد بلغ إجمالي قوة العمل نحو 29 مليون فرد، وقد حققت نسبة البطالة بين الذكور نحو 6.7%، وبين الإناث نحو 21.2% من إجمالي قوة العمل. وقد بلغت نسبة البطالة بين ممن يحملون مؤهلات جامعية ودرجات علمية نحو 52.1%، وبلغت نسبة بالبطالة في الحضر نحو 11.9%، في حين كانت 8.5% في الريف، وهذا بالطبع يؤشر إلى وجود نسبة كبيرة ليس لديهم دخلٌ وبالتالي يحجمون عن التعامل مع المؤسسات المالية والتمتع بالخدمات المالية المقدمة من خلالها (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، 2020).

- حجم الاقتصاد غير المنظم: يشير إلى النشاط الاقتصادي الذي لا يلتزم بالضوابط والنظم التي تُقرّها الدولة، ولا تخضع أعمالُهُ للرقابة والمحاسبة الضريبية، وتشير التقديرات إلى وجود نحو 47 ألف مصنع يعملون بهذا القطاع، يعمل بها نحو 8 ملايين عامل ينتشرون على نطاق 1200 سوق عشوائي، بالإضافة إلى الباعة الجائلين، والعقارات غير المسجلة والتي تقدر قيمتها بنحو 2.4 تريليون جنيه، ويبلغ حجم الاقتصاد غير الرسمي نحو 60% تقريباً من حجم الاقتصاد الكلي، وتقدر التعاملات المالية السنوية به بقيمة تتجاوز 2.2 تريليون جنيه، وهذا بالطبع يمثل فرصاً ضائعة هائلة على القطاع المصرفي كجزءٍ أصيلٍ من تكوين القطاع الاقتصادي في الدولة (البنك الدولي، 2015).

- مؤشر الكثافة المصرفية: بلغت نسبة الكثافة المصرفية نحو 22.9% عام 2020 مقابل 23.2% عام 2019، وتشير هذه النسبة إلى عدد الفروع لكل 10000 نسمة، وهى نسبة ضعيفة إذ يعمل بالسوق المصري 38 بنكاً بإجمالي عدد فرع بلغ 4298 بنكاً على مستوى الجمهوريةن منها بنوك القرى، التي بلغت 1208 بنوك قروية عام 2019 (التقرير السنوي، البنك المركزي المصري، 2019/2018).

- ارتفاع درجة التركز المصرفي: حيث تستحوذ قلة من البنوك الكبيرة على ما يقارب من 50% من السوق المصرفي، وترتكز معظم فروع البنوك بشكل عام في المناطق الحضرية والأعلى دخلاً، وهذا التركز يمثل أحد عقبات التحول نحو الشمول المالي نتيجة تكدس المعاملات في بنوك قليلة (تقرير الاستقرار المالي، البنك المركزي المصري، 2020).

ثالثا: أهم استنتاجات الدراسة الاستطلاعية

من خلال عرض وتحليل ما سبق، يمكن للباحث استنتاج أنه على الرغم من تنامي الوضع المالي للجهاز المصرفي المصري، وتقدم مؤشراته خلال الأعوام الأخيرة، إلا أنه وفق مستجدات التغيرات في البيئة المالية والتكنولوجية العالمية والإقليمية والمحلية مازال القطاع المصرفي محفوفاً بكثير من المخاطر التي تُهدِّد استقراره المالي، خصوصاً في ظل وضع تنافسيٍّ معقدٍ تتسارع فيه دولُ العالم للنهوض بكياناتها المالية والاقتصادية وتحقيق رفاهية شعوبها من خلال تطبيق أنظمة للشمول المالي تعمل على درء مخاطر الاستبعاد المالي للمؤسسات والأفراد، الذي من شأنه اقتناص الفرص الضائعة وزيادة كفاءة استخدام الموارد، إلا أنه من خلال استقراء الظواهر تبيَّن للباحث ما يلي:

1- تعاني جمهورية مصر العربية من تراجع كبير في تطبيق الشمول المالي، لاسيما في القطاع المصرفي وبرغم الجهود الكبيرة التي تحققت، إلا أنَّ مؤشر الشمول المالي في مصر مازال عند مستويات متأخرة دلَّ عليها واقع محددات الشمول المالي، التي أشار إليها الباحث في دراسته الاستطلاعية، ومنها ما يلي:

1/1 وجود استبعاد مالي كبير لمعظم السكان، ما يحرمهم من الخدمات المصرفية، ويحرم الاقتصاد من فرص كبيرة متاحة.

2/1 محدودية استخدام التكنولوجيا المالية من جانب الأفراد من حيث استخدام البطاقات الذكية والدفع الإلكتروني والهواتف البنكية.

3/1 انخفاض حجم التمويل المخصص للمشروعات صغيرة الحجم مقارنة بالقروض الموجهة للمشروعات كبيرة الحجم والائتمان الشخصي والعقاري والاستهلاكي.

2- على الرغم من تحقيق القطاع المصرفي لمؤشرات جيدة خاصة بالسلامة المالية المصرفية، إلا أنه بمقارنة هذه المؤشرات مع المؤشرات العالمية والإقليمية سنجد أنها ليست كافية، مقياساً بتطور حجم الاقتصاد والسكان، حيث:

1/2 تباطأت مؤشرات الربحية المقاسة بمتوسط العائد على الأصول، ومتوسط العائد على حق الملكية بالبنوك المصرية.

2/2 تزايد مخاطر التعثر المالي دلَّت عليه نسب القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض مما يشير إلى وجود مشكلات في مؤشرات جودة الأصول بالبنوك المصرية.

3/2 التحوُّط المبالغ فيه في مخصصات القروض إلى إجمالي القروض غير المنتظمة على الرغم من تنامي حجم الودائع لدى الجهاز المصرفي، ما قد يسوق لصورة سلبية لدى المستثمرين وبالتالي إخفاق توجهات الشمول المالي.

4/2 معاناة البنوك التجارية المصرية من تزايد الكثافة المصرفية، وزيادة التركز المصرفي في السوق المالي.

القسم الثالث: منهجية الدراسة

أولاً: مشكلة البحث

أكدت عديد من الدراسات على أهمية الدور الذى يلعبه الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي (Mehrotra and Yetman,2015، Yao and et al.,2018، Almaleeh,2020)، إلا أنه على الرغم من ذلك أظهرت الدراسة الاستطلاعية التي قام بها الباحث تراجع مؤشرات الشمول المالي في البيئة المصرية وخصوصاً المنتجات والتكنولوجيا المالية المقدمة من القطاع المصرفي، حيث أشارت النتائج العامة من مؤشرات الدراسة الاستطلاعية إلى تراجع مصر على مؤشر التنافسية الخاصة بالشمول المالي إلى ترتيب 122 عالمياً (البنك الدولي، 2020)، كذلك ضعف التمويل الموجه لبناء القدرات التشغيلية والاستثمارية للمشروعات متناهية وصغيرة ومتوسطة الحجمن حيث بلغ حجم التمويل للثلاثة قطاعات أقل من 12% عام 2019 (البنك

المركزي المصري، 2019) على الرغم من التنامي المضطرد في أحجام الودائع بالبنوك المصرية إلا أنه ارتفعت تكلفة التمويل الخاصة به، وزيادة أحجام تغطية القروض وارتفاع نسب القروض غير المنتظمة بالقطاع المصرفي.

بناءً على ما سبق يتجسَّد لدى الباحث تأكيد معاناة القطاع المصرفي من تحديات جسيمة تمثل في الفرص الضائعة والموارد والقدرات غير المستغلة والذي يُمكن أن يؤول على اتساع نطاق الاستبعاد المالي ما يُهدِّد تنافسية القطاع المصرفي المصرى وعدم تحقيق السلامة المالية المصرفية الكافية، وبناء عليه يمكن بلورة مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة على التساؤل البحثي: **"إلى أي مدى تؤثر محددات الشمول المالي على مؤشرات السلامة المالية المصرفية للقطاع المصرفي المصري؟"**.

وعلى هذا تُثار مجموعة من التساؤلات البحثية التالية:

- ما طبيعة تأثيرات محددات الشمول المالي على مؤشرات الربحية بالقطاع المصرفي المصري؟
- إلى أي مدى تؤثر محددات الشمول المالي على مؤشرات جودة السيولة بالقطاع المصرفي المصري؟
- ما درجة تأثيرات محددات الشمول المالي على مؤشرات جودة الأصول بالقطاع المصرفي المصري؟
- إلى أي حد تؤثر محددات الشمول المالي على معيار نسب كفاية رأس المال بالقطاع المصرفي المصري؟
- ما مدى اختلاف التأثيرات الخاصة بمحددات الشمول المالي على نوعية البنوك التجارية العاملة بالقطاع المالي المصري؟

ثانيا: أهداف الدراسة

تحاول الدراسة تحقيق عديد من الأهداف ومنها:

1. وضع إطار نظري لمحددات الشمول المالي، خاص بالبيئة المالية المصرية.

2. تحديد طبيعة العلاقة الزمنية بين محددات الشمول المالي ودرجة السلامة المالية المصرفية بالقطاع المصرفي المصري من خلال:

1/2 بيان تأثير محددات الشمول المالي على مؤشرات الربحية بالبنوك التجارية العاملة في القطاع المصرفي المصري.

2/2 قياس تأثير محددات الشمول المالي على مؤشرات السيولة بالبنوك التجارية العاملة في القطاع المصرفي المصري.

3/2 دراسة تأثير محددات الشمول المالي على مؤشرات جودة الأصول بالبنوك التجارية العاملة في القطاع المصرفي المصري.

4/2 تشخيص العلاقة بين محددات الشمول المالي ونسبة كفاية رأس المال بالبنوك التجارية العاملة في القطاع المصرفي المصري.

3. قياس معدلات تأثير محددات الشمول المالي على أبعاد السلامة المالية المصرفية في السوق المصرفية المصرية.

4. تقديم توصيات يُمكن أن تستفيد منها خطة الدولة واجهزتها في تحسين تطبيق إستراتيجية الشمول المالي وزيادة درجات الاستقرار المالي بالقطاع المصرفي المصري.

ثالثا: فروض الدراسة

تسعى الدراسة إلى اختبار عدد من الفرضيات بناءً على مشكلة الدراسة، وأهدافها كما يلي:

1. <u>الفروض المتعلقة بتأثير محددات الشمول المالي على مؤشرات الربحية</u>

1/1 الفرض الأول: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمحددات الشمول المالي على العائد على متوسط الأصول.

2/1 الفرض الثاني: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمحددات الشمول المالي على العائد على متوسط حق الملكية.

3/1 الفرض الثالث: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمحددات الشمول المالي على صافي هامش العائد.

2. الفروض المتعلقة بتأثير محددات الشمول المالي على مؤشرات السيولة

1/2 الفرض الرابع: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمحددات الشمول المالي على إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول.

2/2 الفرض الخامس: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمحددات الشمول المالي على إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع.

3. الفروض المتعلقة بتأثير محددات الشمول المالي على مؤشرات جودة الأصول

1/3 الفرض السادس: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمحددات الشمول المالي على القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض.

2/3 الفرض السابع: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمحددات الشمول المالي على مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة.

4. الفرض المتعلق بتأثير محددات الشمول المالي على معيار كفاية رأس المال

1/4 الفرض الثامن: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمحددات الشمول المالي على معدل كفاية رأس المال.

رابعا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة من خلال محورين أساسيين:

المحور الأول: الأهمية العلمية والنظرية؛ حيث يعد موضوع الشمول المالي من المجالات المالية المستحدثة في البيئة المالية العالمية والإقليمية والمحلية، ويلقى باهتمام كبير خلال أدبيات التمويل والاستثمار، ولاتزال الدراسات تحاول فهم طبيعة الدور الذي يُمكن أن يلعبه الشمول المالي في تحقيق استقرار القطاعات الاقتصادية في البيئات المختلفة على مستوى العالم، وعلى الرغم من المحاولات المستمرة لتوصيف إطار نظرى إلا أن المكتبة العربية تعاني من ندرة شديدة خاصة بهذا المجال الخصب والمهم، فقد حاول الباحث الحصول على أدبيات تناولت الشمول المالي في البيئة العربية، ولم يستطع أن يجد إلا دراستين فقط –على حد علم الباحث– قام مُعدّوها بتناولها من وجهة نظر محاسبية أو اقتصادية بحتة.

المحور الثانى: الأهمية التطبيقية؛ حيث يستحوذ الشمول المالي على اهتمام بالغ من جانب إدارات الدول ويوضع في صدارة أجندات الحكومات بها، وتتنافس الدول فيما بينها لتحقيق درجات متطورة وسريعة في تنفيذ إستراتيجيتها المتعلقة بالشمول المالي وما يطرأ من نتائج إيجابية على القطاعات الاقتصادية المختلفة، لاسيما القطاع المصرفي –الذراع الأولى والأساسية لتنفيذ إستراتيجية الشمول المالي واستثمار الفرص– وما يلحق من نتائج تمثل رفاهية اجتماعية وبشرية للدول والمجتمعات.

خامسا: أسلوب الدراسة

اعتمد الباحث لإجراء الدراسة على منهجين أساسيين الأول؛ هو المنهج الاستقرائي التحليلي، من أجل مراجعة الدراسات السابقة والتقارير الختامية ونتائج الأعمال الخاصة بالبنوك محل البحث. أما المنهج الثاني فهو المنهج الاستنباطي القائم على اشتقاق فرضيات الدراسة من أجل اختبارها.

1. بيانات الدراسة:

قام الباحث بفحص وتحليل البيانات الثانوية المنشورة والمتمثلة في التقارير المالية ونتائج الأعمال الخاصة بالبنوك التي مثلت مجتمع البحث، كذلك دراسة وتحليل التقارير الدورية المنشورة عن المؤسسات المالية الدولية والإقليمية والمحلية الصادرة عن المؤسسات ذات العلاقة بها، كذلك اتفاقية بازل 3 الصادرة عن لجنة بازل بسويسرا والمنظمة لمعيار كفاية رأس المال على مستوى جميع البنوك المركزية في العالم.

2. مجتمع وعينة الدراسة:

1/2 مجتمع الدراسة: يشتمل مجتمع الدراسة على البنوك التجارية العاملة في جمهورية مصر العربية، سواء العامة منها، أو الخاصة أو الأجنبية، حيث تبيَّن أنَّ عددها الإجمالي من واقع تقرير البنك المركزي عام 2020 وحتى تاريخ إجراء الدراسة بلغ عدد 38 بنكاً.

2/2 عينة الدراسة: روعي عند تحديد عينة الدراسة مجموعة من الاشتراطات لاختيار البنوك التجارية التي سيتمُّ اعتمادُها لتحليل بياناتها كما يلي:

- 1/2/2 أن تكون مُقيدة لدى البورصة المصرية للأوراق المالية.

- 2/2/2 أن تكون عاملة في مصر وتخضع لرقابة البنك المركزي المصري وإشرافه.
- 3/2/2 أن يكون مر على الأقل 7 سنوات منذ بدء التشغيل في السوق المصرفي المصري.
- 4/2/2 أن تكون التقارير الدورية ونتائج الأعمال الخاصة بها منشورة وفق سلسلة زمنية غير منقطعة منذ عام 2014 حتى عام 2020.
- 5/2/2 أن يكون لها ريادة في الشمول المالي وتطور التكنولوجيا المالية بها.
- 6/2/2 استبعدت البنوك الإسلامية وعددها ثلاثة بنوك (بنك أبوظبى الإسلامي– بنك فيصل الإسلامي– بنك البركة) لاختلاف طبيعة الأداء بها عن البنوك التجارية.

وقد اتضح للباحث أنَّ عدد البنوك المتوافقة مع الاشتراطات المسبقة بلغ نحو 6 بنوك تجارية كما يوضحه الجدول التالى رقم (1):

جدول رقم (1) البنوك التجارية العاملة في مصر المُمثلة لعينة الدراسة

م	اسم البنك	ملكية البنك	تاريخ التأسيس
1	البنك الأهلي المصري	عام	1898
2	بنك مصر	عام	1920
3	بنك الإسكان والتعمير	خاص	1979
4	البنك التجاري الدولي CIB	خاص	1975
5	بنك قطر الوطني الأهلي QNB	أجنبي	2012
6	بنك الإسكندرية	أجنبي	1957

المصدر: من واقع التقارير الرسمية المنشورة والموقع الإلكتروني الرسمي لكلِّ بنك بالجدول.

من خلال ما سبق، قام الباحث بتحديد عينة الدراسة خلال فترة البحث المُمتدة من عام 2014 وحتى عام 2020 والتي بلغت 42 مشاهدة على أساس سنوي خلال 7 أعوام للبنوك التجارية الستة.

3. وصف النموذج وتحديد مقاييس مُتغيِّرات الدّراسة

1/3 وصف نموذج الدراسة

يستعرض الباحث فيما يلي نموذج الدراسة حسب ما استخرجه الباحث من الدراسة الاستطلاعية والأدبيات التي تناولت موضوع الدراسة كما يلي:

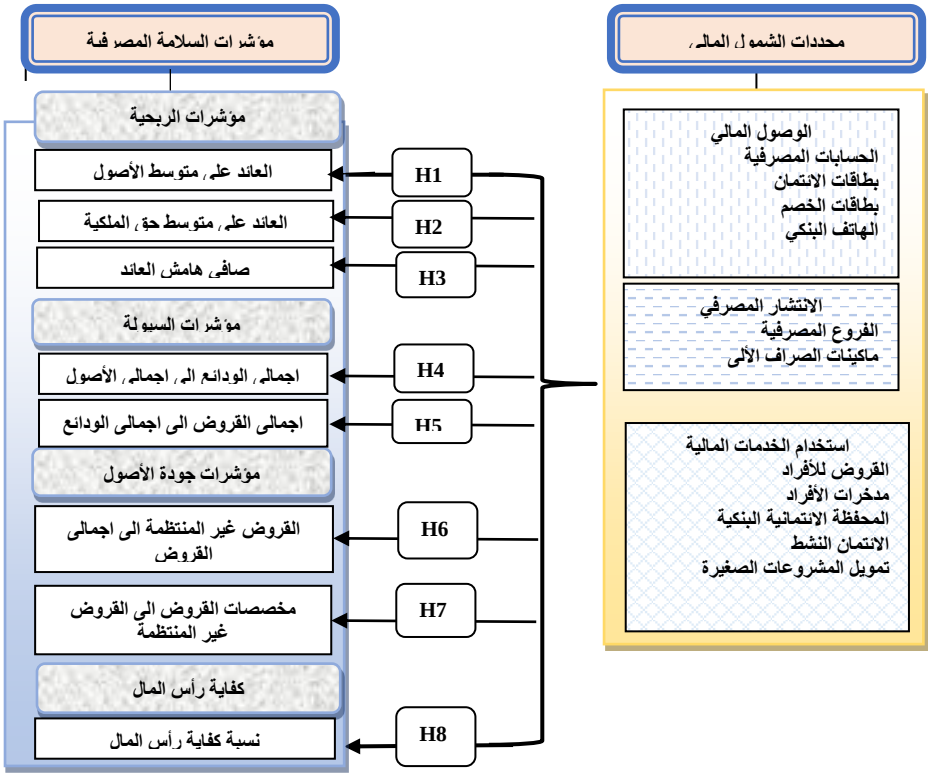

شكل رقم (10) النموذج العام للدراسة

المصدر: من إعداد الباحث

2/3 تحديد مقاييس أبعاد متغيرات الدراسة

في ضوء ما تمَّ استعراضه بالأدبيات الخاصة بالدراسة، فإنَّ الدراسة تتكوَّن من متغيرين رئيسيين، الأول: يتمثل في المحددات الخاصة بالشمول المالي، ويُمثل المتغير المستقل بالدراسة، أما المتغير التابع فهو مؤشرات السلامة المصرفية. وقد اشتمل كلُّ متغير على مجموعة من الأبعاد الخاصة بقياسه يبينها الباحث على النحو الذي يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (2) متغيرات الدراسة ومؤشرات قياسها

م	اسم المتغير	الترميز القياسي	التعريف الإجرائي	التكرار في الدراسات السابقة
المتغير المستقل	محددات الشمول المالي	X	وهي مجموعة الأبعاد التي أشارت لها قمة مجموعة العشرين G20	
البعد الأول	الوصول المالي	Acces	قياس مدى قدرة البنك على الوصول لعملائه عن طريق تقديم المنتجات المصرفية المتنوعة	
1	عدد الحسابات المصرفية	X1	عدد الحسابات البنكية الخاصة بالأفراد والمؤسسات المتعاملين مع البنك	Siddik et al.,2018 - Baza&Rao,2017 Kumar,2013 -
2	عدد بطاقات الائتمان	X2	عدد بطاقات الائتمان الممنوحة لعملاء البنك	Zins& Weill,2016-
3	عدد بطاقات الخصم المباشر	X3	عدد بطاقات الخصم المباشر الممنوحة لعملاء البنك	Zins& Weill,2016- Han et al.,2013
4	حسابات الهواتف البنكية	X4	عدد الحسابات الخاصة بالهاتف البنكي الذكي الممنوحة لعملاء البنك	Sindani et al.,2019 – Kwateng et al.,2019 - Evans,2018
البعد الثاني	الانتشار المصرفي	Distrib ution	مدى قدرة البنك على إتاحة منتجاته وخدماته لعملائه	
5	الفروع المصرفية	X5	عدد الوحدات التابعة للبنك لكل 100000 من عدد السكان	Shihadeh and et al.,2018 - Zins& Weill,2016- Han et al.,2013
6	عدد ماكينات الصراف الآلي ATM`s	X6	عدد أجهزة الصراف الآلي المنتشرة التابعة للبنك لكل 100000 من السكان	Sindani et al.,2019- Shihadeh and et al.,2018 - Evans,2018 - Zins& Weill,2016-
البعد الثالث	استخدام الخدمات المالية	Usage	قدرة البنك على توفير محافظ الادخار والائتمان لمختلف عملائه	
7	الائتمان الممنوح لأفراد	X7	حجم القروض التي حصل عليها عملاء البنك	Dienillah et al.,2018 - David and Oluseyi,2018- Zins& Weill,2016-

				Baza&Rao,2017 - Afrin and et al.,2017
8	مدخرات الأفراد	X8	حجم ودائع عملاء البنك	David and Oluseyi,2018
9	المحفظة الائتمانية للبنك	X9	حجم القروض الممنوحة من البنك لعملائه من الأفراد والمؤسسات	Dienillah et al.,2018 - Afrin and et al.,2017
10	الائتمان النشط كنسبة من القروض	X10	حجم الائتمان الحقيقي الممنوح من جملة قيمة الائتمان المخصص	Vitenu-Sackey,2019 - Baza&Rao,2017
11	تمويل المشروعات صغيرة الحجم	X11	تطور حجم الائتمان الممنوح للمشروعات متناهية الصغر، والصغيرة والمتوسطة	Afrin and et al.,2017 - Ahmed and et al.,2017
المتغير التابع	مؤشرات السلامة المصرفية	Y	مجموعة الأبعاد التي تحدد موقف البنك المالي، ويعمل بها البنك المركزية حول العالم	
البعد الاول	مؤشرات الربحية	profitabilty	قدرة البنك على تحقيق معدلات ربحية خلال السنة المالية	
12	العائد على متوسط الأصول	Y1	صافي الربح المتحقق نسبة إلى متوسط الاستخدامات	Akhisar et al.,2020 - Almaleeh,2020 - Vitenu-Sackey,2019- Akter&Mahmud,2014
13	العائد على متوسط حق الملكية	Y2	صافي الربح المتحقق نسبة إلى متوسط حقوق أصحاب رأس المال	Almaleeh,2020 - Vitenu-Sackey,2019 - Chai and et al.,2018 - Ahmed and et al.,2017 - Akter&Mahmud,2014
14	صافي هامش العائد	Y3	صافي العائد مقارنة بمعدل العائد على الأصول المستثمرة	Akhisar et al.,2020 - Ahmed and et al.,2017 – Căpraru and Ihnatov,2014
البعد الثاني	مؤشرات السيولة	Liquidity	قدرة البنك على توفير السيولة خلال العام المالي	
15	إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول	Y4	حجم مدخرات الأفراد مقارنة بإجمالي الاستخدامات في البنك	Almaleeh,2020 - Barra et al.,2017 - Ahmed and et al.,2017- Akter&Mahmud,2014

16	إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع	Y5	حجم الائتمان الممنوح مقارنة بحجم الودائع التي يستقبلها البنك	Almaleeh,2020 - Chai and et al.,2018 - Dienillah et al.,2018
البعد الثالث	مؤشرات جودة الأصول	Ass. quality	جودة تقديرات البنك لمنح الائتمان	
17	القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض	Y6	نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي حجم القروض بالبنك	Vitenu-Sackey,2019 - Chai and et al.,2018 – Zhang,2018
18	مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة	Y7	حجم احتياطيات الائتمان إلى إجمالي الديون المتعثرة	Vitenu-Sackey,2019 – Zhang,2018 - Barra et al.,2017 - Ahmed and et al.,2017
البعد الرابع	كفاية رأس المال	Capital Adequacy Ratio	مدى التزام البنك بالنسبة المقررة من لجنة بازل وتلتزم بها البنوك المركزية حول العالم لكفاية رأس المال	
19	CAR	Y8	الإيضاحات الواردة بالتقارير المالية السنوية للبنك	تقارير البنك المركزي المصري، التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة، اتفاقية بازل 3

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على مراجعة الدراسات السابقة، وتقارير البنك المركزي المصري، والتقارير السنوية للبنوك محل الدراسة.

4. المنهج القياسي المستخدم

استند الباحث إلى الأسلوب الكمي في التحليل بالاعتماد على المنهج التحليلي القياسي، حيث يتمُّ استقراء البيانات الكمية عن متغيرات الدراسة خلال الفترة، ومن ثم استنباط العلاقات بين تلك المتغيرات، فقد اعتمد الباحث في منهج دراسته القياسي على ما يلي:

1/4 تحديد صلاحية بيانات متغيرات النموذج

1/1/4 قام الباحث بفحص بيانات الدراسة بغية التأكد من ملاءمتها للقياس من خلال إجراء تحديد النموذج Model Specification، وقد اعتمد الباحث على اللوغاريتم الخطي المزدوج (Double Log Linear Function Form) للبيانات لبناء النماذج ويُعزى ذلك إلى ما يلي:

- يحقق اللوغاريتم المزدوج خطية العلاقات والتي تمكن من تحسين النتائج عند استخدام طريقة المربعات الصغرى OLS في التحليل القياسي.
- يساعد تحويل البيانات إلى اللوغاريتم المزدوج إلى تحصيل نتائج ذات جودة ملاءمة مرتفعة، نظراً لصغر حجم الخطأ المعيارى للبواقى Residuals مقارنة بالأنماط الأخرى غير اللوغاريتم المزدوج.
- يسهل من خلاله تقدير التأثير النسبي للمتغيرات المستقلة إلى المتغيرات التابعة دون التأثير باختلاف وحدات القياس الخاصة بكلِّ متغير أو بعد داخل المتغير.

2/1/4 إجراء تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة.

3/1/4 بيان مدى اتباع بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي عبر إجراء اختبار Doornik–Hansen

4/1/4 فحص تجانس البيانات من عدمه عبر اختبار Breusch–Pagan / Cook–Weisberg لمعرفة مدى توافر خاصية عدم تجانس البيانات Heteroskedasticity.

2/4 قياس التكامل المشترك بين المتغيرات

تعتمد الدراسات القياسية في كثير من الأحيان عند دراسة العلاقات السببية بين المتغيرات المالية والاقتصادية على نموذج تصحيح الخطأ **ECM** Error Correction Model، ويتم الاستعانة بهذا النموذج عندما تتصف المتغيرات بخاصية التكامل المشترك فيما

بينها (نجا،2016) للتوفيق بين سلوك العلاقات المالية والاقتصادية في الأجليْن القصير والطويل، ويتمُّ فحص التكامل المشترك من خلال مرحلتين:

1/2/4 المرحلة الأولى: إجراء اختبارات الاستقرارية (Stationary Tests) من خلال فحص جذر الوحدة Unit root test، وقد قام الباحث باستخدام اختبارين لفحص الاستقرارية وهما Levin–Lin–Chu test، Hadri LM test، حيث يعدان من أفضل الاختبارات التي تقوم بتحديد جذر الوحدة من عدمه للبيانات الزمنية – المقطعية Panel Data (Muhammed et al.,2011).

2/2/4 المرحلة الثانية: بيان مدى وجود خاصية التكامل المشترك Co–integration بين المتغيرات المستقلة والتابعة، وذلك من خلال استخدام منهجية جوهانسون Johansen tests for cointegration والتي تعتمد على تقدير علاقة التكامل بين المتغيرات المتعددة، وتكمن فكرة الاختبار في تقدير رتبة المصفوفة r التي تعبر عن عدد علاقات التكامل المشترك بين المتغيرات، فمن خلال اختبار القيمة العظمى أو ما يطلق عليه الاختبار التتابعي، حيث تمثل الفرضية الصفرية HO: r=0، وتكون الفرضية البديلة H1: r ≥1 عند وجود اتجاه عام من دون قاطع Trend with no intercept وبحد أقصى k–1، حيث إن k تمثل عدد المتغيرات الواردة في النموذج، ويتم الاعتماد في تفسير نتائج النموذج على قيمتي λ–Max وλ–Trace and والتي يجب أن تكون أقل من القيمة الحرجة حتى يمكن رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة الدالة على وجود خاصية التكامل المشترك بين المتغيرات (Johansen,1991, 1995).

3/4 تقدير نموذج تصحيح الخطا الموجه VECM

يستخدم هذا النموذج في تحديد العلاقة السببية قصيرة طويلة الأجل، ونموذج متجه تصحيح الخطأ Vector Error Correction Model، فبعد التأكد من وجود خاصية

التكامل المشترك يتم الاستعانة بنموذج VECM الذي يشترط عند استخدامه أن تكون المتغيرات مستقرة عند أخذ الفروقات الأولى وتحديد فترات الإبطاء المُثلى Optimal Lags (Ahmed et al.,2011).

وقد قام الباحث بالتحقق من جودة النماذج المقدرة من خلال إجراء اختبارات:

- اختبار الارتباط التسلسلي Lagrange-multiplier test لبيان عدم وجود قيمة ارتباطية بين فترات الإبطاء للبواقي.
- اختبار التوزيع الطبيعي Jarque-Bera test للبواقي.

4/4 تقدير نماذج البيانات الطولية Longitudinal data

تشير بيانات السلاسل الزمنية المقطعية Panel Data إلى مجموعة البيانات التي تجمع بين خصائص كل من البيانات القطاعية والسلاسل الزمنية، حيث تصف البيانات المقطعية سلوك عدد من المفردات أو الوحدات المقطعية عند فترة زمنية واحدة، بينما تصف بيانات السلسلة الزمنية سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة (Dimitrios and Hall,2007).

يمكن تصنيف النماذج الخاصة بالبيانات الطولية إلى ثلاثة نماذج أساسية التي تتباين وفقاً لاختلاف الأثر الفردي لكل وحدة مقطعية على النحو التالي (Badi,2005 – Dienillah et al.,2018):

1/4/4 نموذج الانحدار التجميعي Pooled Regression Model

يعد هذا النموذج من أبسط نماذج البيانات الطولية، نظراً لكون جميع المعاملات ثابتة لجميع الفترات الزمنية (إهمال أثر الزمن)،

$$Y_{i,t} = \beta_0 + \sum_{i=1}^{k} \beta j x_{j(i,t)} + e_{i,t}$$

حيث إنَّ:

$Y_{i,t}$ ، $x_{j(i,t)}$: المشاهدات الخاصة بكل وحدة مقطعية i خلال الفترة الزمنية t.

$U_{i.t}$: تمثل بقية المتغيرات المهملة في النموذج، التي تتغيَّر بين الوحدات المقطعية وعبر الزمن.

2/4/4 نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effect Model

يكون الأثر الفردي عبارة عن مجموعة ثابتة من الحدود الخاصة بكل وحدة مقطعية، والهدف من ذلك هو معرفة سلوك كل مجموعة من البيانات المقطعية على حدة من خلال جعل معلمة القطع β_0 تتفاوت من مجموعة إلى أخرى مع بقاء معاملات الميل β_i ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية

$$Y_{i,t} = \sum_{d=2}^{n} a_d \; D_d + \sum_{i=1}^{k} \beta j x_{j(i,t)} \; + \; e_{i,t}$$

حيث إنَّ:

$Y_{i,t}$ ، $x_{j(i,t)}$: المشاهدات الخاصة بكل وحدة مقطعية i خلال الفترة الزمنية t.

$U_{i.t}$: تُمثل بقية المُتغيِّرات المهملة في النموذج، التي تتغيَّر بين الوحدات المقطعية وثابتة عبر الزمن.

$\sum_{d=2}^{n} a_d \; D_d$: يُمثل التغير في المجموعات المقطعية لمعلمة القطع β_0.

3/4/4 نموذج التأثيرات العشوائية Random Effect Model

يطلق على هذا النموذج أحياناً نموذج مكونات الخطأ (Error Components Model)، والذي يعتمد على تقدير طريقة المربعات الصُغرى المُعمَّمة التي تفترض ثبات تباين حد الخطأ، وتتكون معادلة النموذج مما يلي:

$$Y_{i,t} = \mu + V_i + \sum_{i=1}^{k} \beta j x_{j(i,t)} + e_{i,t}$$

V_i: يمثل حد الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية i

$e_{i,t}$: حد الخطأ العشوائي، حيث يضم الخطأ العشوائي ثلاثة مركبات، تتمثل في الأثر الفردي a_i، وخصائص البعد الزمني U_t، والمركبة الثالثة $U_{i.t}$ تمثل بقية المتغيرات المهملة في النموذج التي تتغير بين الوحدات المقطعية وعبر الزمن، أي إن $e_{i,t} = a_i + U_t + U_{i.t}$.

القسم الرابع: الدراسة القياسية

أولا: الإحصاء الوصفي لبيانات الدراسة

يتناول الجدول التالي رقم (3) وصفاً لبيانات أبعاد متغيرات البحث، سواءً على مستوى إجمالي أو حسب ملكية البنوك محل الدراسة كما يلي:

جدول رقم (3) نتائج وصف بيانات متغيرات الدراسة

Variable	نوعية البنك	Mean	max	min	Std. Dev.	skewness	kurtosis
الوصول المالي							
X1	متوسط بنوك الدراسة	137926.67	328002	12205	94359.543	.372	2.107
عدد الحسابات المصرفية (بالألف)	البنوك العامة	196825.4	238902	152200	31647.03	.1268107	1.548475
	البنوك الخاصة	141154.1	328002	12205	135449.5	.3312839	1.389312
	البنوك الأجنبية	75800.43	121102	41170	28795.49	.6956743	1.890187
X2	متوسط بنوك الدراسة	79471.643	289002	1986	72063.496	1.639	5.683
عدد بطاقات الائتمان (بالألف)	البنوك العامة	85254	123202	31010	31395.51	-.2869655	1.738548
	البنوك الخاصة	96396.21	289002	1986	117115.2	.8068557	2.058892
	البنوك الأجنبية	56764.71	103802	21310	27874.47	.8320804	2.374502
X3	متوسط بنوك الدراسة	114218.93	298002	7565	83975.15	.599	2.543
عدد بطاقات الخصم (بالألف)	البنوك العامة	152683.3	198802	86310	37450.07	-.2503088	1.933606
	البنوك الخاصة	124548.8	298002	7565	125588.3	.3305831	1.38999
	البنوك الأجنبية	65424.71	108452	38000	28163.87	.6717095	1.719695
X4	متوسط بنوك الدراسة	37193.048	183522	0	62164.763	1.689	4.209
حسابات الهواتف الذكية البنكية (بالألف)	البنوك العامة	9880.429	19356	0	8851.159	-.0912607	1.176284
	البنوك الخاصة	88608.29	183522	0	86562.3	.0381414	1.152269
	البنوك الأجنبية	13090.43	44527	0	18457.26	1.020942	2.250238
الانتشار المصرفي							
X5	متوسط بنوك الدراسة	270.976	626	62	169.759	.842	2.49
عدد الفروع المصرفية (بالفرع)	البنوك العامة	481.2143	626	278	113.6135	-.3129497	2.243068
	البنوك الخاصة	122.9286	183	62	49.67195	.0698472	1.232448
	البنوك الأجنبية	208.7857	221	179	11.9819	1.559097-	4.451555
X6	متوسط بنوك	1121.5	4024	138	1172.79	1.303	3.586

	الدراسة						
ماكينات الصراف الآلي ونقاط البيع (ماكينة)	البنوك العامة	2536.286	4024	1273	982.51	.4718678	1.903633
	البنوك الخاصة	504.9286	935	156	327.9171	.2000012	1.280318
	البنوك الأجنبية	323.2857	462	138	117.9481	-.4079414	2.00769
استخدام الخدمات المالية							
X7	متوسط بنوك الدراسة	116.274	433	6.5	117.917	1.556	4.685
حجم الائتمان الممنوح للأفراد (مليار)	البنوك العامة	231.9286	433	54	134.6891	.4326807	1.864581
	البنوك الخاصة	48.42857	108	6.5	42.0998	.3694889	1.414997
	البنوك الأجنبية	68.46429	140	21	45.99183	.6377947	1.733631
X8	متوسط بنوك الدراسة	288.707	1017	12	293.993	1.275	3.606
حجم مدخرات الأفراد (مليار)	البنوك العامة	623.2857	1017	240	271.8012	.2432336	1.802224
	البنوك الخاصة	128.9	287	12	115.8324	.3490185	1.375086
	البنوك الأجنبية	113.9357	209	36.5	65.94663	.4354417	1.595335
X9	متوسط بنوك الدراسة	116.762	435	6.5	118.561	1.553	4.669
المحفظة الائتمانية للبنك (مليار)	البنوك العامة	233.3571	435	55	135.1629	.4262048	1.862802
	البنوك الخاصة	48.46429	108	6.5	42.10008	.3668408	1.413664
	البنوك الأجنبية	68.46429	140	21	45.99183	.6377947	1.733631
X10	متوسط بنوك الدراسة	50.964	187	1.5	48.879	1.506	4.798
حجم الائتمان المفعل (مليار)	البنوك العامة	86	187	27	58.6279	.9656223	2.329277
	البنوك الخاصة	20.18571	46.5	1.5	18.67754	.324009	1.369556
	البنوك الأجنبية	46.70714	105	10	37.2468	.6472283	1.733519
X11	متوسط بنوك الدراسة	21.633	167	0	29.9	2.954	14.35
التمويل الممنوح للمشروعات صغيرة الحجم (مليار)	البنوك العامة	46.42857	167	4	40.30597	1.87373	6.935496
	البنوك الخاصة	6.878571	31	.3	8.704126	1.664212	5.12476
	البنوك الأجنبية	11.59286	34	0	10.68475	.7161893	2.262818
مؤشرات الربحية							
Y1	متوسط بنوك الدراسة	3.092	8.9	.48	1.855	1.234	4.53
العائد على متوسط الأصول (%)	البنوك العامة	2.875714	8.9	.48	2.838552	1.257138	2.955321
	البنوك الخاصة	3.096429	5.2	1.3	1.197508	.2856797	2.173298
	البنوك الأجنبية	3.303571	5.5	1.65	1.121884	.565432	2.311749
Y2	متوسط بنوك الدراسة	26.248	47.5	6	11.249	.059	2.072
العائد على متوسط حق الملكية (%)	البنوك العامة	15.9	37.2	6	8.137095	1.192811	4.380833
	البنوك الخاصة	35.92143	47.5	18	9.24988	-.6932013	2.339539
	البنوك الأجنبية	26.92143	35	15.5	5.545362	-.6265488	2.683358
Y3	متوسط بنوك الدراسة	5.686	17.9	.72	3.714	1.866	6.688
صافي هامش العائد (%)	البنوك العامة	6.032857	17.9	.72	6.111591	1.203983	2.684756
	البنوك الخاصة	5.310714	8.25	2.1	2.004604	-.3575853	1.999551
	البنوك الأجنبية	5.714286	8.5	4.1	1.359783	.5020834	2.232785
مؤشرات السيولة							
Y4	متوسط بنوك الدراسة	78.005	88	42.5	10.115	-1.798	6.203
إجمالي الودائع الى إجمالي الأصول (%)	البنوك العامة	76.39286	88	63	8.727011	-.0700036	1.642862
	البنوك الخاصة	74.62143	86.5	42.5	14.19801	-1.256877	3.381756
	البنوك الأجنبية	83	85	79	1.709701	-.7667078	3.160665
Y5	متوسط بنوك الدراسة	44.95	68.6	22	12.222	.314	2.298
إجمالي القروض الى إجمالي الودائع (%)	البنوك العامة	35.85714	45	22	7.33744	-.5593359	2.411952
	البنوك الخاصة	40.92857	62.5	27	8.604241	1.213259	4.467482
	البنوك الأجنبية	58.06429	68.6	48	7.182415	.1000527	1.765252
مؤشرات جودة الأصول							
Y6	متوسط بنوك الدراسة	5.149	15.4	1.9	2.588	1.545	7.013
القروض غير المنتظمة الى	البنوك العامة	4.529286	15.4	1.9	3.421548	2.474339	8.55116
	البنوك الخاصة	6.435714	10	4	1.742062	.3608645	2.528143

إجمالي القروض (%)	البنوك الأجنبية	4.480714	7.77	2.17	1.925782	.2740754	1.634161
Y7	متوسط بنوك الدراسة	2.059	4.7	.71	1.056	.978	2.982
مخصصات القروض الى القروض غير المنتظمة (%)	البنوك العامة	1.897143	4.48	.96	1.116412	1.104389	3.017935
	البنوك الخاصة	2.311429	4.7	.71	1.259083	.6120191	2.185415
	البنوك الأجنبية	1.969286	3.8	1.04	.7630452	1.140319	3.474557
مؤشرات كفاية رأس المال							
Y8	متوسط بنوك الدراسة	16.484	26.07	9.6	3.963	.546	2.928
نسبة كفاية رأس المال (%)	البنوك العامة	13.435	18.23	9.6	2.338677	.2434656	2.530107
	البنوك الخاصة	19.65667	26.07	13.76	3.855505	.2089298	2.301943
	البنوك الأجنبية	16.36	21.23	10.85	2.887951	-.0330686	2.570418

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي باستخدام برنامج Stata V.13

من خلال استعراض بيانات الجدول السابق الذي يتناول وصف بيانات الدراسة يمكن للباحث استخلاص ما يلي:

1. على مستوى أبعاد الشمول المالي:

أولاً: فيما يتعلق بالوصول المالي: اقترب متوسط عدد الحسابات مصرفية بالبنوك محل الدراسة من 137927 حساباً مصرفياً؛ حيث بلغ متوسطها بالبنوك العامة نحو 196825 حساباً مصرفياً، والبنوك الخاصة 141154 حساباً مصرفياً، والبنوك الأجنبية العاملة في مصر نحو 75800 حساب مصرفي، وقد تفوقت البنوك الحكومية على بقية البنوك في امتلاك البالغين للحسابات المصرفية بها تلتها البنوك الخاصة، ثم البنوك الأجنبية، وقد اتسم التوزيع الطبيعي لبيانات هذا البعد بالاعتدالية نظراً كون الالتواء ظهر بقيم أقل من 3، والتفرطح ظهرت نتائجه بأقل من 7.

أيضاً بلغ متوسط عدد بطاقات الائتمان الممنوحة لعملاء البنوك محل الدراسة ككل نحو 79471 بطاقة ائتمان، استحوذت البنوك العامة منها على 85254 بطاقة ائتمان، والبنوك الخاصة على 96396 بطاقة ائتمان، والبنوك الأجنبية على 56764 بطاقة ائتمان، وكان التفوق لصالح البنوك الخاصة تلاها البنوك الحكومية، ثم البنوك الأجنبية، وقد اتسمت بيانات البعد بالتوزيع الطبيعي لوقوع معاملات الالتواء والتفرطح عند مستويات مقبولة.

حقق متوسط إصدار بطاقات الخصم بالبنوك محل الدراسة نحو 114218 بطاقة خصم، حيث متوسط عددها بالبنوك العامة منها 152683 بطاقة خصم وهو الأعلى بين باقى

البنوك، يليها البنوك الخاصة بمتوسط 124548 بطاقة خصم والبنوك الأجنبية بمتوسط 65424 بطاقة خصم. وقد كانت البيانات الخاصة بالبعد موزعة توزيعاً طبيعياً دلَّ عليه معاملات الالتواء والتفرطح.

بلغت متوسطات حسابات الهواتف البنكية الذكية للبنوك مجتمعة نحو 37193 حساب هاتف بنكي، حيث بلغ المتوسط بالبنوك العامة نحو 9880 حساب هاتف بنكي وهو الأقل بين باقي البنوك، والبنوك الخاصة متوسط بلغ 88608، والأجنبية 13090 حساب هاتف بنكي. وقد اتسمت البيانات بالاعتدالية.

جدير بالذكر، إن الانحراف المعيارى لجميع أبعاد الوصول المالي بلغت قيماً ضخمة جداً ما يدلُّ على تحقيق البنوك المصرية لمستهدفات عالية جداً تتعلق بالأبعاد المذكورة أعلاه، خلال الفترة الزمنية التي تتناولها الدراسة من عام 2014 وحتى عام 2020.

ثانيا: فيما يتعلَّق بالانتشار المصرفي: حققت البنوك محل الدراسة مجتمعة متوسطاً لعدد الفروع المصرفية بلغ 270 فرعاً مصرفياً، حيث بلغ متوسط عدد الفروع المصرفية بالبنوك العامة نحو 481 فرعاً، والبنوك الخاصة نحو 122 فرعاً، والبنوك الأجنبية 208 فروع، في حين كان عدد ماكينات الصراف الآلي ATM`s ونقاط البيع P.O.S بلغ متوسطهم 1121 ماكينة ونقطة بيع. استحوذت البنوك العامة على الجزء الأكبر منها بعدد 3536 ماكينة صرف آلي، يليها البنوك الخاصة بعدد 504 ماكينات، ثم البنوك الأجنبية بعدد 323 ماكينة صراف آلي ونقطة بيع. كذلك بلغ الانحراف المعيارى قيماً كبيرة تدل على حدوث طفرة في الانتشار المصرفي الحادث بالنسبة للبنوك محل الدراسة خلال الفترة من عام 2014 حتى 2020. وقد اتسمت البيانات الخاصة بالبعدين بالتوزيع الطبيعي وتحقيقها مستهدفات معاملي الالتواء والتفرطح.

ثالثا: بالنسبة لاستخدام الخدمات المالية: حقق بعد حجم الائتمان الممنوح للأفراد متوسط عام للبنوك محل الدراسة بلغ 116 مليار جنيه، بلغ نصيب البنوك العامة نحو 231 مليار جنيه، يليها البنوك الأجنبية بمقدار 68 ملياراً ثم البنوك الخاصة بقيمة 48 مليار جنيه

خلال الفترة. كذلك بلغ متوسط حجم مدخرات الأفراد نحو 288.8 مليار جنيه، استحوذت البنوك العامة على النصيب الأكبر من هذا البعد بمتوسط قيمته 623 مليار جنيه يليها البنوك الخاصة بقيمة 128 مليار جنيه ثم البنوك الأجنبية بمقدار 113 مليار جنيه. وبلغ متوسط حجم التحويلات المالية محل الدراسة نحو 289 مليار جنيه، استحوذ البنوك العامة على 233 مليار جنيه، ثم البنوك الأجنبية بواقع 68 مليار جنيه، ثم البنوك الخاصة بنحو 48 ملياراً. أيضاً بلغ متوسط حجم الائتمان المُفعَّل كنسبة من القروض الممنوحة نحو 51 مليار جنيه، كان متوسط البنوك العامة 86 مليار جنيه، تلاها البنوك الأجنبية بقيمة 46 مليار جنيه ثم البنوك الخاصة بقيمة 20 مليار جنيه. فيما بلغ متوسط حجم الائتمان الممنوح للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة 21.6 مليار جنيه، تبلغ قيمة المتوسط في البنوك العامة نحو 46.7 مليار جنيه، والبنوك الأجنبية بقيمة 11.6 مليار جنيه تقريباً ثم البنوك الخاصة بقيمة 6.8 مليار جنيه. وقد بلغ الانحراف المعيارى قيماً كبيرة لكلِّ الأبعاد عدا بُعدي حجم الائتمان المفعل كنسبة من القروض الممنوحة، والائتمان المُوجَّه لقطاع المشروعات متناهية الصغر الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة، ما يدلُّ على التوسع الحادث في استخدام الخدمات المالية التي تقدمها البنوك محل الدراسة لمستهدفيها.

2. على مستوى أبعاد المتغير التابع مؤشرات السلامة المالية المصرفية

أولاً: فيما يتعلق بمؤشرات الربحية، حققت البنوك محل الدراسة متوسط عائداً على الأصول بلغ نحو 3% بانحراف معياري صغير نسبياً ما يدلُّ على بطء تحقيق معدلات عائد على الأصول، بلغت متوسطات النسبة في البنوك العامة نحو 2.8% وهو الأقل بين أنواع البنوك الأخرى محل الدراسة، والخاصة 3% والأجنبية 3.3% وهو الأعلى بين باقي البنوك. فيما كان متوسط العائد على حق الملكية لجميع بنوك الدراسة نحو 26.2% بانحراف معياري بلغ نحو 11%، حيث بلغ المتوسط بالبنوك العامة 15.9% وهو الأقل، والخاصة 35.9% وهو الأعلى، والأجنبية 26.9%، وقد بلغ إجمالي متوسط صافي هامش

العائد 5.6% بانحراف معياري 3.7%، حيث بلغ المتوسط بالبنوك العامة نحو 6%، والخاصة 5.3% والأجنبية 5.7%.

ثانياً: فيما يتعلق بمؤشرات السيولة، بلغ متوسط إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول نحو 78% تقريباً، فبلغت المتوسطات بالبنوك العامة، والخاصة والأجنبية نحو (76.3%، 74.6%، 83%) على التوالي. فيما وصل إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع نحو 44%، حيث بلغت المتوسطات للبنوك العامة، الخاصة والأجنبية (35.8%، 40.9%، 58%) على التوالي.

ثالثاً: فيما يتعلق بمؤشرات جودة الأصول، بلغ متوسط حجم القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض نحو 5.1% خلال فترة الدراسة، كان بالبنوك العامة نحو 4.5%، والخاصة 6.4% وهي الأعلى، ما يدلُّ على وجود خلل في إدارة الائتمان الممنوح من جانبها، والأجنبية 4.4%. بينما سجل متوسط مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة نحو 2% للبنوك محل الدراسة، كان المتوسط بالبنوك العامة نحو 1.9%، والخاصة بنحو 2.3%، والأجنبية بنسبة 1.96%.

رابعاً: فيما يتعلَّق بمؤشر كفاية رأس المال، بلغ متوسط النسبة بالبنوك محل الدراسة نحو 16.4%، وهي نسبة تفوقت على النسبة المعيارية المحددة من جانب لجنة بازل الثالثة وتوجيهات البنك المركزي المصري بأن تكون 10.5%، بلغ متوسطها في البنوك الحكومية 13.4%، والبنوك الخاصة 19.65 %، والبنوك الأجنبية 16.36%.

وقد حققت كل الأبعاد الاعتدالية في توزيع البيانات الخاصة بها وفق اشتراطات معاملات الالتواء والتفرطح عند قيم أقل من 3،7 على التوالي.

ثانياً: فحص معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة

قام الباحث بفحص معاملات الارتباط الخاصة ببيانات الدراسة للتأكد من تحقيقها للنسب المعيارية عند درجة ارتباط أقل من 80%، لتفادي مشكلة التعدد الخطي Multicollinearity، كما يوضحه الجدول التالي:

حيث يبين الجدول معاملات الارتباط بين أبعاد الدراسة، والتي بلغت معظم معاملاتها عند مستوى أقل من 80% (Hansen,1982)، عدا بعض معاملات الارتباط بين بعض الأبعاد، وهو أمر غير مقبول، والذي تطلب الأمر معه القيام بعمل Robust لحل مشكلة التشتت في البيانات وضمان جودة تحديد النموذج، كما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (4) معاملات الارتباط بين أبعاد متغيرات الدراسة

Y8	Y7	Y6	Y5	Y4	Y3	Y2	Y1	X11	X10	X9	X8	X7	X6	X5	X4	X3	X2	X1	Variables
																		1.000	X1
																	1.000	0.885*	X2
																		(0.000)	Prb.
																1.000	0.927*	0.987*	X3
																	(0.000)	(0.000)	Prb.
															1.000	0.347	0.513*	0.294	X4
																(0.024)	(0.001)	(0.059)	Prb.
														1.000	-0.316	0.369	0.168	0.484*	X5
															(0.042)	(0.016)	(0.287)	(0.001)	Prb.
													1.000	0.760*	-0.166	0.545*	0.305	0.614*	X6
														(0.000)	(0.293)	(0.000)	(0.050)	(0.000)	Prb.
												1.000	0.940*	0.667*	-0.165	0.510*	0.331	0.555*	X7
													(0.000)	(0.000)	(0.295)	(0.001)	(0.032)	(0.000)	Prb.
											1.000	0.973*	0.979*	0.768*	-0.145	0.575*	0.362	0.636*	X8
												(0.000)	(0.000)	(0.000)	(0.361)	(0.000)	(0.019)	(0.000)	Prb.
										1.000	0.974*	1.000*	0.941*	0.670*	-0.166	0.510*	0.330	0.555*	X9
											(0.000)	(0.000)	(0.000)	(0.000)	(0.293)	(0.001)	(0.033)	(0.000)	Prb.
									1.000	0.931*	0.844*	0.932*	0.783*	0.506*	-0.201	0.387	0.272	0.416*	X10
										(0.000)	(0.000)	(0.000)	(0.000)	(0.001)	(0.202)	(0.011)	(0.082)	(0.006)	Prb.
								1.000	0.624*	0.758*	0.727*	0.759	0.728*	0.545*	-0.189	0.345	0.173	0.393	X11
									(0.000)	(0.000)	(0.000)	(0.000)	(0.000)	(0.000)	(0.230)	(0.025)	(0.272)	(0.010)	Prb.
							1.000	0.115	0.554*	0.447*	0.323	0.449*	0.298	-0.087	0.273	0.174	0.253	0.133	Y1
								(0.468)	(0.000)	(0.003)	(0.037)	(0.003)	(0.055)	(0.586)	(0.080)	(0.270)	(0.106)	(0.401)	Prb.
						1.000	0.090	0.282	0.416*	0.498*	0.553*	0.495*	0.528*	0.683*	0.449*	0.021	0.083	0.104	Y2

							(0.573)	(0.070)	(0.006)	(0.001)	(0.000)	(0.001)	(0.000)	(0.000)	(0.003)	(0.893)	(0.600)	(0.512)	Prb.
						1.000	-0.044	0.942*	0.206	0.614*	0.547*	0.437*	0.549*	0.442*	-0.005	0.178	0.198	0.216	0.173	Y3
							(0.780)	(0.000)	(0.190)	(0.000)	(0.000)	(0.004)	(0.000)	(0.003)	(0.973)	(0.260)	(0.208)	(0.170)	(0.273)	Prb.
					1.000	-0.300	0.248	-0.194	-0.230	-0.102	-0.212	-0.186	-0.211	-0.222	0.037	0.056	0.225	0.250	0.213	Y4
						(0.053)	(0.113)	(0.218)	(0.144)	(0.521)	(0.179)	(0.238)	(0.179)	(0.157)	(0.818)	(0.724)	(0.152)	(0.110)	(0.176)	Prb.
				1.000	-0.155	0.170	0.013	0.233	-0.082	0.101	-0.127	-0.312	-0.125	-0.376	-0.386	-0.230	-0.449*	-0.263	-0.521*	Y5
					(0.326)	(0.283)	(0.935)	(0.138)	(0.604)	(0.524)	(0.424)	(0.044)	(0.431)	(0.014)	(0.012)	(0.143)	(0.000)	(0.092)	(0.000)	Prb.
			1.000	-0.270	-0.069	-0.174	0.103	-0.157	-0.499*	-0.563*	-0.530*	-0.447*	-0.531*	-0.372	-0.242	0.126	-0.228	-0.190	-0.203	Y6
				(0.084)	(0.665)	(0.269)	(0.515)	(0.319)	(0.000)	(0.000)	(0.000)	(0.003)	(0.000)	(0.015)	(0.123)	(0.428)	(0.146)	(0.228)	(0.196)	Prb.
	1.000	-0.131	0.069	0.043	0.598*	0.187	0.752*	0.008	0.365	0.287	0.224	0.288	0.162	-0.055	0.562*	0.291	0.421*	0.249	Y7
		(0.407)	(0.665)	(0.785)	(0.000)	(0.235)	(0.000)	(0.960)	(0.018)	(0.066)	(0.153)	(0.065)	(0.305)	(0.729)	(0.000)	(0.061)	(0.006)	(0.112)	Prb.
1.000	0.307	0.212	0.117	-0.100	0.180	0.379	0.349	-0.394*	-0.224	-0.282	-0.327	-0.281	-0.353	-0.487*	0.476*	0.038	0.228	-0.036	Y8
	(0.048)	(0.178)	(0.462)	(0.528)	(0.255)	(0.013)	(0.023)	(0.010)	(0.155)	(0.071)	(0.034)	(0.071)	(0.022)	(0.001)	(0.001)	(0.810)	(0.146)	(0.819)	Prb.
*** p<0.01, ** p<0.05, * p<0.1																				

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائى باستخدام برنامج STATA V.13

ثالثاً: اختبارات تحديد النموذج

قام الباحث بإجراء اختبارات تحديد النموذج بهدف الاطمئنان إلى صـــلاحية المتغيرات الواردة، وهل هناك حاجة لحذف بعضـــها أم لا؟ ويســـتعرض الجدول التالي نتائج هذه الاختبارات كما يلي:

جدول رقم (5) نتائج تحديد النموذج للوقوف على سلامة البيانات المستخدمة في التحليل الإحصائي

NO	المتغيرات (باللوغاريتم)		Y1	Y2	Y3	Y4	Y5	Y6	Y7	Y8
1	X1	Coef.	.304	.75208 59	1.036	-.60044 5	-.18008 37	1.4006 42	-27752. 37	-02955. 88
		p-value	.805	0.233	.396	0.000***	*0.030*	*0.031*	0.772	0.949
2	X2	Coef.	.093	-.05867 12	-.331	.08744 52	-.00672 62	15455. 78	66894. 62	34662. 8
		p-value	.862	0.829	.533	0.172	0.847	0.569	0.116	0.091

3	X3	Coef.	-.5	-.35259 08	-.576	.44044 02	.15493 59	-1.2213 47	-71704. 56	-36449. 43
		p-value	.678	0.564	.628	*0.004 **	0.054	0.052	0.445	0.420
4	X4	Coef.	.017	.00780 23	.03	.00018 13	.00187 02	00707. 42	03575. 09	01109. 66
		p-value	.008**	0.375	.09	0.929	0.102	0.420	*0.011	0.093
5	X5	Coef.	-.581	-.61211 75	-.514	.04302 39	.02962 77	-10851. 02	-60426. 11	-36351. 31
		p-value	**.049	0.000* **	.076	0.207	0.117	0.455	0.010	*0.002 **
6	X6	Coef.	.629	.25034 4	.805	-.01154 44	-.00166 61	25416. 7	45738. 96	12687. 79
		p-value	.062	0.139	.017	0.765	0.937	0.132	0.080	0.305
7	X7	Coef.	14.74	40.881 56	26.77 8	-.55423 47	-.11009 55	-28.731 51	-13.629 21	-15.481 8
		p-value	.541	0.002* **	.263	0.845	0.944	*0.024 *	0.467	0.093
8	X8	Coef.	-.821	.05800 9	-1.324	.48720 78	-.92453 16	-06335. 33	31075. 08	06963. 13
		p-value	.162	0.843	.026* *	0.000	*0.000 **	0.828	0.490	0.747
9	X9	Coef.	-14.962	-42.255 63	-27.01 5	-.28352 8	1.0308 7	27.807 19	12.866 27	15.403 39
		p-value	.535	0.001* **	.259	0.920	0.510	*0.028 *	0.493	0.094
10	X10	Coef.	.866	.83467 98	1.286	.29661 82	.01420 17	35580. 26	45448. 22	-01810. 19
		p-value	.058	0.001* **	.006* **	*0.000 **	0.622	0.120	0.193	0.913

-04511.18	-00038.56	-04503.37	-.0009575	.0232471	-.076	.1537376	-.02	Coef.	X11	11
0.307	0.997	0.449	0.900	*0.099	.514	0.014**	.865	p-value		
4.666782	4.854006	-55406.95	4.752601	5.219755	.649	3.213104	3.143	Coef.	CONS.	12
0.000	0.035	0.702	*0.000**	*0.000**	.818	0.033**	.277	p-value		
42	42	42	42	42	42	42	42	Number of obs		
3.19	74.15	10.33	267.60	21.47	2.93	12.31	2.980	F-test		
0.0056	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0095	0.0000	0.009	Prob > F		
0.5394	0.7918	0.7912	0.9899	0.8873	0.5180	0.8187	0.522	R-squared		
0.232	0.329	0.143	0.001	0.003	0.120	0.032	0.032	hat prob.		
0.4250	0.6139	0.9380	0.0000	0.6190	0.908	0.2361	0.7501	Doornik-Hansen prob.		
0.9881	0.2458	0.4545	0.0027	0.1373	0.9334	0.7106	0.4856	Breusch-Pagan / Cook-Weisberg test		

***** p<.01, ** p<.05, * p<.1**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج STATA V.13

يوضح الجدول السابق مدى اعتمادية تحديد النماذج المستخدمة في الدراسة، حيث قام الباحث باختبار تحديد النماذج للاطمئنان إلى إجراء اختبارات الفروض عليها، وقد أشارت جميع القيم الاحتمالية للتوزيع الطبيعي المتعدد Multivariate Normality والذي دلَّت عليه قيم اختبار **Doornik-Hansen** أن جميعها بلغ قيماً أكبر من قيمة مستوى المعنوية 5%، ما يعني قبول الفرض العدمي باتباع البيانات للتوزيع الطبيعي.

كذلك تمَّ فحص عدم التجانس بالبيانات من خلال إجراء اختبار **Breusch-Pagan / Cook-Weisberg test** والذي تبيَّن أنَّ جميع القيم تتفوق على قيمة مستوى المعنوية عند 5%، ما يعني أن البيانات المستخدمة في الدراسة لا تعاني من مشكلة التشتت (عدم تجانس البيانات heteroskedasticity).

كذلك تبين من فحص جودة تحديد النموذج من خلال تحديد قيمة الاحتمال لاختبار hat، وتبين أن جميع القيم تقل عن قيمة مستوى المعنوية عند 5 %، ومن ثم يطمئن الباحث إلى البيانات المستخدمة في الدراسة لإجراء باقي الاختبارات.

رابعاً: اختبارات جذر الوحدة Unit Root

يقوم الباحث بإجراء اختبارات الاستقرارية للبيانات بهدف التعرف على مدى وجود جذر وحدة بالبيانات مما يمكن من التعرف على الاختبارات المستخدمة في الدراسة على النحو التالي:

جدول رقم (6) نتائج اختبارات الاستقرارية (جذر الوحدة) لبيانات الدراسة

No.	المتغيرات (لوغاريتم)		Levin-Lin-Chu		Hadri LM test	
1	X1	Statistic	-2.1935		-1.0546	الفرق الثاني
		p-value	0.0141		0.8542	
2	X2	Statistic	-73.3408		1.6160	الفرق الأول
		p-value	0.0000		0.0530	
3	X3	Statistic	-4.7078		-1.1905	الفرق الثاني
		p-value	0.0000		0.8831	
4	X4	Statistic	-15.5504		-1.1639	الفرق الاول
		p-value	0.0000		0.8778	
5	X5	Statistic	-80.5287		0.7353	الفرق الاول
		p-value	0.0000		0.2311	
6	X6	Statistic	-69.5748		-0.6114	الفرق الاول
		p-value	0.0000		0.7295	
7	X7	Statistic	-14.3854		-0.8081	الفرق الثاني
		p-value	0.0000		0.7905	
8	X8	Statistic	-20.5341		-0.3101	الفرق الأول
		p-value	0.0000		0.6218	
9	X9	Statistic	14.1748-		-0.7739	الفرق الثاني
		p-value	0.0000		0.7805	
10	X10	Statistic	-28.3585		0.4000	الفرق الأول
		p-value	0.0000		0.3446	
11	X11	Statistic	-25.0758		-0.1737	
		p-value	0.0000		0.5689	
12	Y1	Statistic	-31.9253	الفرق الأول	-0.2764	الفرق الأول
		p-value	0.0000		0.6089	
13	Y2	Statistic	-4.8997		-0.4048	الفرق الاول
		p-value	0.0000		0.6572	
14	Y3	Statistic	-59.7809	الفرق الاول	-0.3119	الفرق الأول
		p-value	0.0000		0.6224	
15	Y4	Statistic	-9.6415		-1.0571	

		p-value	0.0000	الفرق الأول	0.8548	الفرق الأول
16	Y5	Statistic	-19.9113		-1.3092	الفرق الأول
		p-value	0.0000		0.9048	
17	Y6	Statistic	-6.2192		-1.6421	الفرق الثاني
		p-value	0.0000		0.9497	
18	Y7	Statistic	-2.4412	الفرق الأول	-0.6070	الفرق الأول
		p-value	0.0073		0.7281	
19	Y8	Statistic	-15.1074	الفرق الاول	-0.6863	الفرق الأول
		p-value	0.0000		0.7538	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي باستخدام برنامج STATA V.13

يوضح الجدول السابق اختبارات جذر الوحدة لأبعاد متغيرات الدراسة، حيث قام الباحث بالاستعانة باختبار Levin–Lin–Chu الذي بين استقرارية بيانات الدراسة عند جميع الأبعاد عدا الأبعاد (Y3،Y1، Y4، Y7، Y8)، حيث كان يوجد بها جذر وحدة واستقرت عند أخذ الفروقات الأولى، كذلك تم إجراء اختبار Hadri LM الذى بيَّن وجود جذر وحدة عند جميع الأبعاد عدا البعد X11، وقد تم أخذ الفروقات الأول والثانية حسب الجدول الموضح لاستقرارية البيانات. من هنا يمكن للباحث إجراء اختبار جوهانسن للتكامل المشترك Johansen Cointegration Test على النحو التالي

خامسا: اختبار Johansen tests for cointegration

قام الباحث بفحص التكامل المشترك بين أبعاد المتغيرات التابعة وأبعاد المتغيرات المستقلة الخاصة بالدراسة، بهدف اختبار فرضية وجود تكامل مشترك من عدمه بين أبعاد المتغيرت، وكانت النتائج كما يظهرها الجدول التالي:

V.		Y1		Y2		Y3		Y4		Y5		Y6		Y7		Y8	
(أبعاد المتغير المستقل X1-X2-X3-X4-X5-X6-X7-X8-X9-X10-X11)	Rank (r)	Trace stat.	Max stat.	Trace stat.	Max stat.	Trace stat.	Max stat.	Trace stat.	Max stat.	Trace stat.	Max stat.	Trace stat.	Max stat.	Trace stat.	Max stat.	Trace stat.	Max stat.	Trace stat.	Max stat.
	0	407.5604*	120.6134	*415.5020	115.4360	403.3163*	118.5283	399.5874*	98.2374	458.2352*	141.6821	390.7800*	100.0497	409.2147*	98.6384	404.9561*	100.9736
	C. V.	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	1	286.9470	82.0751	300.0660	79.0945	284.7880	80.4834	301.3501	80.8584	316.5530	84.0710	290.7302	78.2078	310.5764	88.8651	303.9824	84.0163

68.83	277.71	68.83	277.71	68.83	277.71	68.83	277.71	68.83	277.71	55.2428	277.71	68.83	277.71	68.83	277.71	C. V.	
60.6365	219.9661	52.7036	221.7113	47.4093	212.5224	70.2283	232.4820	59.7869	220.4917	62.81	204.3045	59.8627	220.9714	48.3212	204.8719	2	
62.81	233.13	62.81	233.13	62.81	233.13	62.81	233.13	62.81	233.13	33.4726	233.13	62.81	233.13	62.81	233.13	C. V.	
41.4252	159.3296	43.7607	169.0077	42.5907	165.1131	45.4018	162.2537	41.8022	160.7049	33.4726	149.0617	47.1481	161.1087	36.7564	156.5507	3	
57.12	192.89	57.12	192.89	57.12	192.89	57.12	192.89	57.12	192.89	57.12	192.89	57.12	192.89	57.12	192.89	C. V.	
31.4115	117.9044	34.0199	125.2469	33.1934	122.5224	27.0128	116.8519	29.1325	118.9026	28.8467	115.5891	27.7654	113.9606	32.3577	119.7943	4	
51.42	156.00	51.42	156.00	51.42	156.00	51.42	156.00	51.42	156.00	51.42	156.00	51.42	156.00	51.42	156.00	C. V.	
23.4316	86.4929	28.4004	91.2270	27.2694	89.3290	25.6357	89.8391	25.6762	89.7701	26.9844	86.7424	24.5834	86.1951	27.1314	87.4365	5	
45.28	124.24	45.28	124.24	45.28	124.24	45.28	124.24	45.28	124.24	45.28	124.24	45.28	124.24	45.28	124.24	C. V.	
20.4353	63.0613	21.3983	62.8266	18.8889	62.0596	19.9623	64.2034	21.1396	64.0939	21.9463	59.7581	20.1622	61.6117	22.1856	60.3052	6	
39.37	94.15	39.37	94.15	39.37	94.15	39.37	94.15	39.37	94.15	39.37	94.15	39.37	94.15	39.37	94.15	C. V.	
14.0954	42.6260	13.7094	41.4283	14.9231	43.1707	14.7977	44.2411	13.9839	42.9543	12.7286	37.8117	13.1970	41.4495	11.8609	38.1196	7	
33.46	68.52	33.46	68.52	33.46	68.52	33.46	68.52	33.46	68.52	33.46	68.52	33.46	68.52	33.46	68.52	C. V.	
11.7088	28.5306	11.8314	27.7189	11.8040	28.2476	12.6143	29.4434	12.6309	28.9703	10.1043	25.0832	11.7732	28.2524	10.5327	26.2587	8	
27.07	47.21	27.07	47.21	27.07	47.21	27.07	47.21	27.07	47.21	27.07	47.21	27.07	47.21	27.07	47.21	C. V.	
8.6652	16.8218	8.8392	15.8875	8.5626	16.4436	9.4806	16.8291	9.2367	16.3394	7.8738	14.9789	8.0566	16.4792	8.2222	15.7260	9	
20.97	29.68	20.97	29.68	20.97	29.68	20.97	29.68	20.97	29.68	20.97	29.68	20.97	29.68	20.97	29.68	C. V.	
7.1163	8.1566	6.2656	7.0483	7.3529	7.8810	6.6160	7.3485	6.3123	7.1027	6.3275	7.1051	7.5422	8.4226	6.6960	7.5038	10	
14.07	15.41	14.07	15.41	14.07	15.41	14.07	15.41	14.07	15.41	14.07	15.41	14.07	15.41	14.07	15.41	C. V.	
1.0404	1.0404	0.7827	0.7827	0.5281	0.5281	0.7324	0.7324	0.7904	0.7904	0.7776	0.7776	0.8804	0.8804	0.8078	0.8078	11	
3.76	3.76	3.76	3.76	3.76	3.76	3.76	3.76	3.76	3.76	3.76	3.76	3.76	3.76	3.76	3.76	C. V.	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	12	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	C. V.	
41		41		41		41		41		41		41		41		Obs.	
1		1		1		1		1		1		1		1		Optimal Lags	
constant		constant		constant		constant		constant		constant		constant		constant		Trend	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي باستخدام برنامج STATA V.13

يوضح الجدول السابق نتائج اختبارات التكامل المشترك بين أبعاد متغيرات الدراسة، حيث تبين خانات Rank بالجدول اختبار فرضيات التكامل المشترك بين أبعاد المتغيرات التابعة وأبعاد المتغيرات المستقلة من 0 إلى 12، وهو ما توضحه القيم الخاصة Trace

Statistics، وقيم Max Statistics عند القيم الحرجة 5%، حيث تنص الفرضية على رفض الفرض العدمي إذا كانت قيمة Trace، وقيمة Max أكبر من القيمة الحرجة والعكس صحيح، ومن خلال فحص نتائج اختبار الفرضية تبين أن قيمتي trace and Max قد كانت أقل من القيم الحرجة بدءاً نقطة 2 تكامل مشترك، وهو ما يعني وجود تكامل مشترك بين Y1 العائد على متوسط الأصول، وبين أبعاد المتغيرات المستقلة جميعها. كذلك وجود تكامل مشترك بدء من عدد 2 تكامل مشترك بين Y2 العائد على متوسط حق الملكية، وبين أبعاد المتغيرات المستقلة بالكامل. ووجود تكامل مشترك بين المتغير التابع Y3 صافي هامش العائد وجميع أبعاد المتغيرات المستقلة، أيضا وجود تكامل مشترك بين Y4 إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول، Y5 إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع، Y6 القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض، Y7 مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة، Y8 معيار كفاية رأس المال وجميع أبعاد المتغيرات المستقلة بالدراسة.

يخلص الباحث مما سبق إلى وجود تكامل مشترك بين أبعاد الشمول المالي وهي: (الوصول المالي، الانتشار المصرفي واستخدام الخدمات المالية) وأبعاد مؤشرات السلامة المصرفية المتمثلة في (مؤشرات الربحية، مؤشرات السيولة، مؤشرات جودة الأصول ومعيار كفاية رأس المال) بالبنوك التجارية العاملة في مصر.

بعدما تم إجراء اختبار التكامل المشترك– الخطوة الأولى لفحص العلاقة قصيرة وطويلة الأجل بين المتغيرات التابعة والمستقلة – يستهدف الباحث فيما يلي تطبيق نموذج VECM سادساً: نموذج تصحيح الخطأ الموجه متعدد المتغيرات VECM لفحص العلاقة الزمنية قصيرة وطويلة الأجل

1. تقدير العلاقة السببية الزمنية قصيرة الأجل Short–term بين أبعاد متغيرات الدراسة قام الباحث بفحص العلاقة في الأجل القصير بين أبعاد المتغيرات المستقلة الخاصة بالشمول المالي، وأبعاد المتغيرات التابعة الخاصة بمؤشرات السلامة المصرفية، على النحو المبين بالجدول التالى:

جدول رقم (8) تقدير العلاقة السببية في الأجل القصير لمتغيرات الدراسة

D_Y8	D_Y7	D_Y6	D_Y5	D_Y4	D_Y3	D_Y2	D_Y1	VARIABES		N
.0047341	.0092534	-.0041707	-.2317995	.0022174	.0042294	.0088336	.0063142	Coef.	D_X1	1
0.894	0.860	0.956	0.729	0.877	0.924	0.908	0.888	P>|z|		
.0218807	.0276091	.0168639	-.6876604	.0095349	.0203179	-.0163783	.0255236	Coef.	D_X2	2
0.702	0.744	0.890	0.522	0.678	0.775	0.894	0.724	P>|z|		
.0089497	.0203894	.0074429	-.3555096	.0047535	.009968	-.0006979	.0124818	Coef.	D_X3	3
0.826	0.734	0.932	0.642	0.771	0.844	0.994	0.808	P>|z|		
-4854.697	1427.257	-8674.927	103783.6	-1720.964	-796.4646	.08070569	-.057.536	Coef.	D_X4	4
0.137	0.773	0.216	0.089	0.193	0.849	0.254	0.803	P>|z|		
.0092208	.0137366	.0105161	-.3979014	.0053557	.0120632	-.0217259	.0130609	Coef.	D_X5	5
0.661	0.658	0.814	0.310	0.525	0.645	0.629	0.623	P>|z|		
-.0032396	-.0092577	-.0436655	-.1650043	-.0016023	-.0031714	.0085853	-.0047836	Coef.	D_X6	6
0.914	0.834	0.489	0.769	0.894	0.932	0.893	0.899	P>|z|		
-.0101831	.0033236	-.0681171	-.2714121	-.0014384	-.003343	.0151303	-.0050924	Coef.	D_X7	7
0.829	0.962	0.494	0.760	0.939	0.955	0.881	0.932	P>|z|		
.0260014	-.0089857	-.0288563	-1.181666	.0087456	.0059412	-.0054726	.0072874	Coef.	D_X8	8
0.567	0.894	0.766	0.159	0.632	0.917	0.955	0.899	P>|z|		
-.0112189	.0015221	-.0705631	-.253676	-.0018625	-.00498	.017288	-.0066868	Coef.	D_X9	9
0.812	0.983	0.478	0.775	0.922	0.932	0.864	0.911	P>|z|		
.0131292	.0107384	-.0336277	-.89191	.008413	.0065532	-.025484	.008494	Coef.	D_X10	10
0.805	0.891	0.766	0.369	0.694	0.921	0.823	0.900	P>|z|		
-4.65668	-4.719602	-11.47599	68.07652	-2.236593	-3.791933	14.19585	-4.601867	Coef.	D_X11	11
0.008	0.084	0.002	0.048	0.001	0.100	0.000	0.047	P>|z|		
0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	Cointegrating equations prob.		
41	41	41	41	41	41	41	41	Obs,		
20.04245	21.49375	20.79213	16.01302	18.1086	21.22501	20.77016	21.26786	AIC		
20.57513	22.02643	21.3248	16.54569	18.64127	21.75768	21.30284	21.80053	HQIC		
21.50526	22.95656	22.25493	17.47582	19.57141	22.68781	22.23297	22.73066	SBIC		
0.1937	0.9987	0.2176	0.0001	0.0746	0.4593	0.9494	0.4828	Result of short-run causality prb.		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي باستخدام برنامج STATA V.13

يتبين من الجدول السابق نتائج تقدير العلاقة السببية بين أبعاد متغيرات الدراسة، حيث توضح النتائج بشكل عام على مستوى جميع أبعاد المتغير المستقل عدم وجود علاقة سببية في الأجل القصير من أبعاد المتغير المستقل إلى أبعاد المتغير التابع، حيث ظهرت القيمة الاحتمالية بقيم أكبر من قيمة مستوى المعنوية عند 5% والذى بدوره تم قبول الفرض العدمي بانتفاء وجود علاقة سببية في الأجل القصير، فيما عدا فرق بعد Y5 الذي أظهرت

قيمته الاحتمالية لاختبار العلاقة في الأجل القصير أنها معنوية وبالتالي تمَّ رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل بوجود علاقة يسببها أبعاد المتغير المستقل على أبعاد المتغير التابع في الأجل القصير.

على مستوى الأبعاد فرادى يبين الجدول أن جميع القيم الاحتمالية لأبعاد المتغير المستقل (الشمول المالي) كانت جميعها أكبر من قيمة مستوى المعنوية عند 5%، عدا القيم الاحتمالية لبعد X11 الخاصة بتمويل المشروعات متناهية الصغر، الصغيرة والمتوسطة كانت دالة عند جميع أبعاد المتغير التابع ما يدلُّ على وجود علاقة في الأجل القصير يسببها بعد تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لأبعاد مؤشرات السلامية المالية المصرفية بالبنوك محل الدراسة، يتراوح تأثيرها ما بين إيجابي على الأبعاد (Y2، Y5)، وسلبي على بقية الأبعاد الخاصة بالمتغير التابع.

2. تقدير العلاقة السببية الزمنية في الأجل الطويل Long-term

جدول رقم (9) نتائج اختبار العلاقة طويلة الأجل بين أبعاد متغيرات الدراسة

Y8	Y7	Y6	Y5	Y4	Y3	Y2	Y1	VARIABES		N
15.35609	2.86768	2.694146	-.7218259	27.66491	6.641997	-4.412831	8.473508	Coef.	X1	1
0.000	0.025	0.002	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	P>|z|		
-3.078198	1.092401	-.4128917	.2148916	-3.410361	-.1447807	-.2567705	-.807879	Coef.	X2	2
0.000	0.055	0.288	0.000	0.105	0.781	0.416	0.105	P>|z|		
-7.425092	-3.2383	-1.459143	.2645788	-15.89229	-4.574219	3.341864	-5.154101	Coef.	X3	3
0.000	0.011	0.093	0.000	0.001	0.000	0.000	0.000	P>|z|		
5.87e-06	-7.12e-06	3.21e-06	-6.55e-07	.000022	-3.82e-06	-4.11e-06	-4.76e-06	Coef.	X4	4
0.027	0.000	0.011	0.000	0.001	0.024	0.000	0.003	P>|z|		
-2.228724	-3.389939	-1.695925	.0684454	-8.824246	-3.298639	2.56248	-3.330163	Coef.	X5	5
0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	P>|z|		
-.4926554	1.163019	.3313173	.0123385	2.058595	.0143151	-.4774832	-.034953	Coef.	X6	6
0.289	0.000	0.134	0.398	0.086	0.962	0.008	0.902	P>|z|		

7	X7	Coef.	-510.2478	271.3268	-531.642	-1680.067	30.12536	-302.9458	-394.1755	-636.7339
		P>|z|	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
8	X8	Coef.	-1.435667	1.195582	-.3739336	-18.77217	1.59912	-2.465141	1.830604	-10.44514
		P>|z|	0.010	0.001	0.523	0.000	0.000	0.000	0.004	0.000
9	X9	Coef.	504.8066	-266.7748	525.5341	1674.631	-31.34941	301.5665	384.7431	639.5778
		P>|z|	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
10	X10	Coef.	5.161588	-4.087798	4.967787	16.5107	-.2686656	3.11939	5.275027	5.344625
		P>|z|	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
11	X11	Coef.	.0424241	-.0511409	.0369731	.1948991	-.001976	.033054	0546.681	.0489581
		P>|z|	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
12	Con.	Coef.	-3.801702	-7.309948	.3156914	-20.75318	-3.060887	1.353919	13.43625	-27.92046

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي باستخدام برنامج STATA V.13

يبين الجدول السابق تقدير العلاقة طويلة الأجل بين أبعاد المتغير المستقل وأبعاد المتغير التابع، حيث تبين النتائج ما يلي:

- بالنسبة للعلاقة السببية في الأجل الطويل بين أبعاد المتغير المستقل على بعد العائد على متوسط الأصول

تظهر النتائج وجود علاقة سببية موجبة طويلة الأجل لأبعاد المتغير المستقل وهي (X1،X9، X10، X11)، وسالبة عند (X3، X4، X5، X7، X8) بينما لا توجد علاقة سببية في الأجل الطويل عند باقي أبعاد المتغير المستقل (X2، X6).

- العلاقة السببية في الأجل الطويل بين أبعاد المتغير المستقل على بعد العائد على متوسط حق الملكية

تشير نتائج الجدول إلى وجود علاقة سببية موجبة طويلة الأجل تتجه من أبعاد المتغير المستقل (X3، X5، X7، X8)، وسالبة عند (X1، X4، X6، X9،X10، X11)، وانتفاء العلاقة السببية في الأجل القصير عند باقى الأبعاد (X2) من المتغير المستقل إلى المتغير التابع.

العلاقة السببية في الأجل الطويل بين أبعاد المتغير المستقل وبعد صافي هامش العائد

توضح النتائج وجود علاقة سببية موجبة طويلة الأجل لأبعاد المتغير المستقل (X1، X9، X10، X11)، وسالبة عند (X3، X4، X5، X7، X8)، ولم تبين النتائج وجود علاقة سببية في الأجل الطويل عند باقى الأبعاد.

العلاقة السببية في الأجل الطويل لأبعاد المتغير المستقل باتجاه بعد إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول

أظهرت النتائج وجود علاقة سببية موجبة في الأجل الطويل تتجه من الأبعاد (X1، X4، X9، X10، X11)، وسالبة تتجه من الأبعاد (X3، X5، X7، X8)، ولم تبين النتائج وجود علاقة سببية في الأجل الطويل لباقي أبعاد المتغير المستقل على المتغير التابع.

العلاقة السببية في الأجل الطويل بين أبعاد المتغير المستقل وبعد إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع

يبين الجدول وجود علاقة سببية موجبة طويلة الأجل لأبعاد (X2، X3، X5، X7، X8)، وسالبة عند (X1، X4، X9، X10، X11)، بينما لم تظهر النتائج وجود علاقة سببية من اتجاه البعد X6 إلى بعد إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع.

العلاقة السببية طويلة الأجل لأبعاد المتغير المستقل على بعد القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض

اتضح وجود علاقة سببية موجبة طويلة الأجل تتجه من الأبعاد (X1، X4، X9، X10، X11)، وسالبة تتجه من الأبعاد (X3، X5، X7،X8)، ولم يثبت وجود علاقة سببية طويلة الأجل لباقى الأبعاد.

العلاقة السببة طويلة الأجل لأبعاد المتغير المستقل على بعد مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة

بيَّنت النتائج وجود علاقة سببية موجبة طويلة الأجل تتجه من الأبعاد (X1، X2، X6، X8، X9، X10، X11)، وسالبة من الأبعاد (X3، X4، X5، X7).

العلاقة السببية طويلة الأجل لأبعاد المتغير المستقل على بعد كفاية رأس المال أظهرت النتائج وجود علاقة سببية طويلة وموجبة تتجه من الأبعاد (X1، X4، X9، X10، X11)، وسالبة تتجه من الأبعاد (X2، X3، X5، X7، X8)، بينما لم تبين النتائج وجود علاقة سببية للبعد X6 على بعد Y7.

3. نتائج جودة الاختبارات المقدرة

قام الباحث بالتحقق من جودة النماذج المقدرة من خلال فحص عدد من الاختبارات كما يلي:

1/3 نتائج اختبار الارتباط التسلسلي Lagrange-multiplier test

جدول رقم (10) نتائج اختبار Lagrange-multiplierللارتباط التسلسلي للبواقي بالنماذج

MODEL Y8	MODEL Y7	MODEL Y6	MODEL Y5	MODEL Y4	MODEL Y3	MODEL Y2	MODEL Y1	Prob > chi2	LAGS
0.83669	0.99862	0.69292	0.65453	0.65757	0.88520	0.99861	0.61726		1
0.21017	0.52865	0.99562	0.3245	0.47808	0.96970	0.57546	0.92540		2
H0: no autocorrelation at lag order									

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي باستخدام برنامج STATA V.13

يشير الجدول السابق إلى دلالات المعنوية لفترات الإبطاء Lags للبواقي الخاصة بالنماذج المقدرة لبيانات الدراسة، حيث تبين النتائج أن القيمة الاحتمالية chi2 كانت أكبر من مستوى المعنوية عند 5% لجميع النماذج المقدرة، ما يعني قبول الفرض العدمي بأنه لا يوجد ارتباط تسلسلي عند فترتي الإبطاء 1، 2 لجميع نماذج الدراسة، ما يدل على قبول النماذج المقدرة والاطمئنان إليها.

2/3 نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للنماذج المقدرة

جدول رقم (11) Jarque-Bera test

Equation	Prob > chi2	MODEL Y1	MODEL Y2	MODEL Y3	MODEL Y4	MODEL Y5	MODEL Y6	MODEL Y7	MODEL Y8
ALL		0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
Null: Residuals is not Normally Distributed									

يوضح الجدول السابق نتائج اختبار Jarque-Bera لبيان التوزيع الطبيعي للبواقى بالنماذج المقدرة، والتي أثبتت النتائج أن جميع البواقى تتبع التوزيع الطبيعى، حيث أظهرت القيم الاحتمالية chi2 أنها أقل من القيمة الاحتمالية لمستوى المعنوية عند 5%، ما يعني رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل القائل بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، هذا يؤكد مرة أخرى على جودة وقبول النماذج المقدرة والاطمئنان إليها.

سابعاً: نتائج اختبار فروض الدراسة

1. نتائج اختبار الفرض الأول:

حيث نصَّ الفرضُ على أنه تأثير ذو دلالة إحصائية لمُحددات الشمول المالي على العائد على متوسط الأصول، ويبين الجدول التالي نتائج اختبار هذه الفرضية عبر استخدام نماذج البيانات المقطعية الزمنية Panel Data كما يلي:

جدول رقم (12) نتائج اختبار الفرض الأول

Random Effect Model		Fixed Effect Model		Pooled Effect Model		Var.
P>|z|	Coef.	P>|t|	Coef.	P>|t|	Coef.	
0.928	.1118981	0.698	-.8036192	0.929	.1118981	X1
0.517	.3537655	0.510	.6747673	0.522	.3537655	X2
0.587	-.670969	0.515	1.24202	0.591	-.670969	X3
0.044	3.62e-06	0.252	-2.69e-06	0.053	3.62e-06	X4
0.218	-.4183814	0.246	1.727519	0.227	.4183814	X5
0.024	.7105426	0.799	-.1182478	0.031	.7105426	X6
0.631	12.48967	0.824	5.04694	0.634	12.48967	X7
0.122	-.9604766	0.043	-1.76593	0.133	.9604766	X8
0.625	-12.67788	0.776	-6.428261	0.628	-12.67788	X9
0.058	.8833043	0.053	2.638606	0.067	.8833043	X10
0.512	.0032066	0.529	.0034047	0.517	.0032066	X11
0.225	3.567392	0.276	-13.68948	0.234	3.567392	Constant
42		42		42		Obs.
6		6		One Unit		groups

Wald chi2			F Model			F Model	Model Fit.
29.35			3.50			2.67	value
0.0020			0.0046			0.0162	Prob.
overall	between	within	overall	between	within	0.4945	R-Squared
0.4945	0.9262	0.3256	0.0065	0.0062	0.6061		
			F test that all u_i=0: Prob > F = 0.0089				
0.0162							Hausman Test (Prob>chi2
			Fit Model				Result
0.1182							Seriallity (pesaran test) prob.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي باستخدام برنامج Stata v.13

يوضح الجدول السابق تقدير النماذج الثلاثة الخاصة (نموذج الانحدار التجميعي Pooled Regression، نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Regression، ونموذج التأثيرات العشوائية Random Regression)، فقد قام الباحث بإجراء عمليات المقارنة القياسية بين النماذج الثلاثة على مراحل:

الأولى وهي المقارنة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة، إذ تبيَّن أنَّ القيمة الاحتمالية لـF أنها معنوية عند مستوى دلالة 5%، ما يعني اختيار نموذج التأثيرات الثابتة. كذلك أجرى الباحث مقارنة بين نموذجي التاثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية والتي بينت النتائج من خلال اختبار Hausman أنَّ القيمة الاحتمالية أقل من مستوى المعنوية عند 5% ما يعني رفض الفرض العدمي بمناسبة نموذج التأثيرات العشوائية واختيار الفرض البديل بالاعتماد على نموذج التأثيرات الثابتة.

بناءً على ذلك، يمكن للباحث الاطمئنان إلى اختبار الفرض عن طريق نموذج التأثيرات الثابتة كما يلي:

يتبين من الجدول أن القيمة الاحتمالية للنموذج ككل أنها معنوية حيث سجلت 0.0046 وهى قيمة أقل من قيمة مستوى المعنوية عند 5%، ما يعني أن التأثير ذو دلالة إحصائية، وقد قدرت نسبة التباين الذى يفسره المتغير المستقل للمتغير التابع بنسبة 0.65% فقط، كذلك يبين الجدول عدم وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لأبعاد المتغير المستقل، حيث أظهرت القيم الاحتمالية أنها أكبر من مستوى الدلالة عند 5% إلا بعد X8 (حجم مدخرات

الأفراد) كانت القيمة الإحتمالية له أقل من قيمة مستوى الدلالة، ما يعني وجود تأثير عكسي لهذا البعد على المتغير التابع بنسبة وصلت إلى 176%.

قام الباحث بفحص الارتباط التسلسلي للنموذج المقدر من خلال إجراء اختبار Pesaran test والذي بينت نتائجه أنَّ القيمة الاحتمالية المقدرة كانت اكبر من قيمة مستوى المعنوية عند 5% ما يعني قبول الفرض العدمي بعدم وجود ارتباط تسلسلي، ما يعني التأكيد على اعتمادية النموذج والاطمئنان إليه.

النتيجة: قبول الفرض الأول بأنه: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لأبعاد الشمول المالي على العائد على متوسط الأصول.

2. نتائج اختبار الفرض الثاني:

نص الفرض الثاني على أنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمحددات الشمول المالي على العائد على متوسط حق الملكية، وقد استخرج الباحث النتائج الموضحة بالجدول التالي لتفسير هذه الفرضية كما يلي:

جدول رقم (13) نتائج اختبار الفرض الثاني

Random Effect Model			Fixed Effect Model			Pooled Effect Model		Var.
P>|z|	Coef.		P>|t|	Coef.		P>|t|	Coef.	
0.057	1.203002		0.198	1.713013		0.067	1.203002	X1
0.506	.1841975		0.388	-.5624836		0.511	.1841975	X2
0.106	-1.011294		0.471	-.8726192		0.117	-1.011294	X3
0.890	-1.26e-07		0.995	-8.38e-09		0.891	-1.26e-07	X4
0.000	-.7445245		0.391	-.8056914		0.000	-.7445245	X5
0.299	.1654668		0.229	.359096		0.308	.1654668	X6
0.008	34.87876		0.011	39.14654		0.013	.3487876	X7
0.405	.2627734		0.315	.5392211		0.411	.2627734	X8
0.006	-36.31261		0.009	-40.04343		0.010	.3631261	X9
0.000	.8528116		0.614	.4219384		0.001	.8528116	X10
0.010	.0063655		0.159	.0049133		0.016	.0063655	X11
0.020	3.464238		0.903	.9568421		0.027	3.464238	Constant
42			42			42		Obs.
6			6			One Unit		groups
Wald chi2			F Model			F Model		Model Fit.
126.36			3.33			11.49		value
0.0000			0.0061			0.0000		Prob.
overall	between	within	overall	between	within			
0.8081	0.9910	0.5491	0.0567	0.0000	0.5945	0.8081		R-Squared
			F test that all u_i=0:					

	Prob > F = 0.6142		
1.0000			Breusch and Pagan Prob > chibar2
		Fit Model	Result
0.8554			Seriallity (pesaran test) prob.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي باستخدام برنامج Stata v.13

تبيَّن للباحث من خلال تقدير ومقارنة النماذج الثلاثة (الانحدار التجميعي بطريقة المربعات الصغرى Pooled Effect Model، ونموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effect Model ونموذج التأثيرات العشوائية Random Effect Model) بمناسبة نموذج الانحدار التجميعي لتفسير البيانات الخاصة بالدراسة، نظراً لقبول الفرضية العدمية من خلال إجراء اختبار Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test، وبناءً عليه يطمئن الباحث إلى تفسير النموذج كما يلي:

بلغت القيمة الاحتمالية للنموذج ككل 11.49، وبقيمة احتمالية بلغت 0.0000 وهى قيمة أقل من قيمة مستوى المعنوية عند 5%، ما يدلُّ على أن هناك تأثيراً ذا دلالة إحصائية للمتغير المستقل على المتغير التابع العائد على متوسط حق الملكية، وقد قدرت النسبة المفسرة للتباين الحادث أن المتغير المستقل بأبعاده مجتمعة قادرة على تفسير 80.8% من التغير الذى يحدث للعائد على متوسط حق الملكية. أيضاً يبين الجدول عدم وجود تأثير معنوي لأبعاد المتغير المستقل عدا بعد X5 الذي أظهر وجود تأثير معنوى في اتجاه سلبي وذي دلالة إحصائية بمعامل تفسير وصلة إلى 74.4%، والبعد X7 بمعامل تأثير موجب وذي دلالة إحصائية وبنسبة تفسير وصلت إلى 34.8%، والبعد X9 بتأثير معنويٍّ في اتجاه سالب بمعامل بلغت نسبته 36.3%، والبعد X10 بتأثير معنويٍّ موجب بمعامل وصلت نسبته إلى 85.2%، والبعد X11 بتأثير معنوي موجب بمعامل وصلت نسبته إلى نحو 0.6% فقط.

من خلال تقييم مدى وجود ارتباط تسلسلي بالنموذج المقدر، أوضحت النتائج من خلال اختبار Pesaran أنَّ القيمة الإحتمالية كانت أكبر من قيمة مستوى الدلالة ما يعني قبول الفرض الأصلي بعدم وجود ارتباط تسلسلي بالنموذج المقدر، ومن ثم يمكن الاعتماد عليه في تفسير النتائج.

نتائج اختبار الفرض: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين المتغير المستقل والعائد على متوسط حق الملكية

3. نتائج اختبار الفرض الثالث:

قام الباحث بفحص صحة الفرضية التي تقول إنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمحددات الشمول المالي على صافي هامش العائد، وقد بينت نتائج الاختبار ما يلي:

جدول رقم (14) نتائج اختبار الفرض الثالث

Random Effect Model			Fixed Effect Model			Pooled Effect Model		Var.
P>|z|	Coef.		P>|t|	Coef.		P>|t|	Coef.	
0.583	.6423155		0.973	.0546147		0.587	.6423155	X1
0.725	-.1800078		0.207	1.036588		0.727	-.1800078	X2
0.708	-.4328601		0.840	.3040416		0.711	-.4328601	X3
0.044	3.40e-06		0.261	-2.09e-06		0.053	3.40e-06	X4
0.298	-.3309829		0.051	2.362454		0.307	-.3309829	X5
0.002	.9165569		0.610	-.1882167		0.004	.9165569	X6
0.436	18.97523		0.965	.7917792		0.442	18.97523	X7
0.012	-1.471719		0.001	-2.351505		0.017	-1.471719	X8
0.423	-19.46523		0.877	-2.764483		0.429	-19.46523	X9
0.001	1.442537		0.007	3.043083		0.002	1.442537	X10
0.398	.0038776		0.301	.0044734		0.405	.0038776	X11
0.636	1.302909		0.131	-15.22203		0.639	1.302909	Constant
42			42			42		Obs.
6			6			One Unit		groups
Wald chi2			F Model			F Model		Model Fit.
35.06			4.89			3.19		value
0.0002			0.0005			0.0057		Prob.
overall	between	within	overall	between	within	0.5389		R-Squared
0.5389	0.8988	0.3351	0.0103	0.0001	0.6829			
			F test that all u_i=0: Prob > F = 0.0002					

0.1178			Hausman Test (Prob>chi2
Fit model			Result
0.4379			Seriallity (pesaran test) prob.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي باستخدام برنامج Stata v.13

تشير بيانات الجدول إلى تقدير الثلاثة نماذج الخاصة بدراسة البيانات الزمنية والقطاعية لبيانات الدراسة، وقد تبيَّن للباحث عند مقارنته بينهم لاختيار الأفضل من بينهم لبناء نموذج الدراسة وتفسير النتائج، أن نموذج التاثيرات العشوائية هو الأنسب لتفسير النتائج بناءً على إجراء اختبار Hausman الذي أوضحت نتائجه قبول الفرض العدمي القائل بمناسبة نموذج التأثيرات العشوائية ورفض الفرض البديل. وبناءً عليه يمكن للباحث تفسير النموذج كما يلي:

يبين الجدول أنَّ النموذج المقدر معنويٌّ وذو دلالة إحصائية، حيث بلغت القيمة المعنوية لدالة F أنها أقل من القيمة الاحتمالية لمستوى الدلالة عند 5%، وهذا يبين وجود تأثير معنوي ذي دلالة إحصائية للمتغير المستقل على المتغير التابع، وبقدرة على تفسير التباين الحادث وصلت نسبته إلى 53.8%. كذلك توضح البيانات أنه على مستوى أبعاد المتغير المستقل، تبين عدم وجود تأثير معنوي للأبعاد ما عدا بعد X4 الذى تبين وجود تأثير معنوي موجي قدرت نسبته بنحو 34%، والبعد X6 الذي وصلت نسبة تفسير للمتغير المتابع بنسبة 91% وبمعامل تأثير موجب، والبعد X8 الذي أوضحت نتائجه وجود تأثير عكسي على المتغير التابع بنسبة وصلت إلى 147%، وأخيراً البعد X10 الذي له تأثيرٌ إيجابيٌّ على المتغير التابع بنسبة وصلت نحو 144%.

تبين من فحص الارتباط التسلسلي تفوق القيمة الاحتمالية المقدرة عن القيمة الاحتمالية لمستوى الدلالة عند 5%، ما يعني قبول الفرضية العدمية بعدم وجود ارتباط تسلسلي بالنموذج المقدر، ومن ثم الاطمئنان إليه لتفسير النتائج.

النتيجة: وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للمتغير المستقل على صافي هامش العائد.

4. نتائج اختبار الفرض الرابع:

نص الفرض الرابع على أنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمحددات الشمول المالي على إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول، وقد أسفر التحليل عن النتائج المبينة بالجدول التالي:

جدول رقم (15) نتائج اختبار الفرض الرابع

Random Effect Model		Fixed Effect Model		Pooled Effect Model		Var.
P>|z|	Coef.	P>|t|	Coef.	P>|t|	Coef.	
0.000	-.5668779	0.055	-.4653792	0.001	-.5668779	X1
0.294	.0681483	0.778	-.0325353	0.303	.0681483	X2
0.004	.4275037	0.512	.1417387	0.007	.4275037	X3
0.464	1.57e-07	0.005	7.98e-07	0.469	1.57e-07	X4
0.173	.0551341	0.033	-.3722663	0.183	.0551341	X5
0.377	-.0330391	0.707	.0197667	0.384	-.0330391	X6
0.951	-.1892452	0.356	2.386579	0.952	-.1892452	X7
0.000	.4766508	0.000	.5898275	0.000	.4766508	X8
0.852	-.5773442	0.262	-2.904445	0.853	-.5773442	X9
0.000	.2826352	0.343	.1425162	0.000	.2826352	X10
0.898	.0000748	0.806	-.00015	0.899	.0000748	X11
0.000	5.104308	0.000	9.037596	0.000	5.104308	Constant
42		42		42		Obs.
6		6		One Unit		groups
Wald chi2		F Model		F Model		Model Fit.
215.98		16.93		19.63		value
0.0000		0.0000		0.0000		Prob.
overall / between / within		overall / between / within		0.8780		R-Squared
0.8780 / 0.9826 / 0.7884		0.0393 / 0.4653 / 0.8817				
		F test that all u_i=0: Prob > F = 0.0030				
0.0002						Hausman Test (Prob>chi2
		Fit model				Result
0.3111						Seriallity (pesaran test) prob.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي باستخدام برنامج Stata v.13

قام الباحث بمقارنة النماذج الثلاث الواردة بالجدول السابق لاختيار الأفضل منها لتفسير نتائج النموذج، وقد تبيَّن من خلال إجراء اختبار Hausman test أنَّ نموذج التأثيرات الثابتة هو الأقدر على تفسير المخرجات كما يلي:

يتبين من الجدول أنَّ المتغير المستقل له تأثيّر معنويٌّ ذو دلالة إحصائية على المتغير التابع، دلت عليه القيمة الاحتمالية للنموذج ككل أنها أقل من مستوى المعنوية عند 5%، وقد قدرت القدرة التفسيرية للنموذج بنسبة ضعيفة بلغت 3% فقط، وعلى مستوى تأثير أبعاد المتغير المستقل على المتغير التابع، أوضحت النتائج عدم وجود تأثير معنوي لأبعاد المتغير المستقل على المتغير التابع ما عدا الأبعاد X4 والذى سجل تأثيراً معنوياً موجباً على المتغير التابع وصلت نسبته بنحو 79%، والبعد X5 الذي تبيَّن وجود تأثير معنوى سالب وبمعامل تأثير بلغ أكثر من 37%، وبعد X8 الذي له أثر معنوي موجب وبمعامل تأثير وصل إلى 58.9%.

بفحص مدى وجود ارتباط تسلسلي تبين قبول الفرض الأصلي بعدم وجود ارتباط تسلسلي بالنموذج الذي تمَّ تقديره، لبلوغ قيمة Chi2 مستوى أكبر من مستوى الدلالة عند 5%.

النتيجة: قبول الفرض القائل بأنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين أبعاد المتغير المستقل على إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول.

5. نتائج اختبار الفرض الخامس:

قام الباحث باختبار الفرضية القائلة بأنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمحددات الشمول المالي على إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع، وقد تبين ما يلي بالجدول التالي:

جدول رقم (16) نتائج اختبار الفرض الخامس

Random Effect Model		Fixed Effect Model		Pooled Effect Model		Var.
P>|z|	Coef.	P>|t|	Coef.	P>|t|	Coef.	
0.015	-.1923595	0.455	-.1154488	0.021	-.1923595	X1
0.985	-.0006526	0.259	-.0867934	0.985	-.0006526	X2
0.046	.1560362	0.608	.0726397	0.055	.1560362	X3
0.109	1.82e-07	0.089	3.02e-07	0.120	1.82e-07	X4
0.061	.0403616	0.301	-.1142515	0.070	.0403616	X5
0.952	.0011896	0.832	.0073386	0.953	.0011896	X6
0.971	-.0589059	0.505	1.129215	0.972	-.0589059	X7
0.000	-.9353068	0.000	-.8825708	0.000	-.9353068	X8
0.546	.9902486	0.965	-.0737827	0.551	.9902486	X9
0.663	.0128566	0.720	-.0350817	0.666	.0128566	X10
0.886	.0000444	0.641	-.0001876	0.887	.0000444	X11
0.000	4.755256	0.000	5.904211	0.000	4.755256	Constant
42		42		42		Obs.
6		6		One Unit		groups
Wald chi2		F Model		F Model		Model

							Fit.
2916.23			92.48			265.11	value
0.0000			0.0000			0.0000	Prob.
overall	between	within	overall	between	Within	0.9898	R-Squared
0.9898	0.9994	0.9704	0.8506	0.8025	0.9760		
			F test that all u_i=0: Prob > F = 0.2317				
1.0000							Breusch and Pagan Prob > chibar2
						Fit model	Result
0.7244							Seriallity (pesaran test) prob.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي باستخدام برنامج Stata v.13

يتضح من خلال مقارنة أفضلية النماذج الثلاثة أن نموذج الانحدار التجميعي هو الأنسب لتفسير نتائج الدراسة الخاصة بالمتغير Y5، فمن خلال إجراء اختبار Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test تبين قبول الفرض الأصلي ورفض الفرض البديل، وبناءً عليه يقوم الباحث بتفسير النتائج وفق نموذج الانحدار التجميعي Pooled Effect كما يلي:

تبين النتائج معنوية النموذج المقدر، حيث ظهرت القيمة الاحتمالية لـF أنها أقل من القيمة الاحتمالية لمستوى الدلالة عند 5%، وكان للنموذج بشكل عام قدرة تفسيرية عالية جداً للتباين الذي يحدث للمتغير التابع بنسبة وصلت إلى 98.9%. أما على مستوى الأبعاد فقد تبيَّن عدم وجود تأثير معنوي لأبعاد المتغير المستقل على المتغير التابع فيما عدا بعد X8 الذي تبين وجود تأثير معنوي سالب وصلت نسبة معامله إلى 93.5%.

بإجراء اختبار الارتباط التسلسلي تبين للباحث عدم وجوده بالنموذج المقدر، نتيجة رفض الفرض العدمي لوقوع القيمة الاحتمالية للاختبار عند مستوى أكبر من قيمة مستوى الدلالة عند 5%.

النتيجة: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لأبعاد المتغير المستقل على المتغير التابع.

6. نتائج اختبار الفرض السادس:

نتج عن اختبار الفرضية السادسة التي تتوقع أنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمحددات الشمول المالي على القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض، وقد نتج عن التحليل الإحصائي ما يلي من مخرجات يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (17) نتائج اختبار الفرض السادس

Random Effect Model			Fixed Effect Model			Pooled Effect Model		Var.
P>|z|		Coef.	P>|t|		Coef.	P>|t|	Coef.	
0.034		1.311577	0.442		1.053994	0.043	1.311577	X1
0.469		.1967054	0.661		.2955907	0.475	.1967054	X2
0.052		-1.194733	0.384		-1.099581	0.061	-1.194733	X3
0.758		2.76e-07	0.996		-7.56e-09	0.760	2.76e-07	X4
0.601		-.0883123	0.535		-.6042093	0.605	-.0883123	X5
0.056		.298612	0.515		.2001898	0.066	.298612	X6
0.039		-26.66022	0.114		-24.20345	0.048	-26.66022	X7
0.746		-.1001706	0.759		-.1697908	0.748	-.1001706	X8
0.046		25.7429	0.127		23.24338	0.055	25.7429	X9
0.154		.3305778	0.465		.6374068	0.164	.3305778	X10
0.639		-.0011409	0.818		-.00082	0.643	-.0011409	X11
0.748		-.4700461	0.688		3.293813	0.750	-.4700461	Constant
42			42			42		Obs.
6			6			One Unit		groups
Wald chi2			F Model			F Model		Model Fit.
110.24			2.38			10.02		value
0.0000			0.0356			0.0000		Prob.
overall	between	within	Overall	between	within	0.7861		R-Squared
0.7861	0.9999	0.5025	0.4439	0.4669	0.5110			
			F test that all u_i=0: Prob > F = 0.9923					
1.0000								Breusch and Pagan Prob > chibar2
						Fit model		Result
0.4352								Seriallity (pesaran test) prob.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي باستخدام برنامج Stata v.13

تبين من خلال إجراء اختبار Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test أن نموذج الانحدار التجميعي هو الأنسب لتقدير النموذج، ومن خلال بيانات الجدول تبين أن النموذج المقدر معنوي، وبلغت نسبة تفسير التباين فيه نحو 78.6%، وعلى مستوى

الأبعاد فرادى فقد تبيَّن عدم وجود تأثير معنوي لجميع الأبعاد على متغير القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض.

بفحص الارتباط التسلسلي تبيَّن أن قيمة كاي تربيع الاحتمالية بلغت نسبة أكبر من نسبة مستوى الدلالة عند 5%، ما يدلُّ على قبول الفرض العدمي بعدم وجود ارتباط تسلسلي بالنموذج المقدر، ومن ثم الدلالة على دقته في القياس.

يتبيَّن من خلال ما سبق قبول الفرض الأصلي بوجود تأثير ذي دلالة معنوية للمتغير المستقل على بعد القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض.

7. نتائج اختبار الفرض السابع:

يتناول الاختبار التأكد من صحة الفرض القائل بأنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمحددات الشمول المالي على مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة، ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار صحة الفرض كما يلي:

جدول رقم (18) نتائج اختبار الفرض السابع

Random Effect Model		Fixed Effect Model		Pooled Effect Model		Var.
P>|z|	Coef.	P>|t|	Coef.	P>|t|	Coef.	
0.426	-.6670338	0.067	-2.601739	0.432	-.6670338	X1
0.159	.5168254	0.052	1.372346	0.169	.5168254	X2
0.716	-.3017371	0.238	1.511781	0.719	-.3017371	X3
0.000	4.82e-06	0.905	1.84e-07	0.000	4.82e-06	X4
0.349	-.2135939	0.048	2.008896	0.357	-.2135939	X5
0.030	.4581727	0.836	-.0638997	0.038	.4581727	X6
0.756	-5.441032	0.429	-12.00214	0.758	-5.441032	X7
0.760	-.1277484	0.047	-1.152038	0.762	-.1277484	X8
0.758	5.371343	0.494	10.31956	0.760	5.371343	X9
0.306	.3204918	0.019	2.171823	0.314	.3204918	X10
0.286	-.0035083	0.828	-.0007799	0.295	-.0035083	X11
0.040	4.05278	0.465	-6.069206	0.049	4.05278	Constant
42		42		42		Obs.
6		6		One Unit		groups
Wald chi2		F Model		F Model		Model Fit.
49.36		7.61		4.49		value
0.0000		0.0000		0.0005		Prob.

overall	between	within	overall	between	within	0.6220	R-Squared
0.6220	0.9471	0.5867	0.0347	0.0014	0.7700		
			F test that all u_i=0: Prob > F = 0.0072				
0.0201							Hausman Test (Prob>chi2
			Fit model				Result
0.1216							Seriallity (pesaran test) prob.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي باستخدام برنامج Stata v.13

تبيَّن من خلال مقارنة النماذج الثلاثة ووفقاً لاختبار Hausman بأن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأنسب لتفسير النتائج، حيث أظهرت النتائج بأنَّ النموذج المقدر معنويٌّ وبقدرة تفسيرية وصلت إلى 3.4% فقط، وعلى مستوى الأبعاد لم تبيَّن النتائج وجود تاثير معنوى إلا عند الأبعاد x5، حيث تبيَّن وجود تأثير معنوي موجب وبمعامل تأثير بلغ 200%، كذلك البعد x8 الذى كان له تأثيرٌ معنويٌّ سالب على بعد مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة وبمعامل تأثير بلغ 115%، وبعد x10 الذي أثبتت النتائج وجود تأثير معنوي موجب بلغ معامله 217%.

تبيَّن من خلال فحص الارتباط التسلسلي بعدم وجوده بالنموذج المقدر، ما يشير إلى جودة القياس الخاصة بالنموذج والاطمئنان إليه.

النتيجة: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمغير المستقل على بعد مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة.

8. نتائج اختبار الفرض الثامن:

يوضح الجدول التالي اختبار صحة الفرضية التي تنصُّ على أنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمحددات الشمول المالي على معدل كفاية رأس المال، وقد اتضح ما يلي من نتائج يبينها الجدول التالي:

جدول رقم (19) نتائج اختبار الفرض الثامن

Random Effect Model			Fixed Effect Model			Pooled Effect Model		Var.
P>|z|	Coef.		P>|t|	Coef.		P>|t|	Coef.	
0.681	-.1891441		0.512	-.5974134		0.684	-.1891441	X1
0.066	.3696263		0.926	.0417307		0.076	.3696263	X2
0.559	-.2660949		0.481	.5908331		0.563	-.2660949	X3
0.120	1.03e-06		0.711	3.77e-07		0.130	1.03e-06	X4
0.021	-.2880366		0.687	-.2606553		0.028	-.2880366	X5
0.135	.1732986		0.106	.3381318		0.145	.1732986	X6
0.140	-14.13951		0.311	-10.19228		0.151	-14.13951	X7
0.932	-.0195019		0.792	-.0971975		0.933	-.0195019	X8
0.140	14.09724		0.316	10.04648		0.150	14.09724	X9
0.873	-.0275203		0.770	.1692367		0.874	-.0275203	X10
0.646	-.0008292		0.844	-.0004668		0.649	-.0008292	X11
0.000	4.72372		0.677	2.273906		0.000	4.72372	Constant
42			42			42		Obs.
6			6			One Unit		groups
Wald chi2			F Model			F Model		Model Fit.
33.42			1.11			3.04		Value
0.0004			0.3970			0.0077		Prob.
overall	between	within	overall	between	within	0.5270		R-Squared
0.5270	0.9418	0.2057	0.0000	0.0853	0.3272			
			F test that all u_i=0) = Prob > F = 0.2961					
1.0000								Breusch and Pagan Prob > chibar2
						Fit model		Result
0.3391								Seriallity (pesaran test) prob.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي باستخدام برنامج Stata v.13

بعد مفاضلة النماذج المختلفة، تبيَّن للباحث من خلال اختبار Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test أن نموذج الانحدار التجميعي هو الأقدر على تفسير النتائج، وعلى هذا يمكن للباحث تفسير النموذج المقدر كما يلي:

تُبيِّن النتائج أنَّ النموذج المقدرة معنويٌّ عند مستوى معنوية أقل من القيمة الاحتمالية لمستوى الدلالة عند 5%، وبلغت القدرة التفسيرية للتباين بنسبة 52.7%، وقد أثبتت النتائج على مستوى الأبعاد أنه لا يوجد تأثير معنوي لجميع الأبعاد الخاصة بالمتغير المستقل على

بعد كفاية رأس المال عدا البعد x5 عدد الفروض المصرفية، الذي تبيَّن وجود تأثير معنوي سالب وبمعامل تأثير بلغ نحو 28.8%.

بفحص الارتباط التسلسلي تبين خلو النموذج المقدر منه نظراً لأن قيمة كاي تربيع المقدرة كانت أكبر من قيمة مستوى الدلالة عند 5%، ما يعني قبول الفرض الأصلي ورفض الفرض البديل بوجود ارتباط تسلسلي.

بناءً عليه: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين المتغير المستقل وبعد كفاية رأس المال.

القسم الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية المقترحة

أولاً: مناقشة النتائج

توصل الباحث في ضوء أهداف البحث وإجراء الدراسة القياسية إلى عدد من النتائج يوضحها على النحو التالي:

1. النتائج الخاصة بالعلاقة قصيرة الأجل بين محددات الشمول المالي ومؤشرات السلامة المصرفية

دلت نتائج الدراسات السابقة على أن محددات الشمول المالي يمكن لها أن ترفع من كفاءة السلامة المصرفية وفق اشتراطات مرتبطة بتطور القطاع المصرفي، وتحسن مستويات النمو الاقتصادي وزيادة الوعي المالي لدى الفئات، وقد توصلت الدراسة الحالية إلى عدم وجود علاقة قصيرة الأجل بين محددات الشمول وأبعاد السلامة المصرفية في البيئة المالية المصرفية عدا فقط البعد الخاص بمؤشر السيولة (إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع)، والذى يمكن أن يرجعه الباحث إلى أن تحقيق الشمول المالي في مصر يلزمه تمويلٌ مكلفٌ للغاية، نظراً لتباعد المناطق الجغرافية وانتشار السكان في مدن وقرى وتوابع، ما يشكل عبئاً كبيراً ومتزايداً لتحقيقه في الأجل القريب ومن ثمَّ انتفاء علاقته بمؤشرات الربحية والسيولة إلا فيما يتعلق بنسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول، وكذلك عدم وجود

علاقة قصيرة الأجل بين محددات الشمول المالي ومؤشرات جودة الأصول وكفاية رأس المال. اتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (Kumar,2013) التي بيَّنت أن المناطق التي تنتعش فيها الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية كانت الأفضل تأثيراً لتطبيق الشمول المالي بها وانعكاس ذلك على مؤشرات القطاع المصرفي بها.

على مستوى أبعاد محددات الشمول المالي منفردة، أظهرت النتائج أن لتمويل المشروعات متناهية الصغر، والصغيرة والمتوسطة فقط، دوراً مؤثراً في زيادة السلامة المصرفية، حيث أظهرت النتائج معنوية العلاقة قصيرة الأجل بين دعم المشروعات صغيرة الحجم وتطور مؤشرات السلامة المصرفية فتؤدي إلى زيادة الربحية بالبنوك التي تأخذ بهذا البعد وينعكس ذلك على تطور مؤشرات العائد على الأصول المستثمرة والعائد على حقوق الملكية وصافي العائد المصرفي، كذلك التأثير قصير الأجل على مؤشرات السيولة فيما يتعلق بتطور نسبة الودائع الى إجمالي الأصول فقط، إلا أن التأثير قصير الأجل على مؤشرات جودة الأصول فيما يتعلق بالقروض المتعثرة إلى إجمالي القروض فلم يثبت معنوية تلك العلاقة إلا فيما يتعلق بمخصصات القروض إلى القروض المتعثرة، وأثبتت النتائج وجود علاقة قصيرة الأجل بين دعم المشروعات وتحسُّن وضعية كفاية رأس المال بالبنك.

2. النتائج الخاصة بالعلاقة طويلة الأجل بين محددات الشمول المالي ومؤشرات السلامة المصرفية

1/2 فيما يتعلق بالعلاقة بين الوصول المالي ومؤشرات السلامة المصرفية

على مستوى العلاقة طويلة الأجل دلت نتائج الدراسة على وجود علاقة طويلة الأجل بين أبعاد الوصول المالي فيما يتعلق بعدد الحسابات المصرفية وتطور جميع مؤشرات السلامة المصرفية (الربحية، السيولة، جودة الأصول وكفاية رأس المال) ما يعنى أن التوسع في زيادة الحسابات المصرفية ينعكس بشكل إيجابي على مؤشرات الأداء المصرفي فيما يتعلق بزيادة متوسط العائد على الأصول وصافي العائد، وزيادة درجات السيولة المصرفية بزيادة نسبة الودائع وتوفير مخصصات القروض المواجهة لمخاطر التعثر الائتماني وتحسن

معيار كفاية رأس المال بالبنك. عكس ذلك فإن العلاقة عكسية في الأجل الطويل بالنسبة لمتوسط حقوق الملكية بالبنك، والقروض الممنوحة للعملاء مقارنة بحجم الودائع بالبنك، وقد يرجع ذلك إلى أن كثيراً من الحسابات المصرفية غير نشطة لفترات طويلة، بالإضافة إلى صغر حجم القروض الممنوحة للعملاء مقارنة بما يدخل للبنك من ودائع، حيث دلت المؤشرات الواردة بتقارير البنك المركزى على أن هذه قيمة الودائع بلغت نحو 5 تريليونات جنيه مقارنة بحجم ائتمان بلغ 2.3 تريليون جنيه (التقرير السنوي للبنك المركزى المصرى، 2020)، وهي مستويات متدنية كما ظهر سابقاً بالدراسة الاستطلاعية التي أجراها الباحث. فيما يتعلق بالعلاقة طويلة الأجل بين بعد بطاقات الائتمان المصدر تبين عدم وجود أثر للعلاقة طويلة الأجل على كافة أبعاد السلامة المصرفية فيما عدا البعد الفرعي المتعلق بالسيولة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع، حيث ظهرت العلاقة عكسية في الأجل الطويل وهذا بالطبع يشير إلى أن بطاقات الائتمان لها تأثير سلبي، لكنه ضعيف نسبياً، حيث بلغ بنسبة 21.5%، كذلك التأثير العكسي على معدل كفاية رأس المال بقيمة وصلت إلى 3.07.

على عكس ذلك، أوضحت النتائج وجود علاقة طويلة الأجل بين إصدار بطاقات الخصم وانعكاس ذلك لعلاقات طويلة الأجل مع مؤشرات السلامة المصرفية كانت موجبة عند العائد على متوسط حق الملكية، وإجمالي القروض إلى إجمالي الودائع. وعكسية على بقية أبعاد المؤشرات.

حقق بعد الزيادة في عدد الهواتف البنكية الذكية علاقة طويلة الأجل بينه وجميع مؤشرات السلامة المصرفية، فكانت موجبة التأثير على مؤشرات السيولة المتعلقة بزيادة حجم الودائع مقارنة بحجم الأصول وتحقيقها لزيادة في مؤشرات القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض كمؤشر عن جودة الأصول وعملها على تحسُّن وضعية كفاية رأس المال بالبنك، إلا أن العلاقة كانت عكسية بين البعد ومتوسط العائد على متوسط الأصول، ومتوسط حق الملكية،

وصافي العائد ومؤشر السيولة المتعلق بحجم القروض مقارنة بحجم الودائع ومخصصات القروض إلى مجمل القروض المتعثرة.

2/2 فيما يتعلق بالانتشار المصرفي ومؤشرات السلامة المصرفية

1/2/2 عدد الفروع المصرفية: تبيَّن وجود علاقة طويلة الأجل بين عدد الفروع المصرفية وكل أبعاد السلامة المصرفية، فكانت موجبة بينه ومتوسط العائد على حق الملكية وإجمالي القروض إلى إجمالي الودائع، وتبيَّن سلبية هذه العلاقة بين البعد وباقي أبعاد السلامة المصرفية، ويرجع الباحث ذلك إلى أن إنشاء فروع مصرفية يمثل تكلفة عالية جداً على البنك سواءً على مستوى التأسيس أو على مستوى التشغيل في الأجل الطويل.

2/2/2 ماكينات الصراف الآلي: لم تثبت العلاقة طويلة الأجل بين بعد عدد ماكينات الصراف الآلي ATM`s ومؤشرات السلامة المصرفية، فيما عدا وجود علاقة طويلة الأجل عكسية مع متوسط العائد على حق الملكية، ومخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة.

3/2 فيما يتعلق باستخدام الخدمات المالية ومؤشرات السلامة المصرفية

1/3/2 حجم القروض الممنوحة للأفراد: أظهرت النتائج وجود علاقة طويلة الأجل موجبة عند العائد على متوسط حق الملكية، وإجمالي القروض إلى الودائع، وكانت هذه العلاقة عكسية عند باقي الأبعاد منها العائد على متوسط الأصول، صافي هامش العائد، الودائع إلى الأصول، القروض المتعثرة إلى مجمل القروض، مخصصات القروض إلى إجمالي القروض المتعثرة، وكفاية رأس المال.

2/3/2 حجم مدخرات الأفراد: بيَّنت النتائج وجود علاقة طويلة الأجل بين هذا البعد وجميع أبعاد المتغير التابع فيما عدا بعد صافي هامش العائد. فقد كانت هناك علاقة طويلة الأجل موجبة بين حجم المدخرات والعائد على متوسط حق الملكية، وإجمالي القروض إلى إجمالي الودائع، ومخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة، في حين كانت العلاقة عكسية

بينه وكل من العائد على متوسط الأصول، وإجمالي الودائع إلى الأصول، القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض وكفاية رأس المال.

3/3/2 حجم المحفظة الائتمانية للبنك: أشارت النتائج إلى العلاقة طويلة الأجل بين البعد وجميع أبعاد مؤشرات السلامة المصرفية، حيث سجلت العلاقة طويلة الأجل الطردية بينه والعائد على متوسط الأصول، وصافي هامش العائد، والودائع إلى الأصول، والائتمان المتعثر إلى إجمالي الائتمان، ومخصصات القروض إلى الائتمان المتعثر وكفاية رأس المال، إلا أن هذه العلاقة كانت عكسية عند العائد على متوسط حق الملكية، والقروض إلى الودائع.

4/3/2 الائتمان النشط: سجلت النتائج وجود علاقة طويلة الأجل وموجبة بين البعد وكل من العائد على متوسط الأصول، صافي هامش العائد، مجمل الودائع إلى مجمل الأصول، القروض المتعثرة إلى مجمل القروض، مخصصات القروض إلى القروض المتعثرة ونسبة كفاية رأس المال. في حين كانت العلاقة طويلة الأجل العكسية مع أبعاد العائد على متوسط حق الملكية، والقروض إلى الودائع.

5/3/2 تمويل المشروعات صغيرة الحجم تبيَّن وجود علاقة طويلة الأجل وموجبة بين البعد وجميع أبعاد مؤشرات السلامة المصرفية عدا سلبيتها عند العائد على متوسط حق الملكية، وإجمالي القروض إلى إجمالي الودائع.

3. تفسير النتائج الخاصة بطبيعة التأثيرات لمحددات الشمول المالي على مؤشرات السلامة المصرفية.

1/3 نتائج اختبارات فروض الدراسة

يلخص الجدول التالي نتيجة اختبار صحة الفروض الخاصة بالدراسة كما يلي:

م	فروض الدراسة	نص الفرض	القرار
1	الفرض الأول	يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمحددات الشمول المالي على العائد على متوسط الأصول	ثبت صحة الفرض
2	الفرض الثانى	يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمحددات الشمول المالي على العائد على متوسط حق الملكية	ثبت صحة الفرض
3	الفرض الثالث	يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمحددات الشمول المالي على صافي هامش العائد	ثبت صحة الفرض
4	الفرض الرابع	يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمحددات الشمول المالي على إجمالي الودائع الى إجمالي الأصول	ثبت صحة الفرض
5	الفرض الخامس	يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمحددات الشمول المالي على إجمالي القروض الى إجمالي الودائع	ثبت صحة الفرض
6	الفرض السادس	يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمحددات الشمول المالي على القروض غير المنتظمة الى إجمالي القروض	ثبت صحة الفرض
7	الفرض السابع	يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمحددات الشمول المالي على مخصصات القروض الى القروض غير المنتظمة	ثبت صحة الفرض
8	الفرض الثامن	يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمحددات الشمول المالي على معدل كفاية رأس المال	ثبت صحة الفرض

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج اختبارات الفروض من خلال استخدام البرنامج الإحصائي STATA V.13

2/3 تأثير محددات الشمول المالي على مؤشرات الربحية

بينت النتائج وجود تأثير لمحددات الشمول المالي على بعد الربحية كأحد أبعاد السلامة المصرفية، على النحو التالي:

1/2/3 التأثير على معدل العائد على متوسط الأصول: بينت النتائج وجود تأثير معنوى لمحددات الشمول المالي مجتمعة على العائد على متوسط الأصول، وقد استطاع النموذج المقدر تفسير ما نسبته 0.65% فقط من التغيرات التي تحدث بفضل حزمة الشمول المالي المبحوثة على مؤشر العائد على متوسط الأصول R.O.A. وعلى مستوى المحددات منفردة لم تبين معاملات التأثير وجود معنوية إحصائية إلا لبعد حجم مدخرات الأفراد، الذي بلغت نسبة تأثيره

قيمة سالبة بلغت 17.6%. ما يدلُ على أنه كلما زاد حجم مدخرات الأفراد بالبنك، انخفض معدل العائد على الأصول بنسبة 17.6%، ما يدلُ على أنَّ البنوك المصرية ليست لديها قدرة جيدة على توظيف مدخرات العملاء بشكل يسمح بتوليد معدلات مناسبة للربحية متمثلة في عوائد على الأموال المستثمرة بالبنك. أما باقي الأبعاد المحددة للشمول المالي فلم تبين تأثيراً فردياً على تحقيق معدلات للعائد على متوسط أصول البنوك المصرية العاملة في مصر وقد يرجع ذلك إلى تدني تنافسية تطبيق الشمول المالي لديها، وهذا ما عكسه تقرير البنك الدولي من تصنيف مصر ذات الدول الراكدة في تحقيق الشمول المالي (البنك الدولي، 2017).

2/2/3 التأثير على معدل العائد على متوسط حق الملكية: أشارت النتائج إلى وجود تأثير لمحددات الشمول المالي مجتمعة على معدل العائد على متوسط حق الملكية R.O.E، وقد ظهرت القدرة التفسيرية بنسبة كبيرة بلغت 80.8%، ما يدلُ على أن المحددات التي تناولتها الدراسة قادرة على وصف ما يقرب من 81% من التغيرات التي يمكن أن تحدث لحقوق الملكية بالبنوك العاملة بالقطاع المصرفي المصري. وعلى مستوى أبعاد محددات الشمول المالي منفردة، كانت معاملات التأثير معنوية عكسية لبعد زيادة عدد الفروع المصرفية وحق الملكية نتيجة تحمل البنك لأموال كبيرة لإنشاء وتشغيل فروع جديدة، وكان معامل التأثير معنوياً إيجابياً لبعد حجم الائتمان الممنوح للأفراد على حق الملكية، ما يدلُ على زيادة الربحية التي تحققها البنوك جراء منح القروض والتوسع فيها للأفراد، وتبين وجود تأثير عكسي لحجم المحفظة الائتمانية للبنك على العائد على حق الملكية، وقد يرجع ذلك إلى تركيز البنوك على قطاع معين أو أنشطة معينة للإقراض دون غيرها التي يمكن أن تكون أكثر عائد، بينما كان الائتمان النشط له دورٌ فاعلٌ في التأثير على حق الملكية وبالإيجاب، حيث بلغت نسبة التأثير نحو 85.2%، كذلك أوضحت النتائج وجود تأثير معنوي موجب لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة على حق الملكية ولكنه بنسبة ضعيفة بلغت نحو 0.6% فقط، وقد يرجع ذلك إلى تدني حجم التمويل الممنوح لمثل هذه النوعية من مسارات التمويل كما بيَّنته الدراسة الاستطلاعية، حيث قدرت

نسبة تمويل المشروعات صغيرة الحجم بحوالى 5.4% فقط (البنك المركزي المصري، التقرير السنوى، 2019).

3/2/3 التأثير على صافي هامش العائد: تبيَّن أن أبعاد محددات الشمول المالي مجتمعة لها تأثير معنويٌّ على صافي هامش العائد بالبنوك التجارية المصرية، قد بلغت نسبة التفسير 53.8% التي يُمكن أن تحققها هذه المحددات لتفسير التغير في صافي هامش عائد البنوك. وعلى مستوى الأبعاد المحددة للشمول المالي كان لازدياد عدد الهواتف البنكية الذكية دور فاعل في تحقيق هذا العائد، كذلك لانتشار ماكينات الصراف الآلي ميزة مهمة في التأثير على العائد بلغت نسبة المعامل نحو 91.6%، وحجم مدخرات الأفراد له تأثيرٌ عكسيٌّ على صافي هامش العائد نظراً للفائدة المدينة والمصروفات التي تكون على البنك فتقلل من صافي عوائده، وتبيَّن أنَّ الائتمان النشط الممنوح من جملة القروض له تأثيرٌ إيجابيٌّ بنسبة ضعيفة وصلت نحو 0.3% فقط، وهي فرصة أمام البنوك بضرورة متابعة القروض الممنوحة للعملاء وضبط وترشيد توجيهها.

يمكن القول من خلال ما سبق: إنَّ محددات الشمول المالي لها تأثيرٌ معنويٌّ على تطور مؤشرات الربحية بالبنوك التجارية المصرية للأفضل.

3/3 تأثير محددات الشمول المالي على مؤشرات السيولة

بيَّنت نتائج التحليل وجود تأثير لمُحددات الشمول المالي على بعد السيولة في البنوك التجارية العاملة في مصر، والتي تعد أحد الأبعاد المكونة للسلامة المصرفية، على النحو التالي:

1/3/3 التأثير على إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول: تبيَّن وجود تأثير معنوي لمحددات الشمول المالي ككل على نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول بالبنوك التجارية العاملة في مصر، وقد بلغت القدرة التفسيرية للنموذج المقدر بنحو 3% فقط. إلا أنه على المستوى الفردي لأبعاد محددات الشمول المالي فقد حقق إدخال خدمة الهاتف البنكي، وانتشار الفروع المصرفية، وزيادة مدخرات الأفراد أثراً إيجابياً لتطور مؤشر السيولة الخاصة بالودائع إلى الأصول. مما يشير إلى ضرورة تركيز البنك على التوسع الأفقي عبر الانتشار المكاني والوصول

إلى المناطق الأكثر احتياجاً، وكذلك التوسع الرأسي عبر تطوير التكنولوجيا المالية الرقمية وانتشارها بشكل أكبر للوصول وخدمة أكبر عدد ممكن من العملاء.

2/3/3 التأثير على إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع أظهرت النتائج معنوية التأثير لمحددات الشمول المالي مجتمعة على معيار السيولة المشار إليه بإجمالي القروض إلى إجمالي الودائع، قد بلغت القدرة التفسيرية نحو 99% لأبعاد المتغير المستقل الشمول المالي لتفسير التغير الحادث في مؤشر السيولة القروض إلى الودائع، ما يشير إلى الأهمية البالغة للشمول المالي والتوسع فيه على معدلات توظيف الودائع في الاقتصاد المصري بشكل عام وتطور نسب السيولة في القطاع المصرفي. وعلى مستوى المحددات فرادى تبين أن لحجم مدخرات الأفراد دوراً تأثيرياً سلبياً على هذه النسبة المالية، حيث بلغت نسبة معامل التأثير 93.5% وهي علاقة منطقية تبينها الأرقام المالية المخصصة للإقراض بالبنوك المصرية مقارنة بإجمالي حجم الودائع لديها، فالنسبة تقريباً تصل إلى 1: 2.5 (البنك المركزي المصري، 2020)، في حين تكون هذه النسبة في دول أوروبية مثل ألمانيا حوالي 140%.

4/3 تأثير محددات الشمول المالي على مؤشرات جودة الأصول

استخلص الباحث من النتائج وجود تأثير لمحددات الشمول المالي على مؤشرات جودة الأصول، والتي تعد أحد أهم مؤشرات السلامة المصرفية، ويفسر الباحث نتائج التأثير على مؤشرات جودة الأصول إلى الدور الفاعل للشمول المالي، الذي يُمكن أن يُحققه في رفع كفاءة وجودة الأصول البنكية كما يلي:

1/4/3 التأثير على نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض: بينت النتائج وجود تأثير معنوي لمحددات الشمول المالي على هذه النسبة الخاصة بجودة الأصول، إذ بلغت نسبة التفسير قرابة 78.6% عند اجتماع المحددات ككل، وهذا يؤشر إلى أن الاهتمام بالشمول المالي قد يُقلل نسبة القروض المتعثرة التي يُمكن أن تعاني منها البنوك المصرية. أما على المستوى الفردي لتلك المحددات فحقق حجم القروض الممنوحة للأفراد تأثيراً عكسياً بلغت نسبته نحو 266% تقريباً، ما يشير إلى انخفاض جودة الأصول نتيجة زيادة حالات التعثر لدى البنوك

التجارية العاملة في مصر نتيجة نوعية العميل الممنوح له الائتمان الذي يتعثر في سداده عند أجل استحقاقه.

2/4/3 التأثير على نسبة مخصصات القروض إلى إجمالي القروض: دلت النتائج على وجود تأثير معنوي بين متغيرات النموذج، وبلغت القدرة التفسيرية له نحو 3% فقط، ودلت معاملات التأثير الفردية على تحقيق الفروع المصرفية وانتشارها تأثيراً موجباً بلغت نسبته نحو 200% على نسبة مخصصات القروض إلى مجمل القروض ويرجع ذلك إلى مخاطر الإقراض، وطردية تكوين المخصصات التي تغطي هذه المخاطر، كذلك التأثير السلبي لحجم مدخرات الأفراد على هذه النسبة، وتأثير إيجابي للتمويل النشط على نسبة مخصصات القروض إلى إجمالي القروض. ما سبق يدلُّ على وجود تأُير معنوى بين محددات الشمول المالي ومؤشرات جودة الأصول.

5/3 تأثير محددات الشمول المالي على مؤشرات كفاية رأس المال

التأثير على نسبة كفاية رأس المال: أشارت النتائج إلى معنوية النموذج المقدر وقدرته على تفسير ما نسبته 52.7% من التغيرات التي تحدث في نسبة كفاية رأس المال بالبنوك التجارية في مصر، وقد حقق انتشار الفروع المصرفية تأثيراً سالباً بلغت نسبته نحو 29% على نسبة كفاية رأس المال.

ثانيا: التوصيات المقترحة

من خلال ما أوضحته نتائج الدراسة يُمكن للباحث تقديم التوصيات التالية:

1. على مستوى البنك المركزي المصري

1/1 العمل على تسريع الخطى نحو تطبيق إستراتيجية الشمول المالي؛ نظراً لتأثيراته على تحقيق مؤشرات مرضية للسلامة المصرفية.

2/1 ضرورة إعادة تقييم أولويات التطبيق الخاصة بالشمول المالي، فقد أثبتت نتائج الدراسة أن التوسع في منح الائتمان المخطط للمشروعات صغيرة الحجم والمتوسطة له دورٌ فاعلٌ في تحقيق مستهدفات الشمول المالي في مصر.

3/1 عدم اكتفاء البنك المركزى المصري بالمبادرات الوطنية التي يقوم بها، والعمل الحثيث نحو توجيه البنوك لممارسة أدوارها الإستراتيجية فيما يتعلق بإستراتيجية الشمول المالي.

4/1 تبني مزيد من المبادرات التي تجتذب المستبعدين مالياً بتقديم منتجات تلبي احتياجاتهم وتطلعاتهم.

5/1 زيادة درجات الوعي المصرفي والمالي لدى فئات المجتمع عبر نشر الإرشادات بالوسائل الإعلامية المختلفة العامة والخاصة.

6/1 ضبط أداء البنوك التجارية لمنح القروض للأفراد دون ضمان كافٍ لمواجهة مخاطر التعثر المحتملة.

7/1 توجيه البنوك التجارية بالتوسُّع في تقديم خدماتها المصرفية بالاعتماد المتزايد على التكنولوجيا الرقمية، والابتكار المالي.

8/1 إلزام البنوك بضرورة الإفصاح الحقيقي عن سعر الفائدة عبر مواقعها الإلكترونية الرسمية وأدلة استرشاداتها البنكية، وأسعار الخدمات التي تقدمها.

9/1 وضع إطار ضامن لتوزيع فرع البنك الواحد وماكينات صرافه الآلي ونقاط التوزيع الخاصة به على نسبة محددة للمناطق المستبعدة مالياً في الأحياء المتوسطة والفقيرة والقرى والتوابع.

10/1 تعديل القواعد المنظمة لعمليات الدفع عن طريق الهاتف المحمول، لتسمح للبنوك بمنح مستخدمي محافظ الهواتف المحمولة مزايا الحسابات المصرفية العادية.

11/1 تقييم المبادرات المختلفة التي أطلقها البنك المركزى، لا سيما المتعلقة بزيادة الائتمان الممنوح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وقياس النجاح الذي حققته حتى الآن، وأوجه القصور وأسباب التأخر من أجل تنقيحها، وتحديد مخرجاتها خلال العامين المتبقيين من المدة الزمينة، المقررة لتنفيذها.

2. على مستوى البنوك التجارية

1/2 توسيع دوائر انتشار البنوك لتصل إلى المناطق المستبعدة مالياً في القرى والتوابع.

2/2 زيادة الحملات الإعلانية والدعائية نحو شرح مزايا الشمول المالي واجتذاب عملاء جدد.

3/2 تقديم أوعية مصرفية مناسبة لكل الفئات وملبية لتطلعاتهم.

4/2 العمل على تسهيل الخدمة المصرفية بما يسمح للتسويق الجيد للبنك.

5/2 العمل على زيادة ونشر ماكينات الصراف الآلي والتوسع في التكنولوجيا المالية الرقمية لتقديم خدمات البنك.

6/2 متابعة القروض الممنوحة للعملاء عبر تقديم خدمات إضافية كدراسات جدوى المشروعات وخبرات التحليل المالي والفني والاستثماري.

7/2 منح عملاء الهاتف البنكي المحمول نفس مزايا عملاء الحسابات المصرفية.

8/2 إعادة النظر في شرط الحصول على توقيع حي من العميل عند فتح الحسابات المصرفية والمحافظ الإلكترونية.

9/2 إلزام البنوك والمؤسسات المالية بإنشاء إدارات مختصة للشمول المالي، وميكنة المدفوعات.

10/2 إعادة النظر في شرط الحصول على توقيع حي من العميل، عند فتح الحسابات البنكية، أو حسابات محافظ الهاتف المحمول، وتعديل القوانين المنظمة في هذا الصدد، لتسمح للعميل تسجيل نفسه ذاتياً عن طريق أي وسيلة إلكترونية، وإدخال بياناته الشخصية المطلوبة، من ضمنها الرقم القومي، ورقم الهاتف المحمول، ومن ثم فتح الحساب للعميل.

11/2 إعادة النظر في منظومة تقييم درجة الملاءة المالية لدى العملاء الذين يفتقرون إلى حسابات مصرفية، ومن الممكن تبني منظومة ذكية، اعتمادًا على علوم البيانات الكبيرة والتكنولوجيا الرقمية الحديثة لدمج الخصائص الجاذبة للاقتصاد غير الرسمي، مع احتياجات المواطن لمظلة تأمينية صحية، ونظام دفع رخيص، يناسب طبيعة قدراته المالية، بما يعزز الشمول المالي، ورفع المستوى الاقتصادي لمصر، والتغلب على مشكلة الدعم، وتوفير أداة رقابية للحكومة على هذا النوع من التدفقات النقدية.

3. على المستوى القومي

1/3 تدشين ملتقى دائم للشمول المالي، تحت مظلة البنك المركزي، وهيئة الرقابة المالية واتحاد بنوك مصر، لإدارة الحوار حول مستقبليات الشمول المالي وتشجيع التعاون بين أطرافه.

2/3 وضع خطة قومية للشمول المالي، تتضمن تحديد المستهدفات طويلة الأجل، والأهداف المرحلية، وآليات التنفيذ، وبرنامج الانتشار الجغرافي، ومعايير القياس، منها نسبة الميكنة، ومعدل انضمام المواطنين، ونسبة النمو، في فروع البنوك، وانتشارها، ونسبة نمو نقاط البيع، والسداد، والسحب، وانتشارها.

3/3 تبني وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالتعاون مع البنك المركزي المصري واتحاد بنوك مصر لخطة قومية لتعزيز المدفوعات الإلكترونية عن طريقة التطبيقات وتسهيل استخدامها، ونشر الإنترنت في مناطق الجمهورية، بتكلفة مناسبة.

4/3 إلزام هيئة الرقابة المالية والبنك المركزي شركات التمويل متناهي الصغر، بصرف القروض للعملاء على حساباتهم البنكية، أو على محافظ الهاتف المحمول، على أن يكون السداد بطريقة مصرفية، أو إلكترونية، مثل الكروت أو محافظ الهاتف المحمول.

5/3 تشكيل مجلس قومي لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حتى يكون هناك مركز إدارة على الخريطة الحكومية متخصص في التدريب والتأهيل والمعاونة، على التسويق المحلي اللازم، لدعم المشروعات الصغيرة، ويساعد على التعامل مع المتطلبات القانونية، والمحاسبية لتلك المشروعات والتوعية بشكل السوق وظروفه وأوضاعه.

ثالثا: مقترحات الدراسات البحثية المستقبلية

1- دراسة محددات الشمول المالي في القطاع الماليه المصرفية الأخرى كالبنوك الإسلامية والمتخصصة وشركات الأموال، ذلك في القطاع غير المصرفي وبخاصة سوق الأوراق المالية، كجزء مكمل في سوق المال المصري.

2- بحث تأثير الابتكارات المالية الجديدة التي سيتمُّ دخولها للقطاع المصرفي بعد هذه المحاولة البحثية، وبيان دورها في وصف نموذج أكثر قدرة تفسيرية للشمول المالي في مصر.

3- بناء نموذج قياسي لمحددات الشمول المالي لتعزيز إدارة المخاطر الائتمانية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

4- استعانت الدراسة بالمحددات التي أطلقتها قمة مجموعة العشرين، ويقترح الباحث سعي الدراسات المستقبلية نحو توصيف المحددات التي تتناسب والبيئة المالية المصرية.

5- تقييم السلامة المالية في القطاع غير المصرفي، وبيان العوامل التي تزيد من إدارة مخاطره.

6- يمكن إجراء الدراسة على قطاعات أخرى تجارية، صناعية لبيان تأثير محددات الشمول المالي على قيمة المنشأة.

المراجع

Adhana, D., & Gulati, N. (2019). Financial Performance Analysis: A Comparative Study of AXIS Bank and ICICI Bank. ***Journal of Information and Computational Science***, 9(7).

AFI (2013): Alliance for financial inclusion, measuring financial inclusion; core set of financial inclusion indicators, Malysia.PP:1227.

Afrin,S.,Haider,M.Z.,Islam,S.(2017).Impact of financial inclusion on technical efficiency of paddy farmers in Bangladesh. Agricultural Finance Review,77(4),484-505, https://doi.org/10.1108/AFR-06-2016-0058.

Ahmed J., Zaman K. & Shah I. A., (2011), "An Empirical Analysis of Remittances-Growth Nexus in Pakistan using Bounds Testing Approach", ***Journal of Economics and International Finance,*** Vol. 3, No.3, PP. 176-186, Online at: http://www.academicjournals.org/.

Ahmed, M., Mostak and Mallick, Sushanta K., (2017), Is Financial Inclusion Good For Bank Stability, International Evidence, Journal of Economic Behavior & organization, Available at: http://dx.doi.org/10.1016/j.jebo.2017.07.027.

Akhisar, I., Tunay, K.B. and Tunay, N.,(2020): The Effects of Innovations on Bank Performane" The Case of Electronic Banking Services",Prodedia-Social and Behavioral Science 195, pp.369-375.

Akter, A., & Mahmud, K. (2014). Liquidity-profitability relationship in Bangladesh banking industry. ***International Journal of Empirical Finance***, 2(4), 143-151.

Alexandra A., (2018): "FinTech as a facilitator for the capital market union? LSN Working Papers, 18-15, pp. 1-20.

Alfonse, O. A., & Florence, M. S. (2012). Credit cards and performance of commercial banks portfolio in Kenya. International Journal of Arts and Commerce, 1(6), 167–173.

Almaleeh, Nisreen M. S.,(2020): Financial Inclusion in Egypt: Does It Affect Banks'Profitability and Liquidity?, International Finance and Banking, Vol. 7, No. 1,PP.73-91.

Arner, D. W., Barberis, J. N., & Buckley, R. P. (2015). The evolution of fintech: a new post-crisis paradigm? SSRN Electron J., 47, 1271–1320. https://doi.org/10.2139/ssrn.2676553.

Asli Demirgüç-Kunt, Leora Klapper, Doro the Singer, Saniya Ansar, Jake Hess (2017),"Measuring Financial Inclusion: The Global Financial Inclusion Index (Global Findex)", The World Bank /Development Research Group.p.1447.

Badi, Baltagi, (2005)."Econometric Analysis of Panel Data" ,E-book, 3rd edition, John Wiley and Sons TNC, USA.

Barra, C., & Zotti, R. (2017). Bank Performance, Financial Stability and Market Competition: do Cooperative and Non-Cooperative Banks Behave Differently. ***CELPE Discussion Papers***, 143.

Barra, C., & Zotti, R. (2017): Bank Performance, Financial Stability and Market Competition: do Cooperative and Non-Cooperative Banks Behave Differently. CELPE Discussion Papers, p.143.

Basel Committee on Banking Supervision,Basel 3,(2020):agloobal vegulatory Frame Work for more resitient banks and banlings systems December, http://.bis.org/publ/bcbs189.pdf

Baza, A. U.,Rao, K. S. (2017). Financial Inclusion in Ethiopia.International. Journal of Economics and Finance, 9(4), 191-201.

Beck, T., A. Demirguc-Kunt, R.E. Levine, M. Cihak and E.H.B. Feyen (2017), Financial Development and Structure Dataset (updated June 2017), World Bank.

Căpraru, B., & Ihnatov, I. (2014). Banks' profitability in selected Central and Eastern European countries. ***Procedia Economics and Finance***, 16, 587-591.

CGAP,(2017): Global Standard-Setting Bodies and Financial Inclusion for the Poor, Toward Proportionate Standards and Guidance, A White Paper Prepared by CGAP on Behalf of the G-20's Global Partnership for Financial Inclusion.

Chai, S., Chen, Y., Huang, B., & Ye, D. (2018). Social Networks and Informal Financial Inclusion in the People's Republic of China.

Christensen, C. M., McDonald, R., Altman, E. J., & Palmer, J. E.(2018): Disruptive innovation: an intellectual history and directions for future research. J. Manag. Stud. https://doi.org/10.1111/joms.12349.

Cojoianu, T. F., Clark, G., Hoepner, A. G. F., Pažitka, V. and Wójcik, D.,(2020): Fin vs. tech: are trust and knowledge creation key, ingredients in fintech start-up emergence and financing?, Small Bus Econ, https://doi.org/10.1007/s11187-020-00367-3.

David, O. O., Oluseyi, A. S., & Emmanuel, A. (2018). Empirical Analysis of the Determinants of Financial Inclusion in Nigeria: 1990-2016. ***Journal of Finance and Economics***, 6(1), 19-25.

Delgado, M., Porter, M. E., & Stern, S. (2010). Clusters and entrepreneurship. Journal of Economic Geography, 10,495–518. https://doi.org/10.1093/jeg/lbq010.

Deutsche Bundes bank, (2006): financial soundness indicators-financial stability Review, Frankfort.

Dienillah, A. A., Anggraeni, L., & Sahara, S. (2018). Impact of Financial Inclusion on Financial Stability based on Income Group Countries. ***Buletin Ekonomi Moneter dan Perbankan***, 20(4), 429-442.

Dimitrios A. and Hall Stephen G., (2007).," Applied Econometrics: A modern approach", 1st ed. Palgrave Macmillan, p.344.

EMNES Studies (March 2018): Financial Development and Inclusion in Egypt, Jordan, Morocco and Tunisia, Available from the EMNES website www.emnes.org © EMNES 2018.

Evans,O.(2018).Connecting the poor: the internet, mobile phones and financial inclusion in Africa. Digital Policy, Regulation and Governance,20(6),568-581, https://doi.org/10.1108/DPRG-04-2018-0018.

Financial Stability Board (FSB) (2017): "Financial Stability Implications from Fintech: Supervisory and Regulatory Issues That Merit

Authorities Attention." Basel. www.fsb.org/wp-content/uploads/R270617.pdf

Han, R., & Melecky, M. (2013). Financial inclusion for financial stability: access to bank deposits and the growth of deposits in the global financial crisis. The World Bank: https://doi.org/10.1596/1813-9450-6577.

Hansen, L. P. (1982). Large sample properties of generalized method of moments estimators. Econometrica, 50(4), 1029–1054.

International Bank for Reconstruction (2009) , Analyzing Banking Risk , Third Edition , World Bank , Washington,P. 371.

Johansen, S. (1991), Estimation and hypothesis testing of cointegration vectors inGaussian vector autoregressive models, Econometrica, 59, 1551–1580.

Johansen, S. (1995), Identifying restrictions of linear equations with applications tosimultaneous equations and cointegration, Journal of Econometrics, 69,111–132.

John D. Levendis (2018) Time Series Econometrics Learning Through Replication, Springer ,Switzerland.

Kajola, S. O., Olabisi, J., Ajayi, J. A., & Agbatogun, T. O. (2018). Determinants of Profitability in Nigerian Listed Deposit Money Banks. ***Journal of Economics & Business Research***, 24(1).

Kapoor, A. (2019). Financial Inclusion and the Future of the Indian Economy. Futures, 56(2014), 35-42. https://doi.org/10.1016/j.futures.2013.10.007.

Kumar,N.(2013).Financial inclusion and its determinants: evidence from India. Journal of Financial Economic Policy,5(1),4-19, https://doi.org/10.1108/17576381311317754.

Kunt, Asli Demirgüç and Klapper, Leora (June 2012): Financial Inclusion in Africa: An Overview, Finance and Private Sector Development Team, Development Research Group, The World Bank.

Kwateng,K.O., Atiemo,K., Appiah,C. (2019).Acceptance and use of mobile banking: an application of UTAUT2. Journal of Enterprise Information Management, 32(1), 118-151.

Maja P., (2018): "Potential negative effects of Fin Tech on the financial services sector: Examples from the European Union, India and the United States of America". Available at www.theseus.fi.

Mehrotra, A. N., & Yetman, J. (2015). Financial inclusion-issues for central banks. BIS Quarterly Review, 83-96.

Mehrotra, A. N., & Yetman, J. (2015). Financial inclusion-issues for central banks. *BIS Quarterly Review*, 83-96.

Mishkin, Frederic, (2005): financial Markets and institutions Addison Wesley Longman Inc.3rd.ed U.S.A.

Muhammed O. Z., Fatima P. I. & Omade S. I., (2011), "Co-integration Analysis of Foreign Direct Investment Inflow and Development in Nigeria", ***Developing Country Studies,*** Vol. 1, No. 1, PP. 56-66, www.iiste.org.

Panchanan Das (2019) Econometrics in Theory and Practice: Analysis of Cross Section, Time Series and Panel Data with Stata 15.1, Springer, Singapore.

Park, C. Y., & Mercado Jr, R. (Mars 2018), Financial inclusion: New measurement and cross-country impact assessment, adb economics working paper series, Asian Develoment Bank, NO. 539.

Peterson K., (2018): "Impact of digital finance on Financial inclusion and stability" Borsa Istanbul Review, 18 (4), pp. 329- 340.

Reddy, Kalluru (2017): Impact of Credit Cards and Debit Cards on Currency Demand and Seigniorage: Evidence From India, Research Article, Vol. 21, Issue 3,p.32-33.

Sanderson, A., Mutandwa, L., & Le Roux, P. (2018). A review of determinants of financial inclusion. International Journal of Economics and Financial, Issues, 8(3), 1.

Sansone, M., & Formisano, V. (2016). Marketing Innovation and Key Performance Indicator in Banking. International Journal of Marketing Studies, 8(1), 44. Available at www.doi.org/10.5539/ijms.v8n1p44.

Sansone, M., & Formisano, V. (2016). Marketing Innovation and Key Performance Indicator in Banking. International Journal of Marketing Studies, vol. 8, no. (1), p.44: https://doi.org/10.5539/ijms.v8n1p44.

Shihadeh, F. Azzam,M. Jian, G. Xiuhua, W,. (2018): Does Financial Inclusion Improve the Banks' Performance? Evidence from Jordan. In Global Tensions in Financial Markets, Emerald Publishing Limited, pp. 117-138.

Siddik, M., Alam, N., & Kabiraj, S. (2018). Does Financial Inclusion Induce Financial Stability? Evidence from Cross-country Analysis. ***Australasian Accounting, Business and Finance Journal***, *12*(1), 34-46.

Sindani, M. W., Muturi, W., & Ngumi, P. (2019). Effect of financial distribution channels evolution on financial inclusion in Kenya. ***International Academic Journal of Economics and Finance***, 3(3), 148-173.

United Nations, (2016), "Digital financial inclusion,International trlecommunication union (ITU), Issue brief series, Inter-agancy task force on financing for development,July. ***Available at***: www.un.org.

Vitenu-Sackey, P.A.(2019): Financial Inclusion and Banks Performance: An Empirical Study of 10 West African Countries Using Panel Cointegration FMOLSRegression Methodology, European Journal of Business and Management, Vol.11, No.21PP., 33-42.

World Bank. (2010). Creating stability and enhancing access: helping develop Egypt's financial sector, IBRD results. Washington, DC: World Bank Group.

Yao, M., Di, H., Zheng, X., & Xu, X. (2018), Impact of payment technology innovations on the traditional financial industry: A focus on China. Technological Forecasting and Social Change.

Zhang, Y. (2018, August). Green Credit Rises the Financial Performance of Commercial Bank--A Case Study on Industrial Bank. ***In 2018 International Conference on Management, Economics, Education and Social Sciences (MEESS 2018)***. Atlantis Press.

Zins, A., & Weill, L. (2016): The determinants of financial inclusion in Africa. Review of Development Finance, vol.6, No.(1), pp.46-57.

إبراهيم، محمد زيدان؛ الصعيدي، شريف سعد (2018): أثر مقررات بازل 3 على قيمة البنك لتعزيز اســتقرار الشــمول المالي بالتطبيق على البنوك التجارية في مصــر، المؤتمر

العلمي الثاني لقسم المحاسبة والمراجعة، الأبعاد المحاسبية والمهنية للشمول المالي في إطار رؤية مصر 2030، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

حنان علاء الدين عبد الصادق جعفر (2018): آلية لتعزيز الشمول المالي في مصر في ظل التحديات والمعوقات، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

علي عبد الوهاب نجا، العلاقة بين التحويلات المالية للعاملين بالخارج والتطور المالي والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1975 – 2012) "دراسة تحليلية قياسية"، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، المجلد 1، العدد 2، الصيف 2016، ص69-122.

تقارير منشورة

تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2020.

تقرير الاستقرار المالي، البنك المركزي المصري، 2016

تقرير الاستقرار المالي، البنك المركزي المصري، 2017

تقرير الاستقرار المالي، البنك المركزي المصري، 2018

تقرير الاستقرار المالي، البنك المركزي المصري، 2019

التقرير السنوي، البنك المركزي المصري، 2019.

التقرير السنوي، البنك المركزي المصري،2018.

التقرير السنوي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2020.